بسم الله الرحمن الرحيم

الأمان

AL-AMAN

سياسيّة أسبوعيّة جامعة

١٦ صفحة

١٠٠٠ ليرة

العدد ١٣٢٣ - السنة السادسة والعشرون - الجمعة ٢١ ذي القعدة ١٤٣٩ هـ - ٣ آب ٢٠١٨ م

السياسة: فنّ متاح للجميع

في سابقات الأيام كان النائب أو رجل السياسة يدعو لمؤتمر صحافي، أو يذهب إلى مكتبه في المجلس النيابي، كي يلتقي الإعلاميّين ومراسلي الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون. أما اليوم، فإن الزعيم وليد جنبلاط مثلاً، بإمكانه وهو في دارته بالمختارة، ان يدلي بتصريح أو «تغريدة» عبر تويتر، يتناول فيها كل شؤون البلد، بدءاً من تشكيل الحكومة وحصة الطائفة الدرزية فيها، مروراً بما جرى في مدينة السويداء على الحدود السورية مع الجولان، وصولاً الى موقفه من الرئيس السوري بشار الأسد. وأن يرد عليه نائب من تكتل «لبنان القوي» فينكر عليه استئثاره بتمثيل طائفة الموحدين الدروز، فضلاً عن ردود على فايسبوك يطلقها الوزير السابق وئام وهاب. وهذه الرسائل والردود يمكن أن تعبر الحدود وأن تصل الى كل من يريد أو لا يريد عبر وسائل التواصل الاجتماعي في لبنان وكل أنحاء العالم. فالسياسة التي كانت في الماضي فن الممكن، باتت هذه الأيام متاحة أمام الجميع، الذين بات بإمكانهم اطلاق المواقف والشتائم من كل مكان وإلى أي مكان.. دون أن يسائلهم أحد عما يفعلون، اللهم الا في الأنظمة التي تفرض رقابة على هذه الوسائل.. فتحاسب وتحاكم وتسجن، إذا كان فيما ينشر ما يؤذي أو يضر بمصالحهم.

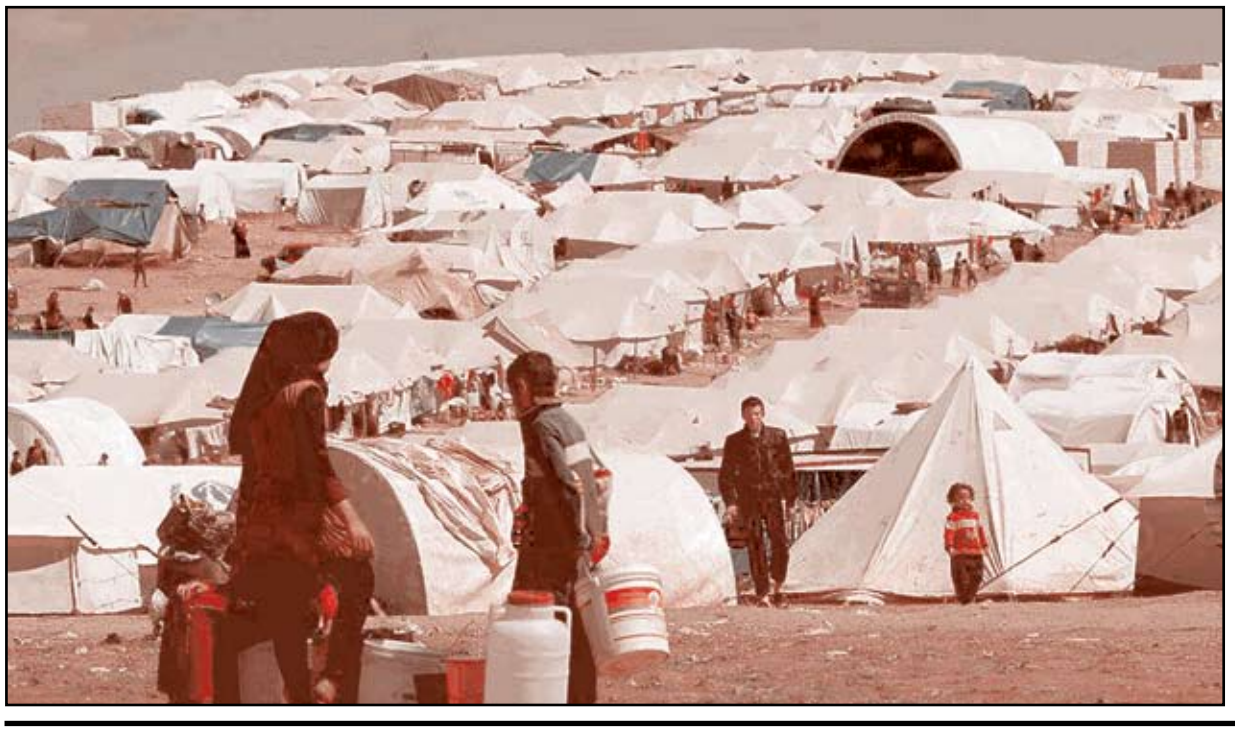

تشكيل الحكومة بين العقد المستحدثة والضغوط على الرئيس الحريري؟

بعد تولّي ملف النازحين السوريين:

أيّ دور لروسيا في لبنان وسوريا؟

سورية: الثورة المغدورة والشر الذي لا بدّ منه

الأصل السياسي لمجزرة السويداء

المبرّرات والنتائج

استنفار المقاومة مستمر في غزة ومحاولات لحل سياسي

قانون القوميّة الصهيوني يتناقض مع أي تسوية

ترامب وإحياء الاستثناء الأميركي في بناء الدولة الحديثة

داعشيّة إسرائيل وعنصريّتها.. بعد القانون الجديد

سجال «تويتري» متجدّد بين جنبلاط وأبي خليل

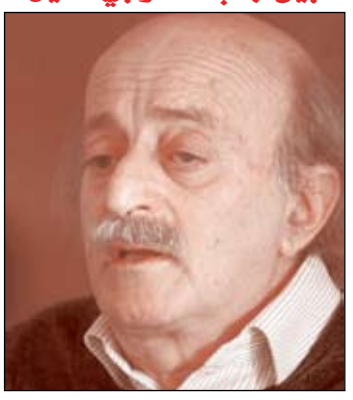

باتت وسائل التواصل الاجتماعي مسرحاً يومياً للسجالات السياسية والردود والردود المضادة، يوجه أصحابها سهامهم الى الأقربين والأبعدين، ويتلقون في المقابل سهاماً كلامية جارحة أحياناً.

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب السابق وليد جنبلاط، غرّد عبر حسابه على «تويتر»، قائلاً: «في العراق، بعد أسابيع من الاحتجاج، أقيل وزير الطاقة الذي أهدر ٤٠ مليار دولار. البنك الدولي ينصح لبنان بالتخلي عن البوارج العثمانية وبناء معامل. اليست هذه فرصة ايضاً لإقالة الوزير الحالي ومعلمه لحل عقدة الوزارة والكهرباء معاً، وارقام الإهدار تتساوى تقريباً بين العراق ولبنان؟».

وسرعان ما ردّ عليه وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل من دون أن يسميه، بتغريدة عبر حسابه على «تويتر»، قال فيها: «انو يا بدنا نشتري منكن كهرباء من وحدات انتاجية توضع على سنسول الكوجيكو او الإهدار يلي عملتوه من سنة ١٩٩٠ لليوم بيكون مسؤوليتنا؟».

«لبنان القوي» عن بري: تخريب التشكيل لتخريب العهد

تحدثت مصادر «تكتل لبنان القوي» لـ النهار» عن لقاء المصالحة في عين التينة، فقالت: لقاء الرئيس بري – باسيل كان ممتازاً ويؤسس لمرحلة جديدة من التعاون. لا بحث في الماضي ولا معاتبة وكان حرص شديد من الرئيس بري على دعم العهد وانجاحه، وفي اعتقاده ان تخريب تشكيل الحكومة هو لتخريب العهد، إذ إن الاستهداف واضح.

كان بحث في التعاون في مجلس النواب خصوصاً اننا مقبلون على مرحلة تشريعية مهمة على كل الصعد ومن الطبيعي ان يحصل هذا التعاون بين رئيس مجلس النواب ورئيس اكبر تكتل نيابي.

في الملف الحكومي كان تطابق، وكان الرجلان متفقين على ضرورة اعتماد معايير واضحة لحكومة وحدة وطنية. وتأكد للرئيس بري من أين تأتي العرقلة ومن يطالب مطالب غير محقة.

فرنجية: تشكيل الحكومة يواجه عقبات

أكّد رئيس تيار «المردة» النائب السابق سليمان فرنجيّة ان «تشكيل الحكومة يواجه عقبات ولبنان بحاجة إلى إيجابية والمنافسة السلبية هي المشكلة».

واشار فرنجيّة بعد لقائه البطريرك الماروني بشارة الراعي في الديمان، الى اننا «نحب أن نكون متفائلين، لكن التجارب التي يمرّ بها البلد لا تبشّر بالتفاؤل بل بالتفاؤل الحذر»، لافتاً إلى انّ «الإنجازات الحقيقية تكون من خلال إراحة الشعب».

وشدد فرنجيّة على انّ «الوضع الاقتصادي خطير منذ سنوات عدّة»، مضيفاً: «طالما نعالج الأمور بالطريقة الكلاسيكية القديمة لن نصل إلى أي مكان».

روكز: التأليف بيد الرئيس المكلّف

عقد تكتل «لبنان القوي» اجتماعه الدوري برئاسة رئيس «التيار الوطني الحر» الوزير جبران باسيل، في مركز الاجتماعات والمؤتمرات في سن الفيل.

بعد الاجتماع تحدث النائب العميد شامل روكز، فقال: « تمحور الاجتماع اليوم حول أربعة مواضيع: الموضوع الأساسي هو موضوع الحكومة وقلنا في الاجتماع إن هناك معايير لتأليف الحكومة، وإن التأليف هو بيد الرئيس المكلف وكل ما يتم تداوله في الإعلام من هنا أو من هناك بعيد من الواقع الذي نوجد فيه. رئيس الحكومة يشكل الحكومة، وقد طالبنا باعتماد معايير مشتركة نتيجة الانتخابات النيابية التي جرت هذا العام».

أضاف: «ثم ناقش التكتل موضوع التشريع. نتمنى خصوصاً في هذه الفترة في غياب الحكومة، ولا سيما أن دورات تشريعية متتالية تعقد، أن يكون هناك تشريع بصورة دائمة، وأن يكون المجلس سيد نفسه مع مجالات واسعة للتشريع».

قائد الجيش: لبنان قوي بجيشه محصّن بشعبه

لفت قائد الجيش العماد جوزيف عون الى ان «العيد الثالث والسبعين للجيش هذا العام يأتي مكلّلاً بالإنجازات التي سطرت في دحر الإرهابيين، والنجاح في تقويض حركتهم وتوقيف العديد منهم، عبر العمليات الاستباقية والأمنية. وفي حين تم تحقيق نتائج إيجابية هامة من خلال الإجراءات المتخذة لضبط حركة التهريب عبر عدد من المعابر غير الشرعية».

وتابع: «وإذا كان لبنان قد حقق نصراً حاسماً على الإرهاب، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أنه أصبح بمأمن، فالعدو الإسرائيلي هو المستفيد الأول من الإرهاب في المنطقة، وعينه على أرضنا وثرواتنا الطبيعية، وهو لن يوفر فرصة إلا وسيحاول من خلالها تحقيق أطماعه، لكن لبنان القوي بجيشه المحصن بشعبه، سيدافع عن حقه في أرضه وكيانه وثرواته، وسيتصدى لأي محاولة لمسّها أو الانتقاص منها مهما غلت التضحيات».

باسيل من عين التينة: لقاء خير

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة، نائب رئيس المجلس إيلي الفرزلي ورئيس التيار «الوطني الحر» وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الأعمال جبران باسيل، الذي قال: «أود أن أختصر هذا اللقاء بكلام صدر عن قداسة البابا وقرأناه الآن مع دولة الرئيس بري عن فن اللقاء الذي هو دائماً أفضل من استراتيجيات الصراع، وأعتقد أننا الآن أحوج اليه في البلد في كل المراحل التي نمر بها بأن نتلاقى مع بعضنا كلبنانيين لكي نستطيع أن نؤمن مستقبلاً أفضل لهذا البلد».

أضاف: «وبالتأكيد فقد تكلمنا في كثير من المواضيع المفيدة للبلد والتي إن شاء الله تساعدنا في كل المجالات، من تأليف الحكومة، الى حل مشكلات لبنان السياسية، الى موضوع النازحين والى كل ما يأتي بالخير على هذا البلد».

قاسم: إشكالات التأليف تتعلّق بالمحاصصة والمغانم

أشار نائب الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم إلى أن «كل المبررات التي يسوقونها لتبرير تأخير تشكيل الحكومة هي مبررات غير مقنعة، ومبررات الفشل والعجز، لأن طبيعة الاشكالات الموجودة اليوم لها علاقة بالمحاصصة والمغانم وليست لها علاقة بتمثيل الناس داخل الحكومة».

أضاف: «إن الحكومة ليست مكافآت، بل هي تمثيل يجسد نتائج الانتخابات، والنتائج معروفة فضعوا قاعدة النتائج وليتمثل كل بحسب نتائجه وعندها ننطلق في التشكيل من قاعدة موضوعية بدل هذا التأخير». وحمّل «من يؤخر تشكيل الحكومة مسؤولية التدهور الذي يحصل في الوضع الاقتصادي وفي كل الأزمات الموجودة في البلد»، محذراً من أن «حزب الله لن يسكت بعد اليوم على التقصير والاهمال والفساد، وسيعمل بكل الطرق السياسية والشعبية على أن يصل الى مبتغاه في أن يتحسن وضع البلد.

الحريري: لست مع حكومة أكثرية وزيارتي لسوريا مستحيلة

رأى رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري أن «المشكلات التي تواجه التأليف مشكلات مفتعلة، من قبل كل من يضع إعاقات في درب تشكيل الحكومة».

وشدد في دردشة مع الصحافيين بعد ترؤسه اجتماعاً لكتلة «المستقبل» النيابية في «بيت الوسط»، رداً على سؤال عن الترويج لحكومة أكثرية، على أنّه «حصل على ١١٢ صوتاً من النواب لتسميته رئيساً للحكومة لكي يشكل حكومة وفاق وطني»، وقال: «أنا لست مع حكومة أكثرية، بل على العكس، الإجماع الذي حصلنا عليه والتسوية التي قمنا بها هما فقط لكي يكون كل الأفرقاء في الحكومة، ونتحمل جميعاً مسؤولية الأمور في البلد».

ورفض اعتبار أن زيارة الوزير باسيل للرئيس بري قد حصلت بضغط سوري، قائلاً رداً على سؤال: «من المستحيل أن أزور سوريا، لا في وقت قريب ولا بعيد، حتى وإن انقلبت كل المعادلات، وإذا اقتضت مصلحة لبنان ذلك، فساعتها بتشوفولكم حدا تاني غيري».

وجهة نظر

عودة الفرزلي الإصلاحي - المعطِّل

بقلم: أيمن حجازي

عاد نجم النائب إيلي الفرزلي إلى السطوع، لا لأنه أعيد انتخابه نائباً لرئيس المجلس النيابي، بل لدوره المحوري في استيلاد الأفكار السياسية لمعسكر الثامن من آذار الذي حقق انتصاراً بيّناً في انتخابات السادس من أيار الفائت. وقد رصدت آخر انجازاته السياسية من خلال اللقاء الذي جمع وزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر (جبران باسيل) مع رئيس المجلس النيابي نبيه بري في مقر الرئاسة الثانية في عين التينة منذ بضعة أيام. ويعتبر هذا اللقاء بمثابة انجاز لكل الذين سعوا إلى تحقيقه، ومن بينهم الفرزلي شخصياً، بعد أن باعدت الحسابات السياسية الموشاة بالشتائم الاحتفالية بين باسيل وبري، وأحدثت قطيعة بين الرجلين منذ أكثر من سبعة أشهر.

وقد هدف هذا اللقاء في حسابات الساعين إليه، ومن بينهم الفرزلي، إلى قطع الطريق على أي تفاهم مفترض بين المنتمين السابقين الى معسكر الرابع عشر من آذار (سعد الحريري ووليد جنبلاط وسمير جعجع) والرئيس نبيه بري وحركة أمل، ما قد يؤدي الى احباط الانتصار الانتخابي النيابي الذي حققه معسكر الثامن من آذار. والمقصود هنا أن تخوفاً كبيراً قد برز في الآونة الأخيرة من التعاطف الضمني الذي يبديه الرئيس بري مع مطلب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط بالحصول على المقاعد الدرزية الثلاثة في أي حكومة ثلاثينية مفترضة يمكن أن يشكلها الرئيس سعد الحريري، بعد أن حصد جنبلاط سبعة مقاعد درزية من أصل ثمانية هم عدد النواب الدروز في البرلمان اللبناني، فضلاً عن حياد إيجابي يظهر على مواقف بري من مطالبة حزب القوات اللبنانية بتوسيع دائرة حضور هذا الحزب الوزاري بعد أن تضاعف حجم كتلته النيابية.

والمواجهة السياسية تدور حالياً حول ميزان القوى وأحجام التمثيل في الحكومة المنوي تشكيلها، حيث من المفترض أن يخضع الرئيس سعد الحريري لنتائج الانتخابات النيابية التي تترجمها الأطراف كل وفق رؤاه. ولا يخفى على أحد الدور السياسي الدائم الذي كان يلعبه النائب الفرزلي حتى من خارج الندوة النيابية، ففي فترات الإعداد للقانون الانتخابي الذي أجريت على أساسه انتخابات أيار الماضي، كان للرجل اليد الطولى في اقتراح «القانون الارثوذكسي» الذي دمج مع النسبية، ما أدى الى ولادة المخلوق العجائبي من خلال القانون الانتخابي الحالي، متضمناً الصوت التفضيلي الذي أدى الى خلط الأوراق وإضاعة الكثير من النكهة الديموقراطية في الكثير من الدوائر الانتخابية. ولا يقتصر دور الفرزلي السياسي على هذه المرحلة، فهو من الذين نظّروا لفتح قنوات الاتصال مع العماد ميشال عون في منفاه من قبل دمشق بغية مواجهة الحملات المضادة التي انطلقت اثر اغتيال الرئيس رفيق الحريري (في عام ٢٠٠٥) واشتعال أوار السعي لإخراج سورية من لبنان.

وقد نجحت مساعي الفرزلي ورفاقه في نهاية المطاف باستمالة العماد عون الذي لم يجد الحضن الدافئ لدى أطراف الرابع عشر من آذار وتوج انعطافته السياسية من خلال اعلان التفاهم مع «حزب الله» في السادس من شباط ٢٠٠٦ . ولا أظن أن الفرزلي سيخرج عن هذا السياق في المرحلة المقبلة حيث من المفترض أن يبقى حارساً أميناً على مدّ الجسور بين أيٍّ من أطراف معسكر الثامن آذار، وخصوصاً بين حركة أمل والتيار الوطني الحر.

وهكذا هي التجارب السياسية اللبنانية التي يعود من خلال احداها ايلى الفرزلي الى الندوة النيابية على صهوة الصوت التفضيلي، بعد غياب استمر ثلاثة عشر عاماً عجافاً كان خلالها الرجل مبتكراً في السياسة والقانون، وهو ابتكار اصلاحي في تقويم البعض وتعطيلي في تقويم آخرين.

الأمين العام يستقبل وفد حركة البناء الوطني الجزائرية

استقبل الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، الأستاذ عزّام الأيوبي، بعد ظهر الاثنين (٢٠١٨/٧/٣٠) ، نائب رئيس حركة البناء الوطني الجزائرية، الأستاذ أحمد الدّان، مع وفد قيادي من الحركة، حيث جرى البحث في العلاقات الثنائية، وفي الهموم المشتركة، لا سيما على مستوى الساحة العربية، ومنها صفقة القرن لتصفية القضية الفلسطينية، وكذلك التحدّيات التي تواجه الحركة الإسلامية في هذه المرحلة.

من جهته وضع الأستاذ الدّان الأمين العام في أجواء الهموم والتحديات التي تواجه الشعب الجزائري في هذه المرحلة، ودور حركة البناء الوطني في تحصين الداخل الجزائري.

بدوره شرح الأمين العام للوفد الجزائري الهموم اللبنانية والتحديات التي تواجه لبنان في موقعه بجوار فلسطين المحتلة، والجوار العربي الملتهب، كما شرح دور الجماعة في مساندة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وكذلك دورها الوطني لبناء دولة المؤسسات والمواطنة في لبنان.■

ثمن النسخة
لبنان: ألف ل.ل، سوريا ٥٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الامارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١،٥ دولار أو ما يعادلها.

الاشتراكات
داخل لبنان: ٧٥ ألف ليرة للأفراد /١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات
خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

كلمة الأمان

تشكيل الحكومة بين الممكن المتاح وما يستعصي على الحل

بعد اجراء الانتخابات النيابية في أيار الماضي وإعلان نتائجها، واجراء رئيس الجمهورية مشاورات ملزمة حصدت مائة وأحد عشر نائباً أجمعوا على تسمية الرئيس سعد الحريري رئيساً لحكومة العهد الجديد.. حبس الناس أنفاسهم بانتظار تشكيل الحكومة دون عقبات تذكر، وتوقعوا أن تكون العقبة الكؤود عند صياغة البيان الوزاري، نظراً لما قد يحمله البيان من خلاف في وجهات النظر، خاصة حول الاستراتيجية الدفاعية ومنظومة (الشعب والجيش والمقاومة) التي يتمسك بها فريق الممانعة، في حين يرفضها الفريق المقابل: القوات والمستقبل ومن الى جانبهما.

لكن عملية تشكيل الحكومة استهلكت وقتاً أطول مما كان متوقعاً، خاصة عندما كان الرئيس الحريري يغادر البلد في اجازات وجولات خارجية لا علاقة لها بتشكيل الحكومة ولا بالشأن السياسي. والآن، بعد أن استغرقت مشاورات تشكيل الحكومة قرابة ثلاثة أشهر، وتكرّرت لقاءات الرئيس المكلف مع جميع القوى السياسية، مواكبة ومعارضة.. الى أين وصل مسار التأليف، وهل في الأفق السياسي بصيص أمل بقرب تشكيل الحكومة؟

مسار التأليف ما زال يراوح مكانه، إذ هناك من يطرح أن تكون حكومة وحدة وطنية، تتمثل فيها جميع الكتل السياسية، بمعنى أن تكون مجلساً نيابياً مصغراً، حتى لا ترتفع أصوات مؤيدة وأخرى معارضة، وأن تكون هذه الحكومة هي حكومة العهد، تقضي معه الفترة الرئاسية بكاملها. وهناك من يعترض على هذا النموذج، حتى يتسنى للقوى السياسية أن يكون منها موالاة ومعارضة، وإلا فكيف يمكن لأي كتلة نيابية أن تعارض وتنتقد ممارسات الحكومة إذا كانت ممثلة فيها بوزراء!! وهذا ما يتعارض مع الفوز الديمقراطي الذي ألفه لبنان ومعظم دول العالم الحر. أما ما يسمى حكومة «وفاق وطني» فهي تتشكل عندما يكون البلد خارجاً من أزمة سياسية أو حرب أهلية، فيجري تشكيل حكومة تتمثل فيها كل القوى والتيارات السياسية، حتى لا ترتفع أصوات معارضة خارج الحكومة.

الاشكالية الأكثر صعوبة عند تشكيل الحكومة هي عدد الوزراء، والحقائب التي يتولونها. فالنغمة الرائجة هي أن تكون الحكومة ثلاثينية، أي مؤلفة من اثنين وثلاثين وزيراً، بينما الحقائب المعروفة – في لبنان وكل أنحاء العالم – سواء كانت سيادية أو خدماتية، هي ثماني عشرة حقيبة، أو أربعاً وعشرين في أقصى الحالات. وللخروج من هذه الاشكالية فقد استحدث مشكلو الحكومات حقائب أطلقوا عليها وزراء دولة، تحت عناوين ومهمات لا محل لها من الاعراب، من وزير دولة لشؤون المرأة إلى وزير دولة لمحاربة الفساد إلى وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية وغير ذلك مما لا فاعلية له، فرئيس الجمهورية ممثل في الحكومة بعدد من الوزراء، ووزير شؤون المرأة لم يقدم شيئاً يذكر لنساء البلد، أما وزير مكافحة الفساد فلم يسمع له صوت ولم يقدم شيئاً لمكافحة الفساد الذي يستشري في معظم دوائر الدولة ومؤسساتها. فالقضية لا تتعدى استرضاء الكتل النيابية بعدد من الحقائب، مما يرتب على خزينة الدولة مبالغ طائلة تدفعها للسادة الوزراء ومكاتبهم ومعاونيهم ومرافقيهم. يضاف الى كل ما سبق اصرار بعض القوى السياسية على تمثيل مناطقهم بوزارات سيادية أو خدماتية، كأن الوزير جرى تعيينه في الحكومة كي يؤدي خدماته لمنطقة عكار أو الجنوب أو البقاع الذي يمثله، بينما الوزير مكلف بخدمة الشعب اللبناني، وأن يمثل الحكومة، بصرف النظر عن المنطقة التي يمثلها نيابياً، سواء كان وزير خارجية أو داخلية أو وزير شؤون اجتماعية.

لكن الأنكى من كل ما سبق، هو حصة رئيس الجمهورية في الحكومة الجديدة، فقد كان يطالب بأن يكون له ثلاثة وزراء في هذه الحكومة، ثم ارتفع العدد الى خمسة وزراء. وإذا كان هذا مبرراً خلال ولاية الرئيس ميشال سليمان، الذي جاء من قيادة الجيش الى رئاسة الجمهورية، بينما جاء خليفته (ميشال عون) عن طريق حزب سياسي حقق أوسع تمثيل في المجلس النيابي الجديد، وسيكون ممثلاً في الحكومة (حزب سياسي) بخمسة وزراء أو ستة، سواء كانت الحكومة عشرينية أو ثلاثينية. وإذا أضيف الى هؤلاء (ممثلي تكتل لبنان القوي) خمسة وزراء هم حصة رئيس الجمهورية، فقد بات يمتلك الثلث الضامن، أو المعطل، في الحكومة.

هنا نعود الى السؤال المطروح: ماذا يملك الرئيس سعد الحريري في هذه الحكومة؟ لقد انتدبته أغلبية المجلس النيابي، وكلفه رئيس الجمهورية، بتشكيل الحكومة، فهو رئيسها والناطق باسمها، والذي يترأس جلساتها في القصر الحكومي، فكم هي حصته في هذه الحكومة؟ عدد ضئيل من الوزراء، الى جانب وزراء الحزب التقدمي الاشتراكي والثنائي الشيعي وحتى النواب المسلمين السنة الذين لم ينجحوا على قوائم تيار المستقبل. وبالتالي فإن موقع رئيس الحكومة بات اسماً بدون مسمى، ورئيساً بدون صلاحيات، خاصة بعد حرص رئيس الجمهورية على أن تكون معظم اجتماعات مجلس الوزراء في القصر الجمهوري في بعبدا، وليس بالقصر الحكومي في بيروت. وإذا تذكرنا أن رئيس الجمهورية جمع حشداً من المستشارين والمستشارات، من بنات الرئيس وأصهرته في قصر بعبدا، أو قصر الشعب كما كان يحب ان يسميه.. عندها ندرك كيف يمكن للرئيس سعد الحريري أن يمارس صلاحياته ويؤدي واجبه كرئيس للحكومة.

الأيام القادمة إذن سوف تحمل معها مطبات وتجاوزات ومخالفات بالغة الأهمية لاتفاق الطائف، الذي بدأت بعض القوى السياسية، لا سيما المحيطة برئيس الجمهورية تخطط لها وتمهد لها الطريق. فالرئيس المكلف هو رئيس الحكومة، أي أنه رئيس لمجلس الوزراء دون منازع، كما أن الرئيس بري هو رئيس لمجلس النواب دون منازع ولا شريك، إلا إذا فعل الرئيس ايلي الفرزلي ذلك. أما رئيس الجمهورية فهو رئيس كل السلطات، وهو «بيّ كل اللبنانيين»، فهل يتخلى هو ومن معه عن هذا الدور ليستأثر بجميع السلطات؟!

الجيش.. وتحدّيات عام عسكري جديد

بقلم: وائل نجم

في الأول من آب، أحيا الجيش اللبناني العيد الثالث والسبعين للمؤسسة العسكرية بتخريج دفعة جديدة من الضباط التي أطلق عليها دورة «فجر الجرود» في دلالة رمزية على الإنجاز الذي حققه خلال العملية العسكرية النوعية التي قام بها في منطقة جرود راس بعلبك وأنهى فيها وجود المسلحين التابعين لـ«تنظيم الدولة».

وفي عيد العسكريين دعا قائد الجيش، العماد جوزيف عون، في «أمر اليوم» العسكريين إلى اليقظة تحسباً من انعكاس أزمات المنطقة على لبنان، وأكد الدفاع عن لبنان والتصدّي لأية محاولة للانتقاص منه مهما غلت التضحيات.

التحدّيات التي كانت ماثلة أمام المؤسسة العسكرية في العام العسكري الماضي (١ آب ٢٠١٧ حتى ١ آب ٢٠١٨)، فضلاً عن تحدّي المخاطر والتهديدات الإسرائيلية الدائمة، تمثّلت بشكل أساسي ورئيسي بوجود مقاتلي الجيش السوري الحر وجبهة فتح الشام في جرود عرسال، ومسلحي تنظيم الدولة في جرود راس بعلبك، فضلاً عن بعض التحدّيات الأمنية في الداخل اللبناني التي لم تكن تشكّل أولوية أو خطراً قياساً بما كان يُنظر إليه من وجود أولئك المسلحين والمقاتلين في تلك المناطق. وقد تمكّن الجيش خلال عملية عسكرية قام بها في منطقة جرود راس بعلبك من إنهاء سيطرة مسلحي التنظيم على تلك المنطقة، فيما أنهى مسلحو «حزب الله» قبل ذلك وجود مقاتلي الجيش السوري الحر وجبهة فتح الشام في المنطقة الجردية عند الحدود اللبنانية السورية بالقرب من بلدة عرسال. وبهذين الإنجازين المنفصلين، اعتُبِرت التهديدات التي كانت تأتي من هاتين المنطقتين بحكم المنتهية، وبالتالي انتهى أمام المؤسسة العسكرية أحد التحدّيات التي كانت ماثلة خلال العام العسكري الماضي.

اليوم، بعد انتهاء تلك التحدّيات أمام المؤسسة العسكرية، تبرز تحدّيات جديدة في العام العسكري الجديد (حتى ١ آب ٢٠١٩) إضافة إلى التحدّي المستمر والخطر الدائم من الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية عند الحدود الجنوبية أو في الأجواء اللبنانية والمياه الإقليمية، وهذا التحدّي هو في فرض الأمن في الداخل اللبناني، ولا سيما في منطقة البقاع الشمالي حيث فشلت إلى الآن معظم الخطط الأمنية التي رسمت للمنطقة، وتزايدت بنحو لافت المخاطر التي تهدد حياة المواطنين في أمنهم اليومي وحياتهم ومستقبل أبنائهم، ويكاد المرء يتابع يومياً أخبار المشاكل والأعتداءات التي تحصل بين العائلات أو بين المجموعات المسلحة التي تنشر الخوف والرعب في تلك المنطقة وتروّج لتجارة المخدّرات، وتعمل على سرقة المواطنين والسيارات وكل أشكال الممارسات وأصنافها التي لا تجعل الإنسان مطمئناً في هذه المنطقة. وعادة ما تستعمل في الإشكالات التي تحصل، وغالباً ما تتحوّل إلى اشتباكات، الأسلحة الخفيفة وحتى المتوسطة من عيار ١٢,٧ أو قذائف صاروخية من نوع «بي سفن»، ويسقط في هذه الاشتباكات قتلى وجرحى، وأحياناً كثيرة من غير المعنيين بها، فيما الدولة غائبة، والمواطن يدفع الثمن والضريبة، حتى علت صرخة الناس في تلك المنطقة من الممارسات والتشبيح الذي يجري، وطالبت فعاليات تلك المنطقة المسؤولين والرئاسات الثلاث وقيادة الجيش باتخاذ ما يلزم لإعادة الأمن والوضع إلى طبيعته في تلك المنطقة، ووضع حدّ لحالة التسيّب والفلتان القائمة.

لقد بدا من خلال تلك الممارسات والإشكاليات والمشاكل وحالات الخطف والسلب وتجارة المخدرات وزراعتها وكل ذلك، بدا وكأن دولة تنشأ خارج سيادة الدولة ونطاقها في تلك المنطقة، حتى إن بعض المسلحين وجّه تهديدات صريحة إلى الجيش وضباطه، فيما اعتدى بعضهم عليه أكثر من مرة.

اليوم، وفي العام العسكري الجديد، الجيش أمام هذا التحدّي الجديد الذي لا يقلّ خطورة على أمن المواطنين وسلامتهم، ولا تهديداً لسيادة الوطن وأمنه. وقد قام الجيش بتنفيذ بداية خطة أمنية في منطقة البقاع في بلدة بريتال تحديداً سقط فيها عدد من القتلى من المطلوبين وغيرهم، ما شكّل نقطة تحوّل في تعامل الجيش وتعاطيه مع المخلّين بالأمن في هذه المنطقة، يجب ألّا تدفعه إلى التراجع، وفي الوقت ذاته إلى عدم الوقوع في فخ الاستغلال السياسي الذي يمكن أن يقوم به البعض ممن يجد نفسه متضرراً من حراك الفئات الشعبية المقهورة من قبل الخارجين عن القانون، والمغبونة من قبل مؤسسات الدولة الخدمية.■

الأمان
عبر شبكة الإنترنت
www.al-aman.com

تشكيل الحكومة.. بين العقد المستحدثة والضغوط على الرئيس الحريري؟

دخلت عملية تشكيل الحكومة الجديدة شهرها الثالث، وما زالت العقد التي تحول دون الاتفاق على تأليف الحكومة على حالها، وما زال الرئيس المكلف سعد الحريري يبحث عن أفضل الصيغ التي تسمح بمشاركة كل الكتل الرئيسية في الحكومة بما يضمن قيام حكومة وحدة وطنية تمثل الجميع، وتستطيع التصدي للتحديات التي تواجه لبنان على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لكن يبدو أن العرقلة الممنهجة في عملية تشكيل الحكومة التي يواجهها الرئيس سعد الحريري تخفي إصراراً من قبل التيار الوطني الحر و«حزب الله» على قيام حكومة على قياسهم بكل معنى الكلمة.

فقد تحدث رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد عن «موازين الأحجام أظهرتها نتائج الانتخابات النيابية ويظهرها الواقع يومياً، فلماذا لا نعتمد هذا المعيار؟»، وهو نفسه الموقف الذي أطلقه الوزير جبران باسيل الذي قال: «الانتخابات جرت على أساس قانون نسبي، وتم الاتفاق الوطني على تشكيل حكومة وحدة وطنية، فلا نستطيع اللجوء إلا الى المعايير الواحدة في تأليف حكومة الوحدة الوطنية». ويعكس هذا الكلام رغبة صريحة في تشكيل «حكومة أكثرية» تحت غطاء «حكومة وحدة وطنية» تكون الكلمة فيها أولاً وأخيراً للفريق الموالي لـ«حزب الله» والتيار الوطني الحر وتمثل انقلاباً على الدستور واتفاق الطائف.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تنجح الضغوط على الرئيس الحريري لتشكيل حكومة كما يريدها التيار الوطني الحر و«حزب الله»، أم يصمد الحريري ويشكل حكومة وحدة وطنية؟

تبدو الضغوط التي تمارس على الرئيس الحريري من قبل الوزير جبران باسيل و«حزب الله» متعددة ومتنوعة، فمن ناحية، هناك إصرار على حصة وزارية للتيار الوطني الحر من ٧ وزراء و٥ أو ٤ وزراء للرئيس عون في مقابل مقعدين للحزب التقدمي الاشتراكي و٣ أو ٤ مقاعد وزارية لحزب القوات اللبنانية، وإذا أضفنا إلى ذلك عقدة النواب السنّة المستقلين نكون أمام عقد متداخلة يصعب التفاهم حولها وحلها، وهذا هو الواقع منذ الرابع والعشرين من شهر أيار الماضي، تاريخ تكليف الرئيس سعد الحريري تشكيل الحكومة الجديدة.

ويبدو انه بعد رفض الرئيس سعد الحريري للضغوط الممارسة عليه من قبل التيار الوطني الحر و«حزب الله»، بدأت مرحلة جديدة من الضغوط عبر الحديث عن «حكومة أكثرية وليس حكومة وحدة وطنية ينبغي أن تكون انعكاساً لإرادة شعبية متمثلة بمجلس النواب»، على حد تعبير الوزير جبران باسيل الذي يرفض بكل إصرار تمثيلاً وزارياً وازناً للحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، بحجة نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، وهو موقف أعلنه النائب محمد رعد الذي اعتبر أن «موازين الأحجام أظهرتها نتائج الانتخابات النيابية ويظهرها الواقع يومياً، فلماذا لا نعتمد هذا المعيار؟»، وأضاف: «ومن هنا نحن ندعو الى حكومة تضامن وطني يتمثل فيها مختلف الفرقاء اللبنانيين كل بحجمه.. فلماذا لا نعتمد هذا المعيار؟».

وهذا المعيار الانتخابي الذي يريده «حزب الله» والتيار الوطني الحر يعني قيام حكومة لبنانية تمثل امتداداً لسيطرة فريق من اللبنانيين على مفاصل الدولة كافة، ابتداءً من رئاسة الجمهورية مروراً بالمجلس النيابي وصولاً إلى الحكومة الجديدة، وهو ما قد يشكل انقلاباً سياسياً بكل ما في الكلمة من معنى على اتفاق الطائف والدستور الذي أعاد توزيع السلطات بين مختلف الطوائف اللبنانية بما يضمن الأمن والاستقرار في لبنان.

لكن هل يصمد الرئيس الحريري في وجه الضغوط الممارسة عليه من قبل الوزير باسيل و«حزب الله»؟

الحسابات السياسية لفريق «حزب الله» والتيار الوطني الحر كانت تعتمد على التسوية السياسية التي جاءت بالرئيس سعد الحريري رئيساً للحكومة قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، وعلى المواقف والتنازلات التي قدمها الرئيس الحريري تحت عنوان حماية الأمن والاستقرار في البلد.

لكن على ما يبدو، فإن الرئيس سعد الحريري، بعد نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة أعاد ضبط حساباته السياسية بما يتناسب مع الواقع السياسي اللبناني، لأنه أدرك ان هناك محاولة للانقلاب على اتفاق الطائف عبر التأسيس لأعراف سياسية جديدة. مثل «الثلث المعطل» و«صلاحيات رئيس الجمهورية»، وفرض أمر واقع على اللبنانيين في ما يتعلق بـ«سلاح حزب الله» وتطبيع العلاقة مع النظام السوري، وكلها أمور يبدو أن الرئيس سعد الحريري يريد مقاربتها بطريقة مختلفة عن السابق حتى لا يحدث اختلال بالتوازن الوطني بين اللبنانيين، ولذلك يبدو مصراً على تشكيل حكومة وحدة وطنية يتمثل فيها الجميع بما يسمح بقيام توازن وطني فعل يحمي الأمن والاستقرار في لبنان.

باختصار، عملية تشكيل الحكومة دخلت في مسار حساس كل فريق متمسك في موقفه في مقابل موقف الطرف الآخر، والرهان هو على صمود الرئيس الحريري في مواقفه. فهل يبقى الرئيس الحريري صامداً في مواقفه إلى النهاية؟■

بسام غنوم

بعد تولّي ملف النازحين السوريين:

أيّ دور لروسيا في لبنان وسوريا؟

شكّلت زيارة الوفد الروسي المكلّف متابعة ملف النازحين السوريين برئاسة ألكسندر لافرنتييف للبنان ودول المنطقة إعلاناً جديداً لتزايد الدور الروسي في سوريا، ما سيترك انعكاسات سياسية وميدانية، إن على صعيد الأزمة السورية، أو بالنسبة إلى دور روسيا في المستقبل.

فما أبعاد وتفاصيل زيارة الوفد الروسي واهتمامه بملف النازحين؟ وأي دور لروسيا في المنطقة في المرحلة المقبلة؟

تفاصيل زيارة الوفد الروسي

بداية ما تفاصيل وأبعاد زيارة الوفد الروسي للبنان ودول المنطقة؟ وماذا طرح بشأن معالجة ملف النازحين؟

حسب مصادر مطلعة على أجواء الزيارة، فلقد قام الوفد الروسي برئاسة ألكسندر لافرنتييف باللقاء مع الرؤساء الثلاثة وبحث معهم كيفية معالجته ملف النازحين من خلال تشكيل لجنة عليا للتنسيق بين لبنان وروسيا لمتابعة هذا الملف، على أن تُقام مراكز لإيواء النازحين العائدين في عدد من المناطق السورية بانتظار إعمار كل المناطق المهدَّمة، على أن يتوافر التمويل اللازم لعودة اللاجئين من خلال مساعدات دولية وعربية وبدعم وغطاء من الأمم المتحدة وأوروبا.

وأضافت المصادر «ان المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم سيتولى التنسيق مع اللجنة الروسية المكلفة ملف النازحين، نظراً لمهماته الأمنية ولكونه يتابع هذا الملف بتكليف من رئاسة الجمهورية. وأما اللجنة الروسية فهي تضم عسكريين روساً من وزارة الدفاع الروسية، وهم سيتولون متابعة الترتيبات الميدانية على الحدود وداخل سوريا».

وتضيف المصادر المطلعة: «إن الدور الروسي في سوريا لا يتعلق فقط بملف النازحين، بل هو يتناول العديد من الملفات الحساسة العسكرية والأمنية، من حيث إعادة هيكلة الجيش السوري وتنظيم وجود كل القوى العسكرية والرسمية وغير الرسمية على الأراضي السورية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجيش السوري».

وقد جاء الاهتمام الروسي بملف النازحين بعد القمة الأميركية – الروسية في هلسنكي، وبعد التوافق على قيام روسيا بدور فاعل في الأزمة السورية.

كذلك تزامن هذا الاهتمام مع إعلان كل من حزب الله والتيار الوطني الحر تشكيل لجان عملية لمتابعة ملف النازحين، وفي ظل إشراف الأمن العام اللبناني على عودة آلاف النازحين السوريين إلى مدنهم وقراهم.

أي دور لروسيا في المنطقة؟

لكن ما دلالات زيادة الاهتمام الروسي بقضايا المنطقة من البوابة السورية؟

تقول مصادر روسية مطلعة: «إن الدور الروسي في سوريا ونجاحه في تحقيق إنجازات عسكرية وميدانية وسياسية، قد ساهم في تعزيز الحضور الروسي دولياً وإقليمياً، ولذلك تسعى القيادة الروسية اليوم للاستفادة مما تحقق من إنجازات ميدانية وسياسية بالاستثمار في ملفات الاعمار وإعادة النازحين، ولعب دور أساسي في رسم مستقبل سوريا والمنطقة».

وتضيف المصادر: «إن روسيا معنية اليوم بالحفاظ على أمن المنطقة ومنعها من الاتجاه نحو الحرب مجدداً، ولذلك ستسعى روسيا إلى تكثيف اتصالاتها مع كل دول المنطقة ومع الأميركيين والأوروبيين من أجل حماية ما تحقق من انجازات، والعمل من أجل الوصول إلى اتفاق سياسي شامل في سوريا، عبر وضع دستور جديد وإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية، ومن ثم العمل على إعادة اعمار سوريا».

وتضيف المصادر: «إضافة الى الدور السياسي والميداني والإعماري، فإن روسيا مهتمة أيضاً بالجانب الفكري والثقافي حيث تجري بعض التحضيرات من أجل عقد مؤتمرات دينية تجمع كل الأطراف المعنية، من أجل دعم مسيرة السلام ومواجهة التطرف والعنف في المنطقة».

إذن، نحن اليوم أمام تزايد للدور الروسي في سوريا والمنطقة، ومن يتابع حركة السفر الروسي في لبنان ألكسندر زسبكين ولقاءاته المتنوعة مع كل الأطراف، إضافة إلى زيادة حضور المؤسسات الروسية الثقافية والإعلامية والدينية يلحظ أهمية هذا الدور، وقدرة الروس على التأثير في المشهد الإقليمي والدولي.

لكن هل يعني ذلك العودة الى الدور نفسه الذي كان قائماً أيام الاتحاد السوفياتي؟

تجيب المصادر الروسية المطلعة: «التاريخ لا يعود الى الوراء والدور الذي كان يقوم به الاتحاد السوفياتي مرتبط بظروف دولية، وبطبيعة التكوين العسكري والسياسي والاقتصادي للاتحاد السوفياتي، وأما اليوم فنحن أمام متغيرات عديدة منذ سقوط الاتحاد السوفياتي ولحين عودة روسيا الى الساحة الدولية، لذا فإن طبيعة المهمات مختلفة، لكننا سنكون أمام نظام دولي – إقليمي جديد، وروسيا ستكون أحد اللاعبين الأساسيين في هذا النظام بالتعاون مع بقية الحلفاء والشركاء، وما الاهتمام الروسي بملف النازحين السوريين سوى أحد تجليات هذا الدور الجديد الذي سيتبلور بوضوح أكثر في المرحلة المقبلة».■

قاسم قصير

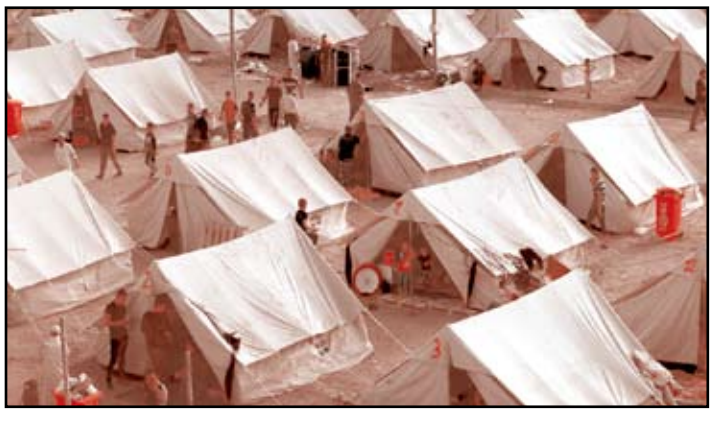

«تعاون الجميع في عكار هو الطريق الأمثل لبناء الجامعة»

أصدرت الجماعة الإسلامية في عكار بياناً جاء فيه:

كثر الكلام في اليومين الماضيين عن بناء الجامعة اللبنانية في عكار، ومع تقديرنا للجميع والذين لا نشك لحظة في أنهم حريصون على عكار، إلا أننا نطالبهم جميعاً بأن تتضافر جهودهم لتحقيق ما يلي:

١– المطالبة بتنفيذ الجامعة واقعاً، خاصة أن الإجراءات لإقامة بناء جامعي على مساحة ٦٠ ألف متر مربع في منطقة المشتل الزراعية قد أنجزت منذ العام ٢٠٠٩، وتبعتها مطالبات ووعود متلاحقة حتى هذا التاريخ دون نتيجة، على أرض الواقع بدل التلهي بالبحث عن أماكن أخرى للبناء الجامعي.

٢– إن ما جرى نرجو أن يصب لمصلحة عكار، وأن يكون حافزاً لمن وعدوا للوفاء بوعودهم، ونأمل أن لا يكون نقطة اختلاف بين أبناء المجتمع الواحد.

٣– نطالب الجميع وخاصة من لهم باع في السلطة، بأن يتعاونوا في ما بينهم ومع السلطات المحلية من بلديات واتحادات بلدية وهيئات المجتمع المدني والفعاليات العكارية لتنفيذ كل ما يؤمن لعكار نهضتها.■

اجتماعات أستانة في سوتشي
ورقة نعي للحل السياسي السوري

سوتشي ـ جابر عمر

انطلقت في منتجع سوتشي جنوبي روسيا، يوم الاثنين، جولة جديدة من المحادثات حول سورية، في إطار مسار أستانة الأمني برعاية الأطراف الضامنة لوقف إطلاق النار الذي لم يعد له وجود أصلاً، أي موسكو وأنقرة وطهران، وسط غياب ممثلين عن الولايات المتحدة ومشاركة رمزية من المعارضة السورية، بشقيها المسلح والسياسي، وحضور المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا، ودور رقابي من الأردن. اجتماعات تكرّس هيمنة الروس على الملف السوري فعلياً، وتدوم يومين، وترغب روسيا من خلالها في إنهاء مسار جنيف للحل السياسي رسمياً، من خلال تركيز الاهتمام على اللجنة الدستورية التي يفترض أن تتألف من ممثلين عن النظام والمعارضة، للإيحاء للعالم بأنه لم يعد هناك داعٍ أصلاً لمسار سياسي انطلق في سويسرا عام ٢٠١٤، لتجرى على أساسه انتخابات جديدة «بمن حضر»، وتعود الأمور بعدها إلى ما كانت عليه قبل الثورة، في ظل تمثيل رمزي لأشخاص يدّعون صفة المعارضة.

أما تركيا فأعلنت، على لسان رئيسها رجب طيب أردوغان، أنها «تريد تنظيم قمة في إسطنبول في السابع من أيلول، مع فرنسا وألمانيا روسيا، من أجل بحث المسائل الإقليمية، بما فيها النزاع في سورية»، كما نقلت عنه صحيفة «حرييت»، يوم الأحد. وأضاف أردوغان: «سنتباحث بما بوسعنا القيام به معاً في المنطقة»، من دون إعطاء تفاصيل حول القمة أو المواضيع التي ستتناولها.

وفي سوتشي، تتصدّر القضايا «الإنسانية» جدول الأعمال الرسمي للاجتماعات، أي ما يخص المعتقلين الذين سرّع النظام إصدار لوائح المتوفين تحت التعذيب منهم بالآلاف في الأيام الماضية (عدد المعتقلين يناهز الـ٢٠٠ ألف)، والمهجرين من نازحين ولاجئين الذين تكفلت روسيا أخيراً بتأدية دور لإعادتهم إلى سورية بـ«ضمانات» عدم التعرض للمعارضين من بينهم. كذلك تتصدر الأوضاع في إدلب الاجتماعات نظرياً، بما أن المحافظة الشمالية هي الوحيدة المتبقية تحت سيطرة فصائل معارضة مسلحة، في ظل احتمالات بأن يأتي دور الحسم العسكري إليها على الرغم من المعارضة التركية.

إلا أن عقد اللقاء في سوتشي بدلاً من أستانة هذه المرة، يزيد من الترجيحات بأن روسيا تسعى إلى تحويل المحادثات من المسار العسكري إلى آخر سياسي استكمالاً لـ«الحوار الوطني السوري» الذي عقد في المنتجع الروسي المطل على البحر الأسود في نهاية كانون الثاني الماضي، دون إحراز أي تقدم لتحقيق السلام في سورية.

ووصل الوفد التقني التركي آتياً من إسطنبول، ووصل في نفس الرحلة مندوبون من الأمم المتحدة أيضاً، فيما ينتظر استكمال وصول بقية الوفود تباعاً، ومنهم وفد المعارضة المصغر عن الاجتماع السابق، الذي يصل فجر الاثنين برئاسة أحمد طعمة.

وتعقد الاجتماعات في فندق «راديسون بلو» في منطقة إدلر التابعة لسوتشي، وهي منطقة سياحية، وتقع فيها القرية الأولمبية، كما يتواصل قدوم الإعلاميين الذين سيغطون الحدث من مختلف الدول ووسائل الإعلام المختلفة، وسط ترقب للموقف الأميركي الذي شكّل غيابه عن النسخة الماضية حدثاً مهماً، ومفاجأة كبرى لم تكن متوقعة، إذ كانت أميركا قد خفضت مستوى تمثيلها تدريجياً في الاجتماعات من مستوى نائب وزير خارجية إلى خبير في النسخة الثامنة، قبل أن تُمنع عن الحضور في النسخة السابقة، في ظلّ معطيات مؤشرة إلى استمرار التغيب، رغم الدعوة الروسية، والقمة التي عقدت بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب في هلسنكي في ١٦ تموز.

وسيطر على الأجواء العامة، بالإضافة إلى مسألة الغياب الأميركي، موضوع اختيار سوتشي لاجتماعات مسار أستانة، خصوصاً أن المعارضة امتنعت عن الحضور، بسبب المواقف الروسية المنحازة بشكل كامل للنظام، والمعاملة التي حصلت في مطار سوتشي إبان مؤتمر الحوار السوري، وعدم دخول الوفد من المطار احتجاجاً على أعلام ترمز إلى النظام فقط وتجاهل علم الثورة.

ويكشف أغلب التحليلات حول هذا الاختيار، الدفع بمسألة تحويل المسار العسكري إلى مسار سياسي بفروض وإملاءات روسية، تجبر الحليف التركي على تقبل الرواية الروسية الداعمة للنظام، وإن كان مؤتمر الحوار الوطني قد قرر تشكيل اللجنة الدستورية، فإن المتابعين يتوقعون أن تُعلَن هذه اللجنة من سوتشي أيضاً كإنجاز روسي، مع تسليم المعارضة قائمة بأسماء مرشحيها إلى هذه اللجنة المنتظر عملها في جنيف، تحديداً مع حضور المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا للاجتماع.

وحول واقعية مشاركة ممثلين عن المعارضة المسلحة في اللقاء، يذكّر بأنهم «حضروا من تركيا في المرة الماضية، ولكنهم عادوا من مطار سوتشي، مفوضين تمثيلهم إلى الوفد التركي»، متسائلاً: «هل الغرض من اللقاء الجديد تطوير عملية أستانة أم سوتشي؟ كان الهدف من سوتشي إظهار حضور مختلف الأطياف السورية للاتفاق بينها وتشكيل لجنة دستورية».

ويعتبر مارداسوف أن «غياب الأميركيين لن يؤثر في اللقاء بأي شكل، نظراً لابتعادهم عن مسار أستانة منذ العملية العسكرية في الغوطة الشرقية، وكذلك عن الدفع باللجنة الدستورية المشكلة من المعارضة الموالية للوفاء بمتطلبات جنيف بلا إصلاحات جادة». ويخلص إلى أن «عقد اللقاء في سوتشي يدل على أن أستانة استنفدت نفسها حتى للدول الضامنة، إذ لم تعد مناطق خفض التصعيد قائمة، وقد توجه تركيا أنظارها إلى الولايات المتحدة، بينما تسعى روسيا إلى وضع المعارضة في ظروف غير متكافئة مع النظام».■

حتى لا تنتهي الثورة السورية

بقلم: غازي دحمان

لا تنتهي الثورات إلا إذا قرّر أهلها أنها أنجزت مهمتها، أو أن التطورات الحاصلة، قد تجاوزتها، لذلك عاشت الثورة الفرنسية قرناً كاملاً رغم كل ما قاسته من غدر وويلات، كما أن الثورة الفلسطينية التي بدأت عام ١٩٢٠ بـ« ثورة القدس» تمدّدت على مساحة قرن كامل، رغم مسارها الشاق والمكلف، ويشهد العالم اليوم أحدث نسخها في غزة وطائراتها الورقية.

والثورة السورية، مثلها مثل سابقاتها، قامت على إرادة الشعب في التحرّر من الاستبداد والتهميش والقهر، وتكاد تكون هذه الأقانيم عناصر الثورات الأساسية، ربما لأن البشر يبحثون، على الدوام، عن التوازن في العلاقات داخل مجتمعاتهم، ويسعون لتحقيق العدالة، سواء على مستوى توزيع الثروات أو الحصول على فرص متساوية في الحياة.

ثمّة من يسعى للترويج أن الثورة السورية وصلت إلى خاتمتها، ويعتبر أن المؤشر والدليل على هذا الزعم سيطرة الطرف المعادي للثورة، روسيا وإيران ونظام الأسد، على أكثر من نصف مساحة سوريا، كما أن من المحتمل مضاعفة مساحات سيطرته إذا توافقت روسيا مع أمريكا وتركيا على الانسحاب من مناطق شرق وشمال البلاد لصالح التحالف الذي تقوده روسيا.

بيد أن ذلك ليس مؤشراً كافياً على الزعم بنهاية الثورة، وليس مقياساً صحيحاً يمكن الركون إليه في تقدير مسارات الحدث السوري ومآلاته، بل يمكن القول بثقة إنه مؤشر مضلل لارتكازه على حالة ظرفية، السيطرة على الأرض، وتغييبه لعامل أهم هو إرادة الثورة، وعدم احتسابها في تقدير استمرار الثورة وبقائها، ذلك أن الثورات التي اتبعت أسلوب تحرير الأرض قلة قليلة، في حين أن غالبية الثورات أسقطت الدساتير والقوانين والديكتاتوريين، رغم سيطرتهم الكاملة في تلك اللحظة على كامل تراب بلدانهم.

من هنا، ليس ثمة خوف على الثورة السورية، التي تراجعت تعبيراتها أمام ظروف معقدة، وباتت معلومة لدى الجميع، ولكنها لم تمت، ولن يحصل ذلك إلا من خلال تحقق سلسلة من الشروط:

– التنازل عن الرواية، أن يتنازل السوريون عن أصل رواية الثورة، ثورة ضد نظام طاغية وفاسد ومجرم، والسماح بتمرير رواية النظام عن حربه المزعومة ضد الإرهاب والتخلف. ومن المعلوم أن نظام الأسد بذل أقصى طاقته في الداخل والخارج لترويج روايته، إما عبر تجيير الأحداث لصالحه، أو من خلال آلته الدعائية والإعلامية وعلاقاته قوى وأحزاب تنتشر عبر العالم، وعلاقات حلفائه وداعميه.

وفي المرحلة القادمة سيتشرس نظام الأسد لتمرير روايته، وخاصة إذا وجد الساحة باردة وإذا ركن الثوار لليأس والقنوط والتصديق بأن الثورة انتهت، ولم يعد مفيداً بذل أي مجهود في هذا الإطار، حينها فقط يمكن القول إن الثوار نحروا ثورتهم على مذبح يأسهم، وفي هذه الحالة فإن النصيحة الطبيعية هي أن من تعب ليرتاح ويتيح المجال لغيره لمتابعة الطريق ولا يقف عثرة في وجهه.

– عدم التنظيم وعدم الاستفادة من الطاقات: ليس سراً أن المرحلة السابقة اتسمت بشيء من الفوضى، وخاصة في ظل حالة العسكرة التي سادت لمرحلة تجاوزت الخمس سنوات، وفي أثنائها جرى تهميش الجانب المدني، بأجنحته السياسية والإعلامية، واقتصر الأمر على مبادرات فردية. اليوم مطلوب إعادة هيكلة فعاليات الثورة وقواها ووظائفها، وتنظيم هياكلها وأطرها، خاصة أننا أمام ظاهرة وجود خمس عشرة مليون سوري، في الداخل والخارج، لم يعد نظام الأسد وحكوماته ومؤسساته يمثلونهم، حتى لو كانوا يخضعون لسلطته، التي لا تختلف عن أي سلطة احتلال في العالم.

– استمرار الاعتماد على الدول الخارجية: لقد كان أحد أسباب الموقف المعقّد الذي تمر به الثورة السورية اليوم، الاعتماد الكلي والمطلق على أطراف خارجية، لدرجة حوّلت قوى الثورة نفسها إلى أوراق تفاوضية في أيدي تلك الدول، وهذه نتيجة طبيعية للتخلي عن القرار الثوري، وللتخلص من هذه الوضعية يجب البحث عن بدائل سورية، على كل المستويات، وخاصة المالية اللازمة لتسيير شؤون الثورة ومؤسساتها وأنشطتها، عبر طرق معروفة للجميع، كالتبرع من قبل رجال الأعمال، أو مساهمة السوريين المغتربين بمساعدات شهرية، لا تشكل عبئاً عليهم بقدر ما تسند العمل الثوري وتدعمه.

لم تتبدّد طاقة الثورة السورية، وتملك من المحركات والمحفزات ما يجعلها تعمل لفترة أطول، بعيداً عن الظروف والمتغيرات التي تمر بها، بل يمكن تحويل هذه التحدّيات إلى فرص لمصلحة الثورة، عدا ذلك، فكل المؤشرات التي يعمل اليائسون على إيرادها هي مؤشرات متهافتة، وخاصة في ظل وجود معطى إنهاك واستنزاف نظام الأسد وتعب داعميه، وعدم قدرتهم على إدامة دعمه لسنوات طويلة.■

الجولان
ورسائل «السوخوي» المتبادلة

بقلم: حازم عيّاد

تتعدد الروايات بشأن إسقاط الدفاعات الجوية التابعة للكيان الصهيوني طائرة السوخوي السورية، وتتعدد السياقات المرافقة لهذه المواجهة؛ فالكيان الاسرائيلي قدم روايته، كما قدم النظام السوري رواية مضادة، غير ان تعدد السياقات السياسية والأمنية لتوقيت المواجهة الجوية يعد الأهم في هذا التوقيت.

فالسياقات التي اعلن فيها استهداف الدفاعات الجوية التابعة للكيان الصهيوني طائرة سوخوي سورية تتنوع من ناحية امنية وسياسية لتشمل سياقات اقليمية واخرى دولية وثالثة محلية، ولعل اهم هذه السياقات تزامن توقيتها مع تسريبات اسرائيلية تناولت زيارة وزير الخارجية الروسي لافروف، ورئيس هيئة الاركان في الجيش الروسي للكيان الإسرائيلي، موحية بإمكانية اطلاق مفاوضات وحوارات تتناول مستقبل النفوذ الايراني في سوريا.

زيارة لافروف السرية رافقها سياق لايقل غموضاً عن سياق زيارة لافروف الى الكيان، تضمن اتفاقاً سمح للقبعات البيض بالعبور نحو فلسطين المحتلة والأردن ليشقوا طريقهم نحو كندا وأوروبا؛ اتفاق شاركت فيه روسيا وامريكا والكيان الإسرائيلي والأردن، وغاب عنه النظام السوري وإيران على الارجح؛ اذ تم تطبيقه في جنح الليل في عملية سرية بالمعايير الأمنية والسياسية.

السياقات السياسية والأمنية تدفع نحو الاعتقاد بأن النظام السوري وإيران أرادا توجيه رسالة الى حليفهما الروسي والكيان الإسرائيلي؛ باستحالة تغيبهما عن المشهد أو الحوارات والمفاوضات السياسية أياً كانت مضامينها؛ رسالة تؤكد القدرة على خلط الأوراق واشعال الجبهات.

النظام السوري وإيران لا يرغبان في الغياب عن المساومات والمفاوضات الدائرة بين وزير الخارجية ورئيس هيئة الأركان الروسي، ويشعران بالتوجس من نتائج هذه اللقاءات التي سبقتها جولات مكوكية لنتن ياهو نحو موسكو.

الهواجس الإيرانية ومن ورائها النظام السوري تعتبر مشروعة في ظل الكثافة غير العادية في الاتصالات بين موسكو والكيان، وفي ظل الاتفاق الذي أفضى الى السماح بمغادرة قوات الدفاع المدني المعروفة بالقبعات البيض مناطق الجنوب السوري المحاصرة نحو الأراضي الأردنية والفلسطينية المحتلة، علماً بأن الإجراء التقليدي كان يقضي بنقلهم الى ادلب.

المناورة الجوية السورية كشفت قدرة كبيرة لدى النظام السوري وإيران على خلط الأوراق في الجنوب السوري، تربك المشهد السياسي، وأي مفاوضات ممكنة بين الأطراف الإقليمية والدولية تتجاهل مصالحهما، وبشكل خاص طهران، في حين ان اسقاط الطائرة حمل رسالة من الكيان الإسرائيلي بقدرته على المواجهة، وتمسكه باتفاق فض الاشتباك عام ١٩٧٤ الذي يتضمن منطقة عازلة بالقرب من القنيطرة.■

الأصل السياسي لمجزرة السويداء
المبرّرات والنتائج

بقلم: راتب شعبو

تعيد الجريمة البشعة التي ضربت السويداء في ٢٥ من شهر تموز، وراح ضحيتها ما يزيد على ٢٥٠ ضحية، إلى الذهن، الجريمة التي ضربت قرى ريف اللاذقية الشمالي في آب ٢٠١٣، والجريمة التي ضربت طرطوس وجبلة في أيار ٢٠١٦. في كل هذه الجرائم إشارة استفهام بشأن الدور الغائب لقوات نظام الأسد في التصدي لهذه الاختراقات السهلة والبدائية: كيف يتمكّن الانتحاريون من تجاوز الحواجز الكثيرة وصولاً إلى الهدف؟ أو كيف تغيب القوى المكلفة حماية القرى، فيفاجأ الأهالي بالمجرمين فوق رؤوسهم ويقتلونهم في بيوتهم، ثم تأتي النجدات الأهلية قبل ساعات من نجدة قوات النظام التي يفترض أنها ترابط في المناطق التي تشكل خطوط تماس؟

وفي حين تذهب تفسيراتٌ كثيرة إلى أن المجزرة الرهيبة في السويداء هي نتيجة نوع من تواطؤ غير معلن لنظام الأسد مع «داعش»، لكي تدفع السويداء ثمن موقفها برفضها الخروج إلى الحرب مع هذا النظام، وحمايتها أكثر من ٤٠ ألفاً من أبنائها الرافضين الالتحاق بالخدمة الإلزامية، وبروز ظاهرة «مشايخ الكرامة» غير الموالية للنظام؛ فإن تفسيراتٍ موالية لنظام الأسد تذهب إلى القول إن ما جرى هو ثمن «الانتصارات» في الجنوب، كما جاء في صحيفة الأخبار في تناولها خبر مجزرة السويداء: «كان لا بدّ لأحد ما أن يدفع فاتورة الانتصار الذي حققته سورية في جنوبها»، من دون أن ندري لماذا يكون هذا «الأحد ما» أهالي السويداء بالتحديد.

هناك تفاصيل مريبة تحيط بهذه المجزرة، مثل نقل دواعش مخيم اليرموك إلى منطقة الأشرفية والعورة في شمال شرق السويداء في أيار الماضي، وسحب القوات النظامية من محيط القرى قبل حوالي الشهر، ثم سحب الأسلحة من الناس قبل أيام من المجزرة، وصولاً إلى إطفاء الكهرباء في ليلة الجريمة.. إلخ، فضلاً عن حرية تنقل عناصر «داعش» بالمئات وبسيارات دفع رباعي في منطقة مكشوفة، يفترض أنها منطقة عمليات عسكرية خاضعة للمراقبة، وكيف انسحب من نجا من هذه العناصر بعد المجزرة بالسيارات، في الوقت الذي يمكن لحوّامة واحدة أن تدمرها بسهولة ..إلخ.

لدى أهل السويداء شعور راسخ بتعرّضهم لخيانة ما، وهو الشعور الذي دفعهم إلى طرد دوريات الأمن التي جاءت إلى القرى بعد المجزرة، ولطرد وفد النظام (المحافظ وقائد شرطة المحافظة وأمين فرع الحزب) من تشييع ضحايا المجزرة. غير أن وراء هذه الواجهة «العسكرية» أصلاً سياسياً منتجاً للمجازر، يجب رؤيته والتوقف عنده دون الضياع في تفاصيل المجزرة. التقدم العسكري الذي يحققه النظام اليوم سبقه نشاط سياسي وإعلامي حثيث، عزز العزل السياسي للجماعات المسلحة التي تواجه نظام طغمة الأسد، بوصفها جماعات متمرّدة بلا مشروع سياسي أو جماعات إسلامية متطرّفة.

غير أن التقدّم العسكري للنظام، رافقه – وعلى طول الخط – تراجع حاد في شرعيته السياسية الداخلية: أولاً، حين عرض أبشع أنواع الممارسات العنفية ضد الأهالي، التي تضعه في خانة الغزاة والمحتلين، لا سيما استخدام السلاح الكيميائي والتهجير القسري والنهب والعبث في التركيب الديموغرافي للبلد. وثانياً، حين عرض تبعيّة سياسية وعسكرية مهينة، فبات الروس والإيرانيون يفاوضون الأهالي والجهات السورية المعارضة بدلاً من النظام، ما أظهره قوة أجنبية تجاه الأهالي. وثالثاً، حين عرض عجزاً عسكرياً تاماً إزاء الاستباحة الاسرائيلية لسورية.

لم يعد في رصيد النظام إذن أي قيمة سياسية داخلية (نشدد على القيمة الداخلية. لم يعد لطغمة الأسد من رصيد سوى القوة (وهي قوة مستعارة فوق ذلك)، والقوة تعتاش على الخوف، إذن يجب أن تحدث بين وقت وآخر، مجزرة مروّعة تدفع الناس إلى إهمال أي قيمة سياسية أمام قيمة الأمان التي يمكن أن يوفرها الطرف القوي.

بدلاً من التنافس السياسي، كرّس نظام الأسد التنافس على القوة، وهذا هو الأصل المنتج للمجازر. يزداد الطلب على القوة مع تزايد الخوف بين الأهالي، وهل هناك ما يخيف الأهالي أكثر من مجزرة مفاجئة تستهدف مدنيين عزّلاً من دون تمييز؟ هذه المجازر رسالة إلى الجميع ولكل فرد إنه مستهدف، ويحتاج إلى حماية قبل أي شيء آخر، حتى لو جاءت هذه الحماية من جهة مرفوضة، ولا تمتلك مشروعية. أليس هذا الحال هو حال بعض أهالي درعا الذين فرّوا خوفاً من تقدم قوات نظام الأسد، وكانوا جاهزين لقبول الحماية، ولو من إسرائيل؟

حين تأتي هذه المجازر على يد تنظيم مهووس بالقتل، مثل تنظيم داعش، فإن النظام يستثمرها لصالح منطق القوة الذي لم يعد يمتلك سواه، وهذا ما يضع «التغاضي والتسهيلات» المفضية إلى هذه الجرائم المروّعة موضع التصديق. هذا يشكل إدانةً كافيةً لنظام الأسد، حتى لو كانت المعلومات المتعلقة بهذا الجانب خاطئة. يكفي أن يكون الوعي السوري العام، أو الجزء الأكبر منه، مستعدّاً لقبول فكرة تواطؤ النظام مع «داعش»، حتى يكون ذلك إدانة كافية للنظام. يكفي أن يجد الأهالي في إسرائيل ملاذاً من النظام، ليكون ذلك إدانة له، وليس للأهالي الذين يبحثون عن أمانهم، ويفرّون بحياتهم وأطفالهم، أينما كان.

حسناً فعل أهالي السويداء في طرد ممثلي النظام من عزاء أولادهم وأحبتهم، وحسناً فعلوا حين تصدّوا ببطولة، وبوسائلهم البسيطة لمجرمي «الدولة» في غياب الدولة. لكن الراجح في ظل سيادة منطق القوة، أن حصيلة المجزرة سوف تميل، مع ذلك، إلى زيادة طلب الأهالي على قوة النظام الذي سوف يزداد طلبه بالمقابل على المجازر.

بقاء النظام الذي يستمد شرعيته من القوة هو بيئة مجازر لا تنتهي، ولا مخرج منها إلا بالتحول إلى نظام ذي شرعية سياسية، أو بلغة ابن خلدون، لا خروج لنا من بيئة المجازر المتنقلة والمتكرّرة، إلا في التحول من «المُلك الطبيعي» إلى «المُلك السياسي».■

سورية: الثورة المغدورة.. والشر الذي لا بدّ منه

بقلم: وائل السواح

أطلق تروتسكي اسم «الثورة المغدورة» على الثورة الروسية التي قام بها البلاشفة عام ١٩١٧، وكان تروتسكي بينهم آنذاك، قبل أن يبدأ قائدها الأول لينين بحرفها عن مسارها، وقبل أن يتمّ ستالين ما بدأه لينين، ولكن بوحشية وبربرية أدّتا إلى قتل ملايين الروس الأبرياء وإفقارهم وتشريدهم، تحت مسمّيات متعدّدة، منها مناهضة الثورة والخيانة والتعامل مع البيض (يعني البورجوازية الروسية) وغير ذلك. بيد أن هذا الاسم يمكن أن يعبّر بصدق أكبر، عن الثورة السورية التي انطلقت قبل سبع سنوات بحلم تغيير سورية من بلد يحكمه نظام دكتاتوري، طائفي، فاسد، إلى بلد تسود فيه مبادئ المواطنة والعدالة وسيادة القانون، وتحترم فيه الحريات الأساسية، باعتبارها مسألة فوق الدستور.

حققت ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا انتصارها على القيصر، وكلّ من وقف في وجهها، بعد حرب أهلية مريرة. الغدر الذي أحاق بالثورة كان من داخلها، من قياداتها وكوادرها. أما في سورية، فقد جاء الغدر في أوج نهوضها، ومن داخلها وخارجها على حدّ سواء، ما أدى إلى وأدها واندحارها بالشكل المؤسف الذي نراه الآن. وقد جاء الغدر بالثورة السورية من أطراف عديدة ومتنافرة، لم يكن يجمع بينها جامع. ولن أقترب هنا من نظام بشار الأسد البربري والهمجي، فالرجل كان يدافع عن «ملك» أورثه إياه والده، ليس من نظام الملالي في إيران، فهؤلاء يعملون على استعادة مُلك قديم، حرمتهم منه جماعات من البدو قبل أربعة عشر قرناً. أما نظام بوتين في موسكو، فكان يتصرّف للثأر من الإهانات المتعدّدة التي وجهها إليه الغرب، وخصوصاً حين جعله يوافق على ضرب ليبيا، ثمّ أخرجه من المولد بلا حمّص.

سأركّز على الغدر الذي جاء ممّن كان يفترض أنهم أصدقاء السوريين وداعموهم وحُماتهم. وأول هذه الأطراف الإدارة الأميركية التي لم تفتقد فحسب استراتيجية سورية واضحة ومميزة، تحت إدارتي الرئيسين، الديمقراطي باراك أوباما والجمهوري دونالد ترامب، بل افتقدت أيضا كلّ حسّ أخلاقي وإنساني تجاه معاناة ملايين السوريين الذين فقدوا أحباءهم، ودُمّرت بيوتهم، وفقدوا أعمالهم، ووجدوا أنفسهم لاجئين أو نازحين يعتمدون على سلّة الغذاء، وعلى محسن يحضر لأبنائهم أطرافاً اصطناعية بدل أطرافهم التي فقدوها في القصف تحت التعذيب.

كان أوباما واضحاً، في مطلع شهر شباط ٢٠١١، حين خاطب الرئيس المصري الأسبق، حسني مبارك، أن «وقت التغيير قد حان»، وأن المصريين «لم يعودوا يريدون خطباً، إنهم يريدون أن يروا إجراءات ملموسة من حكومتهم، وأعتقد أن هذا ما ينتظره العالم الآن»، مضيفاً: عبارته الشهيرة «الآن يعني الآن».

وبشأن سورية، في المقابل، كان الموقف الأميركي يرتفع ويهبط، وفقاً لأهواء مجموعة من مساعدي أوباما المرائين الذين كانوا يخشون من سقوط بشار الأسد، وارتداد ذلك على المنطقة، لكنهم لا يمانعون مع ذلك في إضعافه. في تموز ٢٠١١ زار السفير الأميركي آنذاك في سورية، روبرت فورد، مدينة حماة، ليرى بأم عينيه، كما قال، أن الثورة كانت ثورة سلمية، وغير مسلّحة. واستقبله السوريون في حماة بالورد والرز، لكنه حين عاد إلى دمشق، قال لمساعديه إن «القاعدة» قادمة إلى سورية.

واستفاد الأميركيون من الكرد السوريين في مقاتلة تنظيم داعش، لكنهم ما إن أنهوا مهمّتهم حتى تخلى الأميركيون عنهم في منبج، وهم بصدد الانسحاب من شرق الفرات، تاركين الكرد لمصيرهم. وفي جنوب البلاد، لم يجد الأميركيون أي بأس في إخبار السوريين هناك أن عليهم ألّا يعوّلوا على دعم واشنطن في التصدّي لهجوم تشنّه القوات الحكومية، لاستعادة مناطق تسيطر عليها المعارضة جنوبي سورية. وجاء في نصّ رسالة تمّ تسريبها إلى وسائل الإعلام «أن الحكومة الأميركية تريد توضيح ضرورة ألّا تبنوا قراراتكم على افتراض أو توقع قيامنا بتدخل عسكري». وقد راهن كثيرون ممن كان إحباطهم من مواقف الرئيس أوباما كبيراً على الرئيس دونالد ترامب، لكنّ مواقف الأخير لم تكن أفضل من سابقه، بل على العكس، كان ترامب هو الذي أطلق رصاصة الرحمة على الثورة السورية، بتخليه عن جنوب سورية.

ولكن الولايات المتحدة ليست وحيدة في خذلان السوريين، فحكومات المنطقة بدورها لعبت دوراً كبيرا في الغدر بالثورة السورية، من خلال التلاعب بها وتجاذب فصائلها وتشجيع التيارات الأكثر راديكالية بين فصائل المعارضة، وإغفال تقديم الدعم للفصائل السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وكان الدور الأبرز لهذه الحكومات هو في إرغام المعارضة السورية على تغيير خطابها السياسي في مؤتمر الرياض ٢، الذي أدى إلى تغيير في قيادة المعارضة السورية، وفي خطابها السياسي، حين عبّدت الطريق أمام القبول ببقاء بشار الأسد أمراً واقعا، لا يمكن تجاوزه.

ومع ذلك، لا يمكن تحميل أسباب الفشل جميعها للعوامل الخارجية، فالسوريون أنفسهم يتحملون الجزء الأكبر من المسؤولية، وهم (أو بعضهم) بالتالي مشاركون في الغدر بالثورة السورية. ولعلّ أول المشاركين هم «نحن» الذين تركنا البلاد بحثاً عن الأمان لنا ولأطفالنا، فتخلّينا عن الساحة للسوريين الأكثر تطرّفاً وللمهاجرين الذين جاءوا من كلّ أصقاع المعمورة، ليحوّلوا سورية إلى دولة فاشية. كما لعبت المعارضة السياسية دوراً سلبياً من خلال تنافس فصائلها وقياداتها وتجاذباتهم وانقساماتهم وتجاوبهم مع الضغوط الإقليمية والدولية، لاتخاذ مواقف تخالف مصلحة السوريين. ولم يرَ قادة المعارضة بأساً في أن يُحسب أحدهم على هذه الحكومة أو تلك، ولم يأبهوا في أن يتمّ تصويرهم رجال أطراف خارجية، أكثر منهم قادة للسوريين عموما.

وفشلت المعارضة في استقطاب كلّ مكونات الأمة السورية القومية والدينية والمذهبية، وارتفع الخطاب الطائفي، دون أن تحاول المعارضة بكل تلاوينها أن تدينه أو تفضحه أو تنبّه من خطورته.

أما الفصائل المسلّحة، فانشغلت في اكتساب مزيد من الأراضي السورية متقاتلةً في ما بينها أكثر من قتالها مع قوات النظام وحزب الله والميليشيات الإيرانية الدخيلة. وانشغل قادة الفصائل في تعديد مصادر التمويل ومراكمة الثروات والعمل في مجالات غير مشروعة، كالتهريب وتجارة السلاح والخطف والاتجار بالبشر لتعزيز ثرواتهم تلك. في المقابل، كان قادة الفصائل الشرفاء يلقون حتفهم، غالباً على يد رفاقهم، كما حدث مع العقيد أبو فرات، مثلاً. ولكن العسكرة ليست أسوأ ما جرى معنا. الفساد والمحسوبية والسعي الرخيص للمكاسب المادية والسلطة وتحوّل الثورة إلى مؤسسات فاسدة، النخر الروحي الداخلي لدى السوريين، هذا هو أسوأ ما جرى لنا ومعنا.

قلت أكثر من مرة إن الثورة بالعموم هي شرّ، لكنه شرّ لا بدّ منه، هي وسيلة شرّيرة للتخلص من شر أكبر. ومع ذلك، يحلو لي أن أتوهّم أن ثورتنا كانت منّ أنبل الثورات وأنظفها، قبل أن تبدأ يد الغدر بتناولها، بدءاً منا، نحن السوريين، وانتهاء بمن يجلس اليوم في مكاتب الحكم في العالم بأسره.■

استنفار المقاومة مستمر في غزة... ومحاولات لحل سياسي

غزة ـ ضياء خليل

أكدت مصادر في المقاومة الفلسطينية، أنّ «حالة الاستنفار القصوى التي أُعلنت، يوم الخميس الماضي، في قطاع غزة مستمرة حتى الآن، وأنّ ملامح مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي تبدو ظاهرة في الأفق، رغم محاولات المبعوث الأممي، نيكولاي ميلادينوف، التوصل إلى حل سياسي لمنع تفجّر الأوضاع».

وذكرت المصادر أنّ «المقاومة في جهوزية تامة للتصدي لأي عدوان إسرائيلي، في ظل المؤشرات التي تجمّعت لدى قيادتها، ومنها أن إسرائيل قد تُقدم على شن عدوان من أجل دفع الفصائل إلى الموافقة على شروطها، للوصول إلى اتفاق سياسي يمنع التفجر المستمر للأوضاع في غزة». ولفتت إلى أنه «تمّ تفعيل غرفة العمليات المشتركة بين كافة فصائل المقاومة للتصدي للعدوان، وتنسيق المواقف الميدانية في حال حدوث التصعيد». وتضم غرفة العمليات المشتركة التي تبنت آخر عمليات قصف صاروخي من غزة على الأراضي المحتلة، كل الفصائل التي لها أجنحة عسكرية في القطاع.

وعقد وزير الأمن الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، أخيراً، جلسة تقدير وضع في القيادة الجنوبية، بمشاركة رئيس الأركان، ومسؤول القيادة الجنوبية، ومنسق أعمال الحكومة، ومسؤولي الشاباك. ونُقل عن ليبرمان قوله إنّ «قوات الجيش في حالة تأهب على طول الحدود مع غزة، مع استعدادهم لكل السيناريوهات، وفقاً للتطورات في القطاع وسلوك حماس».

وذكرت المصادر أنّ «المقاومة لا تريد الحرب، ولا ترغب في خوض أي مواجهة حالياً في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها، لكنها بالتأكيد ستتصدى بقوة لأي عدوان إسرائيلي قد يحدث ضد غزة»، مؤكدة أنّ «لدى المقاومة ما يمكن أنّ يشكل رادعاً لأي عدوان إسرائيلي محتمل».

ويعمل المبعوث الأممي على التوصل إلى اتفاق يشمل رفع القيود عن غزة ووقف مسيرات العودة والتصعيد العسكري على الحدود، لكن الاحتلال على ما يبدو يشترط الإفراج عن أسراه لدى «حماس» في غزة.

وكانت كتائب «الشهيد عز الدين القسام»، الذراع العسكرية لـ«حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) قد أعلنت يوم الخميس الماضي، رفع درجة الجهوزية للدرجة القصوى، واستنفار جميع جنودها وقواتها العاملة في كل مكان. ودعت «جميع فصائل المقاومة من خلال الغرفة المشتركة والتي نحن جزءٌ منها إلى رفع الجهوزية والاستنفار للدرجة القصوى».

وفي السياق، أكد نائب رئيس حركة «حماس» في غزة، خليل الحية، خلال تأبين مقاتلين من القسام، أنّ «الاحتلال سيدفع ثمن جرائمه ضد شعبنا، وأن الاستقرار في المنطقة رهن بكبح العدوان ورفع حصار غزة». وأضاف: «لن نقبل أن تكون المعادلة أن يكون أبناؤنا أهدافاً لرصاص الاحتلال ومدافعه، وسيدفع المحتل ثمن جريمته النكراء، قصر الزمان أو طال». وطالب كل «من يريد الأمن والأمان في المنطقة بأن يسارع إلى رفع الحصار المفروض على القطاع».

وأضاف الحيّة: «لن نقبل أن يبقى أطفالنا يتضوّرون جوعاً، ولن نقبل أن يبقى مرضانا من دون دواء، ولن نقبل أن يستمر موظفونا من دون رواتب، ولن نقبل باستمرار هذا الحال». وأكد أنّ «الاستقرار في المنطقة وأمانها رهن بكبح العدوان ورفع الحصار».

ووجه رسالة إلى «الاحتلال وبعض المراقبين، بأنّ حماس إذا قالت إنها لا تريد حرباً فإنهم يظنون ذلك استسلاماً»، مؤكداً أنه «إذا فُرضت علينا الحرب فنحن رجالها ونحن على يقين أن النصر حليفنا، وأن العزة لنا، ولا مقام للاحتلال».

غير أنّه كان مفاجئاً، ما كشفته القناة الإسرائيلية العاشرة، عن أن رئيس الوزراء بنيامين نتن ياهو أبلغ عدداً من وزرائه في جلسة مغلقة عُقدت الأسبوع الماضي، أن ترتيبات جديدة لتغيير الواقع السياسي والاقتصادي في قطاع غزة سيجري تطبيقها قريباً، بهدف إنهاء حالة التوتر بين تل أبيب و«حماس». ونقلت القناة أن نتنياهو أشار إلى أن «كلاً من مصر والأمم المتحدة والولايات المتحدة تجري اتصالات مكثفة مع كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية وحركة حماس، بهدف وضع النقاط النهائية للاتفاق».

ويبدو أنّ نتنياهو يتحدث عن الجهود التي يقوم بها ميلادينوف، إضافة إلى جهود المصالحة المصرية، التي تشكك السلطة في مصداقية توجهها هذا.

وحسب القناة، فإن «تقدماً كبيراً طرأ على الجهود الهادفة إلى التوصل لهذه الترتيبات، التي تهدف إلى إحداث تحول جذري على الواقع الاقتصادي والإنساني في القطاع، من خلال تدشين مشاريع إعادة إعمار، وضمان عودة السلطة الفلسطينية لإدارة حكم القطاع».

ويعني ذلك أنّ إسرائيل رفعت الفيتو مرة أخرى على المصالحة، لكن المصالحة نفسها تعاني أزمة ثقة مستفحلة بين طرفيها، في ظل اشتراط السلطة الفلسطينية التمكين الكامل لحكومة الوفاق الوطني في القطاع وتسلّمه من حركة «حماس» ومن ثم العودة لنقاش الملفات الأخرى، وهو ما ترفضه «حماس»، التي أعلنت موافقتها على ورقة مصرية جديدة قديمة لإنهاء الانقسام، تحمل بين طياتها شروطها للمصالحة، ووضعت حركة «فتح» عليها ملاحظات.

لكن الحل السياسي الذي يروّج له نتن ياهو، يبدو حتى الآن بعيد المنال أو صعباً تحقيقه في وقت قريب، في ظل الاشتراطات الكثيرة التي تضعها إسرائيل، وفي ظل عدم وجود ضغط حقيقي عليها لإنهاء الملفات العالقة وتفكيك الأزمات في غزة، وتفكيك الملفات التي تحتاج إلى حل، وهي التي تريد رزمة واحدة، تكون فيها المنتصر الوحيد.

وفي كل الأحوال، فإنّ القطاع يتأهب لكل خيار، سواء الحل السياسي أو العسكري، وإن كانت تكلفة الأخير باهظة على الفلسطينيين، إلا أنه «لا مفر من هذا الأمر، إن رغب الاحتلال في التصعيد»، أما الحل السياسي، فهو في حالة غزة سيكون أشبه بالاستسلام إن مرّ في هذه الظروف الحياتية القاسية، وسيكون مؤلماً على الفلسطينيين قبوله، في ظل ما يحمله في طياته من تنازلات، رغم كل أوضاعهم المعيشية القاسية.■

الفلسطينيون يحمّلون الاحتلال وإدارة ترامب مسؤولية الانتهاكات ضد الأقصى

اضطر آلاف المصلين الفلسطينيين في القدس المحتلة، إلى أداء صلاة العصر، قرب باب المجلس، بعد منع الاحتلال للمصلين من دخول المسجد الأقصى وإغلاق أبوابه.

وكانت قوات كبيرة من عناصر شرطة الاحتلال والوحدات الخاصة، قد اقتحمت باحات المسجد الأقصى عقب صلاة الجمعة، ما أدّى إلى اندلاع مواجهات عنيفة، تخللها اعتداء على الحرّاس والمصلين، وإطلاق لقنابل الصوت والعيارات المطاطية وقنابل الغاز المسيل للدموع.

وانتقد مفتي القدس المحتلة الشيخ محمد حسين، اقتحام المسجد، الذي أصيب به كثيرون، واتهم إسرائيل بـ«محاولة فرض وقائع على الأرض، عبر زيارة اليهود للحرم، فضلاً عن زيارة أعضاء الكنيست، الذين سُمح لهم بذلك في الفترة الأخيرة».

واعتقلت شرطة الاحتلال خمسة فلسطينيين على الأقل، فيما أصيب نحو ٤٠ مصلياً، جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع، أو من شظايا القنابل الصوتية والرصاص المطاطي، الذي أطلقته شرطة الاحتلال على المصلين.

وسُجلت بعض الإصابات في صفوف حراس المسجد، التابع للوقف الإسلامي.

وزعمت شرطة الاحتلال إصابة شرطي بجراح طفيفة، بعد إصابته بعينه. وقالت مصادر فلسطينية في القدس المحتلة، إن اقتحام المسجد الأقصى تزامن مع الذكرى السنوية لانتهاء «أزمة البوابات الإلكترونية».

من جانبه اتهم الشيخ عكرمة صبري، إمام وخطيب المسجد الأقصى المبارك، قوات الأمن الإسرائيلية، بمهاجمة المصلين دون سابق إنذار، فور انتهاء صلاة الجمعة. وأعلنت دائرة الأوقاف الإسلامية أن الشرطة الإسرائيلية أغلقت أبواب المسجد الأقصى.

وقال الناطق بلسان الأوقاف في تصريح صحافي «إن الشرطة قامت بإغلاق أبواب المسجد القبلي بالسلاسل الحديدية، كما أغلقت الأبواب الرئيسية للحرم الشريف، بعد انتهاء صلاة الظهر، وطردت المصلين». وأضاف: «كذلك قامت القوات الخاصة بإغلاق مسجد قبة الصخرة، واعتدت على رئيس الحراس وعلى المصلين بطريقة وحشيّة داخل باحات الأقصى».

وقال شاهد في المكان إنّ «الشرطة الإسرائيلية بدأت بضرب الناس».

وأعلنت الفعاليات الدينية والوطنية في مدينة القدس المحتلة، عن اعتصام مفتوح على أبواب الأقصى، احتجاجاً على إغلاقه من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب المتحدث الرسمي باسم الحكومة الفلسطينية يوسف المحمود، الحكومات العربية والإسلامية وحكومات ودول العالم، بالتحرك الفوري من اجل إنقاذ المسجد الأقصى.

وحذر المتحدث في بيان يوم الجمعة، من «خطورة الهجوم الذي نفذته مجاميع كبيرة من قوات الاحتلال على المصلين في المسجد الأقصى عند انتهاء صلاة الجمعة».

وحمل المتحدث الرسمي، حكومة الاحتلال الإسرائيلي وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب، المسؤولية الكاملة عن هذه التطورات.

بدورها؛ وصفت حركة حماس ما جرى، بـ«إرهاب دولة منظم وخطير يمس وجود وإسلامية وعروبة المسجد الأقصى». ودعا الناطق بلسان الحركة في غزة فوزي برهوم، أهل القدس والضفة والداخل المحتل إلى «مواجهة الاحتلال والانتفاض في وجهه بكل قوة، للدفاع عن المقدسات».

كذلك أدانت الحكومة الأردنية «الانتهاكات والاستفزازات الإسرائيلية ضد المسجد الأقصى المبارك».

وأضافت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام (الناطق الرسمي باسم الحكومة جمانة غنيمات) أن «مثل هذه الممارسات تنتهك حرمة هذا المكان المقدّس وتستفز مشاعر المُصلين فيه، والمسلمين في جميع أنحاء العالم».■

قانون القوميّة الصهيوني يتناقض مع أي تسوية

بقلم: سلامة كيلة

أقرّ الكنيست الصهيوني قانون القومية، الذي ينص على أن (أ) أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل. (ب) دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير. (ج) ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي.

يتحوّل الدين في هذا القانون إلى قومية بقرار، ويصبح الوافدون من أشتات الأرض هم «الشعب الأصلي»، ويُحصر حق تقرير المصير على أرض فلسطين بـ«الشعب اليهودي»، لينتهي «وجود» الشعب الفلسطيني، ويتحوّل الى أشتات على أرض تاريخية عاش فيها منذ قرون طويلة، ويوضع خارج تكوين الدولة التي باتت هي «الدولة القومية للشعب اليهودي»، في كانتونات تكرّس نظام الفصل العنصري، وتعمّقه.

ربما لا جديد في الأمر، حيث إن مجمل السياسة الصهيونية، ومجمل المخططات المعلنة، كان يوضح أن ما جرى إقراره الآن هو الأساس الذي يبنى عليه ذلك كله، ولم يكن سوى غبيّ أو متجاهل من لم يرَ ذلك، وهذا الغباء أو التجاهل هو الذي سمح بتعميم فكرة حل الدولتين، والاعتقاد أنها ممكنة، من منطلق أن «الظروف» تجعل الدولة الصهيونية تقبل هذا الحلّ، وتقبل بدولة تتعايش مع المنطقة بجانب «الدولة الفلسطينية»، وأن تجري المراهنة على المفاوضات، والضغوط الدولية لتحقيق ذلك. ليظهر الآن أن الكنيست الصهيوني يعلن ما كان يجري التوهم أنه مضمر، ويقرّر أن «أرض إسرائيل» تشمل كل فلسطين، وعليها تُقام «دولة الشعب اليهودي»، وبالتالي يجري الجزم بأنْ لا مكان لدولة فلسطينية لا على ٢٠٪ من أرض فلسطين ولا على أقل من ذلك. وبات السكان الفلسطينيون الذين يقيمون في فلسطين موضوعين في وضع خطر، لأنهم «خارج الدولة» فعلياً، فلا حقوق لهم ضمنها، وليس معترفاً بهم فيها، إلا كسكان معزولين ضمن غيتوات، ربما تطاول فلسطينيي أرض ١٩٤٨، بعد أن بات سكان الضفة الغربية في معازل. وسيكتمل الأمر هنا بضم معظم أرض الضفة الغربية، بعد أن بات هذا القانون يبرّر ذلك، وبعد أن اتخذ حزب الليكود الحاكم قراراً بذلك.

إذن، ما كان واضحاً منذ البدء، وما يجري الحديث عنه منذ عقود، بات أمراً واقعاً، فقد أقرّ الكنيست أن فلسطين هي «إسرائيل»، وأنها «دولة اليهود» حصراً، وهم وحدهم مَنْ يقرّر مصيرها. هل أبلغ من ذلك؟

بالتالي، بات الأمر محسوماً، فإما «دولة اليهود» أو «دولة فلسطين»، وليس من حلول وسط. وكل حديث عن دولتين ومفاوضات يجب أن ينتهي، وأن يجري السعي إلى إعادة بناء المشروع، بما يوصل إلى دولة جديدة على أنقاض الدولة الصهيونية، الكولونيالية العنصرية، دولة الأبارتهايد. ليس من خيار آخر، ولا يمكن أن يستمرّ الوضع كما هو قائم الآن.

أظن أن كل الأشكال القديمة للعمل السياسي، الفصائل والأحزاب، لم تعد صالحةً في الوضع الجديد. ووجود سلطتين متصارعتين على ٢٠٪ من فلسطين هو عار، خصوصاً أن ذلك يعرقل المشروع الوطني. لهذا لابدّ من إعادة بناء جديدة، وأعتقد أن الشباب الجديد هو القادر على ذلك، وأدعوه إلى التخلص من آثار الماضي، وأن يؤسس لذاته بديلاً.

لم يعد التمسّك بالقناعات الماضية مفيداً، ولا تكرار سياسات بات واضحاً أنها فاشلة، وأن المطلوب هو سياسة جديدة، تقوم على أساس أن البديل هو الدولة الديمقراطية التي تقوم على أنقاض الدولة الصهيونية. كرّرت ذلك مراراً، وأعيد تكراره، لأنه الأفق الممكن.■

قانون القوميّة ومحاصرة إسرائيل دولياً!

بقلم: عبد الفتاح ماضي

تُحصّن الصهيونية نفسها لأن هناك مقاومة فلسطينية باسلة ضدها، ولأن هناك رفضاً شعبياً عربياً لمحاولات التطبيع والاستسلام. كل الطرق تؤدي إلى فناء الصهيونية رغم ترسانة القوانين العنصرية، وقانون القومية الذي صدر مؤخراً يقدم فرصة لا مثيل لها لمحاصرة الدولة الصهيونية وطردها من كافة المنظمات الدولية. وتقدم هذه المقالة بعض الدلالات المتعلقة بهذا القانون.

أولاً: يعكس القانون الإجماع الصهيوني القائم على الثوابت والغايات الكبرى. إن فكرة يهودية الدولة غاية قديمة يتم تنفيذها على نحو تدريجي، وتحظى بإجماع ما يسمى اليمين واليسار في الكيان الإسرائيلي مع بعض الاختلافات، كما أنها تنسجم مع طبيعة هذا الكيان الاستعماري.

لقد أقر الكنيست القانون بعد موافقة ٦٢ نائباً ومعارضة ٥٥ وامتناع نائبين عن التصويت في ١٩ تموز ٢٠١٨، وتم تحصينه وجعله قانوناً أساسياً (كنصوص الدساتير)؛ أي لا يمكن تغييره إلا بقانون أساسي آخر يقرّه الكنيست بغالبية أعضائه.

الإجماع الصهيوني هو على الثوابت والغايات الكبرى التي تقوم عليها الصهيونية، وهي: اغتصاب الأرض والتهويد والاستيطان والتمييز على أساس الدين.

ومن هنا فمعظم الذين اعترضوا على القانون لم يكن اعتراضهم بسبب المبدأ، بل لأن الدولة ليست في حاجة إليه، أو لاختلافهم على بعض التفاصيل. ورغم هذا، تبقى هناك تناقضات كثيرة بين الأحزاب والفرق والمذاهب اليهودية، أهمها عدم قدرتها على تعريف من هو اليهودي، واختلافها بشأن طريقة التهويد.

فكيف تكون الدولة يهودية وكيف تدّعي أنها دولة لكل يهود العالم، بينما لا يوجد اتفاق على من هو اليهودي في الأساس؟ إن القانون يتغاضى عن التنوع المذهبي للجماعات اليهودية حول العالم، ولا يحسم التناقض بين النفوذ المتصاعد لليهودية الأرثوذكسية في الداخل وغضب التيارات الأخرى من هذا النفوذ في الداخل والخارج.

ثانياً: يكرس القانون واقع التمييز العنصري على أساس الدين الذي قامت عليه الدولة الصهيونية وممارسته لأكثر من سبعة عقود. فالقانون ينص على أن «دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير»، ويعتبر أن «ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي».

ويؤكد القانون أن «العبرية هي لغة الدولة»، أما اللغة العربية فقد خفّض منزلتها وإن جعل لها «مكانة خاصة». ويعني كل هذا إلغاء كامل حقوق فلسطينيي ١٩٤٨ لأن حق المواطنة سيكون لليهود فقط، بل ويمهد الأرض لطرد كل الفلسطينيين.

إن فكرة نقاء الدولة التي تقوم عليها «يهودية الدولة» فكرة عنصرية لا يمكن أن تكون قائمة في دولة حديثة وديمقراطية. ولهذا لم يذكر القانون كلمة الديمقراطية لا من قريب أو بعيد، لأنه في واقع الأمر يزيل ورقة التوت التي كانت الصهيونية تتستر بها، وأقصد هنا ادعاء أن ما أقامته هو «دولة»، وأن هذه الدولة «نظامها السياسي ديمقراطي».

إن الدولة المعاصرة هي دولة القانون التي يتساوى فيها جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، وضمن حدود جغرافية محددة، أما النظام الديمقراطي فيعني حكم القانون والمواطنة الكاملة والمساواة والمشاركة وحق تقرير المصير لجميع مواطني الدولة بلا تمييز.

ثالثاً: يخرق القانون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ فرغم أنه حدد اسم الدولة وعلمها ونشيدها وأعيادها، فإنه لم يحدد الحدود الجغرافية لهذه الدولة، بل راح يقنن تدخل هذه الدولة في شؤون كل دول العالم التي يوجد فيها مواطنون يعتنقون الديانة اليهودية.

ويقرر القانون أن «الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات»، و«تعمل الدولة على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات».

القانون بهذه المضامين لا يخرق فقط كافة القرارات الدولية التي تنص على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإنما أيضاً يخرق مبادئ القانون الدولي والأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة، وعلى الأخص مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين. والدولة الإسرائيلية –بهذا المعنى وبنص قوانينها– دولة مارقة لا مكان لها داخل المنظمات والهيئات الدولية.

رابعاً: يعد القانون خطوة متقدمة على طريق إسرائيل الكبرى. فالقانون لا يشرعن الاستيطان في الأراضي المحتلة فقط، بل يمهد الأرض لمزيد من الاحتلال والاستيطان. وينص على أن «الدولة تكون مفتوحة أمام الهجرة اليهودية وجمع الشتات»، و«تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته».

هذه النصوص لا تعني الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط وإنما تمتد إلى خارجها، وتمهد الطريق للأراضي التي ستحتل في المستقبل، أرض إسرائيل الكبرى التي تعتبر فلسطين مجرد الانطلاقة الأولى نحوها، كما نظّر لهذا زعماء الحركة الصهيونية منذ هرتزل.

ويؤكد هذا ما ورد في الفقرة (أ) من المادة الأولى «أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وفيها قامت دولة إسرائيل»، ومن المعروف جيداً أن عبارة «أرض إسرائيل أو Eretz Yisrael» هذه لا تعني فلسطين التاريخية فقط، لا في التفسيرات التوراتية المختلفة ولا عند المفكرين والسياسيين الصهاينة.

وهي تعني عند الكثير من المتدينين واليمينيين

داعشيّة إسرائيل وعنصريّتها.. بعد القانون الجديد

ربما لا يكفي الشكل وحده لوضع إسرائيل في خانة الداعشية، فهي ظاهرياً واحة للديمقراطية وحقوق الإنسان ونموذج مميز للحضارة الغربية، في شرق قاحل إلا من القسوة والتخلف. ولكن في العمق هي المنتجة الحقيقية لفكرة ربما تعتبر ملهمة لكل الداعشيين.

الاصطفاء والتميز، هذه هي الفكرة، بدأت منذ النشوء، وكانت ممارسات غير مشرعنة، لكنها مترسخة واقعياً، كُرست بقانون «أساس القومية» الذي سُنّ أخيراً، والذي حدد مفاهيم للدولة، قوامها العناصر والرموز المعتمدة على أصل واحد هو اليهودية، الأمر الذي يكاد يجمع بشكل حصري مفهومي الأبارتهايد، والدولة الدينية، ما يؤدي إلى مفاد واحد، هو هل هذه الدولة شرعية وفقاً للقانون الدولي؟

يصر هذا القانون على الهوية اليهودية للدولة، لغةً ورموزاً وتقريراً للمصير، وحقاً للعودة وتاريخاً، مع امتداد يعطيها الحق في الولاية على اليهود في كل أصقاع العالم، أليس هذا منطق «داعش» بالضبط؟ يترافق ذلك كله مع إنكار بدون رحمة لحق مكوّن رئيسي موجود، هم سكان الأرض الأصليون، الذين أُسقط عنهم كل حق، إلا كونهم مكونات من الدرجة الثانية، أوَ ليست هذه هي الأبارتهادية الكولونيالية؟ بل وأمد هذا القانون (الدولة) بإعطائها الحق باعتبار القدس والجولان وكل الأراضي المحتلة (أرض إسرائيل)، إذاً ماذا بقي لما يُسمى القانون الدولي والقيم الإنسانية؟ أوَ ليس من العبث طرح سؤال كهذا؟ أو لم تتم كل تلك الإجراءات بمباركة القوة الأعظم ورعايتها التي تعتبر بمثابة الراعية للعملية التي كان مأمولاً أن تقود إلى حلّ بدولتين؟ والذي استهلك عشرات السنين، وربما مئات الرحلات المكوكية، وساعات طويلة من المباحثات، ومناورات هنا، وتنازلات هناك، وآمالاً عريضة بعودة حقٍ، وإن كان منقوصاً ومشوّهاً، لكنه شكّل بوابة أمل للمستقبل، أيمكن قبول أن يتحول ذلك كله محض هراء، فقط لأن رئيساً أميركياً قرر أن رؤية حقوق الشعوب تنطلق من مفاهيمه هو فقط، لا كما يجب أن تكون.

بموجب مُنتجات هذا القانون، تكون كل الإجراءات المتعلقة بعملية السلام السابقة على يوم الإقرار قد سقطت نظرياً، ولا قيمة لها من وجهة نظر اليمين الإسرائيلي، وداعميه من الأميركيين. ولكن يبقى السؤال الأهم: ماذا على الفلسطينيين أن يفعلوا؟ ولكن مهلاً قبل الإجابة: ما هي الآثار التي يمكن أن تترتب على الكيان الإسرائيلي، فيما لو طُبقت مفاعيل القانون في الواقع؟

أولاً: بتطبيق هذا القانون سوف تُلغى إسرائيل قرار التقسيم الذي أُنشئت بموجبه، وبعده قرارات الأمم المتحدة الصادرة بعد حرب عام ١٩٦٧، وسوف تنسف كل المرجعيات الدولية لعملية السلام، وسوف تلغي بذلك قرار حلّ الدولتين، ربما لا يشكل ذلك كله شيئاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل في الوقت الحاضر، لكنه بالنسبة إلى باقي المجتمع الدولي سوف يضع إسرائيل خارجاً عن القانون، ويصنفها ضمن الدول الدينية، وكذلك العنصرية.

ثانياً: لو طُبق القانون باعتبار أرض إسرائيل من الماء إلى الماء، أعني المتوسط ونهر الأردن، فهذا يعني إضافة أربعة ملايين وثمانمائة ألف فلسطيني لهذا الكيان، ما يجعل العنصر اليهودي أقلية، وذلك يساوي سياسياً مخاطر وجودية على الكيان برمته، تجعله يغرق في مساحاتٍ واسعة من قومية أصحاب الأرض، المتجذرة وغير القابلة للذوبان، ففلسطينياً أصبح خيار الموت في الأرض شهادة تُرتجى، وبالتالي لم يعد بمستطاع إسرائيل الرهان على هذا الخيار.

ثالثاً: إسرائيلياً ويهودياً، سوف تكون هذه طامّتهم الكبرى، فهنالك انقسام عمودي بدأ يتجذّر بين العلمانيين والمتدينين، وفيما بين المتديّنين أنفسهم، يأخذ في جلّه شكل النحن وهم، ما يعني أن هذا القانون سوف يشكل هزيمة أحد الأطراف لحساب الآخر، خصوصاً أن الفئة العلمانية، سواء الأيديولوجية أو القومية، بدأت بالتراجع، بسبب هجرتها المتزايدة، ويأسهم من صناعة فارق يُذكر، في واقع تتحكّم به الأساطير المؤسّسة، يبني فيه الطرف اليميني المتديّن مقولاته على تعظيم المخاطر الوجودية، ليحقق مكاسب سياسية على الأرض، وهذا مع الزمن سوف يعمق عناصر التفجير الداخلي، داخل مجتمع تختفي هشاشته، أمام تحدّيات يحاولون في كل يوم جعلها ماثلةً أمام الجميع، لتحافظ على شكلٍ، ولو ضئيلاً، من التماسك.

رابعاً: سوف يضع القانون الجديد اليمين الديني أمام معضلة، وربما قنبلة موقوتة، فحواها سؤال الهوية الرئيسي، من هو اليهودي الذي ستنطبق عليه شروط المواطنة؟ فكما هو معلوم، ألقت الهجرة السابقة من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية سابقاً، بأعداد كبيرة من اليهود اللايهود، والذين زوّروا وثائقهم وانتماءهم الديني، كي يغادروا تلك الدول، وبعد انكشاف أمرهم، أصبح الاعتراف بهم رهن علمنة الدولة. ولكن بعد هذا القانون، سوف يصبح هؤلاء الناس على هامش المجتمع، وجزءاً أساسياً من عناصر التآزيم المستقبلية، يضاف إليهم اليهود الفلاشا المهجرون من أفريقيا، الذين سوف يضيفون تميزاً حسب اللون لأول مرة.

خامساً: العرب الذين يشكلون ما نسبته ٢٠٪ من السكان، مُيّزوا عنصرياً على أسس الدين واللغة والعرق، ووضعوا بشكل ساحق على هامش الهوامش، وهم جزء أصيل لا يمكن التخلص منه، أو إلغاء وجوده واقعاً حيّاً ومؤثراً. وسوف يشكل كل هؤلاء المهمشين ما لا تقل نسبته عن ٣٥٪ من السكان، وإذا ما أضيف إلى هذه النسبة جزءٌ من العلمانيين الأيديولوجيين غير القوميين، فذلك يشكل حالة غير مسبوقة من عناصر التآزيم التي قد يكون لغضبها فيما لو تحالفت شأن كبير.

وبالنسبة إلى تعامل الفلسطينيين مع هذا القرار، ففي ظل الواقع العربي والدولي المُختل، تبدو خياراتهم محدودة، برفض القرار وتحديه سلمياً والتمسّك بقرارات الشرعية الدولية، كذلك لا يمكن النجاح في أي مسعى فلسطيني ما دام الانقسام حاصلاً بهذا الشكل.

وفي نهاية المطاف، لا يمكن الاستمرار في التباكي، وشجب القانون الإسرائيلي الجديد، والتذمر من المجتمع الدولي، ومن تخاذل القريب والبعيد، بل يمكن التعامل بحرفية عالية. ولا تنقص الفلسطينيين الخبرة أو الإرادة أو الكفاءة، لخوض معركة قانونية داخل الكيان وخارجه، تضع إسرائيل بشكل عملي أمام محاكمة قانونية وشرعية، تشترك فيها أيضاً خبرات على مستوى العالم، والذي ازداد عدد المناصرين للفلسطينيين فيه. أما الجلوس وانتظار أن تأتي الحلول من مجتمع دولي منشغل في كل شيء، إلا بالحقوق العادلة للشعوب وحقها في تقرير المصير، فلن ينفع.■

الأرض الممتدة من النيل إلى الفرات. وربما احتاجت الصهيونية لاحقاً إلى قانون أساس آخر لتحديد حدودها الجغرافية.

خامساً: يضع القانون الدولة الصهيونية على يمين الأحزاب اليمينية المتطرفة، لأنها تتبنى فكرة أكثر تشدداً من جل الأيديولوجيات اليمينية العنصرية التي تعادي الأجانب والهجرة، إلا أنها تعمل -حتى اليوم على الأقل- ضمن نظم ديمقراطية تضمن المساواة والمواطنة.

أما الصهيونية فتعادي كل من هو غير يهودي، وتمارس ضده أشكالاً مختلفة من العنصرية والتطهير العرقي، فضلاً عن أنها تحتكر الحقيقة وتريد أن تفرض على العالم كله روايتها المزيفة بشأن التاريخ والحاضر والمستقبل، عبر سلسلة من المغالطات التاريخية والأساطير الدينية والقوانين العنصرية.

إن الصهيونية وكافة ممارساتها وقوانينها العنصرية تقف ضد التطورات المعرفية والتكنولوجية، وضد ثورة المعلومات التي توصلت إليها البشرية وتعمل على إتاحة تواصل البشر وانفتاحهم، وتسمح بحرية تنقل الأفكار والأشخاص وتعزيز سبل التعاون بينهم.

سادساً: إن الصهيونية تحمل عوامل فنائها، والجديد في القانون أنه يعرّي جوهر الصهيونية التي ظلت لعقود طويلة تقوم على الخداع وإخفاء الحقائق. إن استمرار المقاومة الفلسطينية والعربية لها -رغم خنوع الكثير من الحكام العرب- دفع الصهاينة إلى الدفاع عن أنفسهم بترسانة من القوانين، بعد أن فشلت الممارسات العنصرية في إخضاع العرب. ولولا هذه المقاومة لما احتاجت الصهيونية إلى أن تحصن نفسها بهذا الشكل السافر.

إن القانون إحدى وسائل الصهيونية لتحصين نفسها ضد الحرب وضد السلام اللذين يمثلان خطراً على الصهيونية. فالحرب خطر على الصهيونية لأنها أقامت كيانها وسط محيط مختلف تماماً ثقافياً وحضارياً، ومن الطبيعي أن تعادي الشعوب والقوى الحية هذا الكيان ما دام قائماً على العنصرية والتمييز. ولولا ضعف الحكومات العربية وتبعيتها للغرب لكان الحسم العسكري ممكناً منذ سنوات عمره الأولى.

يستعد الصهاينة للحرب بعسكرة مجتمعهم والتحالف مع القوى الكبرى، وهذا قد يحقق لهم الأمن مرحلياً، لكنه على المدى الطويل يعمل على دفع مجتمعهم إلى التحول إلى معسكر كبير مغلق، هاجسه الدائم هو الأمن، ولا يتوافر له أي حافز للتنازل داخلياً.

أما السلام فخطر على الدولة الصهيونية أيضاً إذا ما قام على أسس صحيحة، إذ إن أي حل تاريخي حقيقي لا بدّ من أن يقوم على تفكيك الطبيعة العنصرية والتوسعية للصهيونية، تماماً كما حدث في جنوب أفريقيا. وبغير هذا لا يمكن تصور حل الدولتين ولا حل الدولة الواحدة ولا أي حل آخر.

يعادي الصهاينة السلام الحقيقي بتحصين أنفسهم بسلسلة من القوانين، وبزرع الكراهية والتطرف في التعليم والإعلام ضد كل من هو غير يهودي، على وضع يجعل السلام معه مستحيلاً.

وقد ساعدهم هذا في توسيع الاستيطان وإفساد كل محاولات التسوية السلمية، لكنه لن يحقق لهم البقاء إلى الأبد، لأن هذه الممارسات والقوانين ستؤدي -على المدى الطويل- إلى مزيد من العنصرية والتمييز والكراهية، وستضعف قدرة السياسيين الإسرائيليين على جلب التعاطف والدعم لسياساتهم ومواقفهم على المستوى الدولي.

أخيراً، إن القانون يقنن رسمياً دولة الأبارتايد الديني، وهذه سابقة لا مثيل لها في عالمنا المعاصر، وعلى جميع القوى الحيّة من أفراد ومنظمات وهيئات شعبية -وبالتعاون مع نظرائها في الخارج- استغلال هذا الطابع «القانوني والدستوري»، والقيام بحملات لمحاصرة الدولة الصهيونية دولياً، والمطالبة بتعليق عضويتها في كافة المنظمات والهيئات الدولية، وتجميد كافة الاتفاقيات الدولية معها.

إن الحجج هنا صارت مقنّنة وصادرة رسمياً عن هيئات دولة الأبارتايد. لكن لن تكون مثل هذه المواقف فاعلة إلا باستمرار النضال الفلسطيني على الأرض، وتشكيل جبهة فلسطينية واحدة للصمود والمقاومة، واستمرار الرفض الشعبي العربي للتطبيع، واستمرار الضغط على الحكومات العربية للكف عن سياساتها الانهزامية، وللتقوّي بشعوبها وبدولة القانون والمؤسسات المدنية المنتخبة.■

سفينة «عودة».. والاحتلال يمارس استيلاءً وتحقيقاً ثم ترحيلاً

أخضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ركاب سفينة «عودة» لكسر الحصار عن قطاع غزة للتحقيق في ميناء أسدود استعداداً لترحيلهم، بعد أن سيطرت على السفينة ومنعتها من الوصول إلى ميناء غزة.

وقال مراسلون إن إسرائيل تستعد لترحيل ١٦ متضامناً أجنبياً وأربعة من الطواقم الإعلامية، باعتبارهم مهاجرين غير نظاميين. وأشارت المراسلة إلى أن المسؤولين الإسرائيليين رفضوا التعليق على حادث السيطرة على السفينة، في محاولة على يبدو لتجنب إعطاء القضية أهمية.

وكانت سلطات الاحتلال قد استولت بواسطة زوارق حربية على السفينة واقتادتها إلى ميناء أسدود، بزعم اختراقها الإغلاق المفروض على القطاع. وأكد الجيش أن عملية الاستيلاء تمت دون أحداث استثنائية. وقامت رافعة إسرائيلية بإنزال الحمولة الموجودة على السفينة، وهي مساعدات طبية ومعدات تصوير، واستولت عليها بعد فحصها.

من جهته، قال الناطق باسم هيئة الحراك الوطني لكسر الحصار عن قطاع غزة أدهم أبو سلميّة إن استمرار محاولات كسر الحصار عن قطاع غزة مهم جداً بالنسبة إلى القطاع.

بدوره، استنكر رئيس اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة زاهر بيراوي الاعتداء الإسرائيلي على سفن كسر الحصار التضامنية مع القطاع وهي في المياه الدولية، واعتقال المتضامنين على متنها من جنسيات مختلفة، والسيطرة على سفنهم والمساعدات الصحيّة.

ودعا بيراوي الدول التي لها رعايا على متن السفن التضامنية إلى التدخل والضغط على الاحتلال لحماية المتضامنين وتمكينهم من العودة إلى أوطانهم، كما دعا المنظمات الحقوقية الدولية للضغط على الاحتلال لضمان تسليم السفن للصيادين في غزة وتسليم الأدوية والمساعدات للقطاع الصحي.

وهذه السفينة واحدة من أسطول بحري يهدف إلى كسر الحصار عن غزة، وقد مرّ على ٢٨ ميناء أوروبياً، وفي كل محطة يقدم معلومات عن غزة وعن ظروف سكانها المعيشية في ظل الحصار. وكان هذا الأسطول قد غادر باليرمو في صقلية يوم ٢١ تموز الجاري، بمرافقة نحو أربعين ناشطاً من ١٥ بلداً.

ومنذ عام ٢٠٠٨، أجهضت إسرائيل خمس محاولات لكسر الحصار عن غزة عبر سفن بحرية تحمل ناشطين حقوقيين وسياسيين من مختلف أنحاء العالم.

وفي عام ٢٠١٠، قتلت قوات خاصة إسرائيلية تسعة ناشطين أتراك عند اقتحامها أسطولاً مكوناً من ست سفن كان يحاول الوصول إلى غزة في تحد للحصار الإسرائيلي، كما توفي ناشط آخر بعد سنوات.

وفي عام ٢٠١٦ حاولت سفينة على متنها ناشطات كسر حصار غزة، لكن البحرية الإسرائيلية أوقفتهن واقتادتهن إلى مرفأ أسدود على بعد ١٣ كيلومتراً شمال غزة.

وتفرض إسرائيل حصاراً برياً وبحرياً على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، وتمنع وصول المواد الضرورية والأدوية للسكان.■

سلطات الاحتلال تُفرج عن عهد التميمي ووالدتها

أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، صباح يوم الأحد، عن الفتاة عهد التميمي (١٧ عاماً)، ووالدتها ناريمان، بعد أن أمضيتا مدة ثمانية أشهر في سجون الاحتلال.

وكانت محكمة الاحتلال العسكرية في «عوفر» جنوب غربي رام الله، قد أدانت عهد ووالدتها بـ«إعاقة» عمل جنود إسرائيليين ومهاجمتهم في بلدتهما «النبي صالح» شمالي القدس المحتلة.

وكانت التميمي قد اعتقلت في ١٩ كانون الأول ٢٠١٧، بعد انتشار مقطع فيديو تظهر فيه «عهد» مع ابنة عمها نور التميمي، تقتربان من جنديين إسرائيليين في باحة منزل والد عهد ببلدة النبي صالح شمال غرب رام الله، وتطلبان منهما مغادرة المكان وتقومان بركلهما وصفعهما.

وأصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية في سجن «عوفر» الإسرائيلي، حكماً بالسجن ثمانية أشهر على عهد التميمي في ٢١ من آذار الماضي، بعد إدانتها بتهمة إعاقة عمل ومهاجمة الجنود الإسرائيليين.

كذلك طاردت قوات الاحتلال منذ ساعات الصباح عشرات الصحفيين والمصورين من مختلف وكالات الأنباء، والتلفزة المحلية، والأجنبية، أثناء وجودهم بالقرب من حاجز جبارة جنوبي طولكرم.

عهد التميمي: يجب ملاحقة إسرائيل

دعت الأسيرة المحررة عهد التميمي، المفرج عنها ووالدتها ناريمان من سجون الاحتلال الإسرائيلي، إلى مواصلة حملات التضامن لدعم الأسرى، وملاحقة إسرائيل على جرائم الحرب التي ارتكبتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني. وأضافت في مؤتمر صحفي عقدته مع والدتها في بلدتها «النبي صالح»، أن «صوتنا وصل للعالم، ويجب مواصلة الحملات لدعم الأسرى، حتى تحرير كافة الأسيرات والأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي».

وأعلنت التميمي مقاطعتها لوسائل الإعلام العبرية، وأنها لن تجيب عن أية أسئلة قد توجهها لها، متهمة الصحافة العبرية بمحاولة تشويه القضية التي تدافع عنها.

واستعرضت التميمي معاناة الأسيرات الفلسطينيات داخل سجون الاحتلال، مشيرة إلى أن هناك ٢٩ أسيرة يقبعن في سجن «الشارون» بينهن ثلاث أسيرات قاصرات.

وشددت على أن فرحتها بالتحرر من سجون الاحتلال منقوصة ولم تكتمل، لبقاء ٢٩ أسيرة في سجن «الشارون».

وحيّت التميمي أبناء الشعب الفلسطيني، وكافة من ساندوها وتضامنوا معهما ومع عائلتها أثناء اعتقالها في سجون الاحتلال، كذلك حيت سكان الخان الأحمر ودعت إلى التضامن معهم في مواجهة الاستيطان، ووجهت تحية إلى أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

عهد التميمي: شكراً أردوغان

وجهت الفلسطينية عهد التميمي، الشكر للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ولشعبه المناصر للقضية الفلسطينية. وقالت في تصريحات للأناضول من منزلها في بلدة النبي صالح غربي رام الله: «ليس غريباً أن يتصل بي الرئيس أردوغان، له التحية». ومضت: «هذا الاتصال دعم كبير لنا». وأضافت: «أوجه التحية للشعب التركي الذي يناصر ويقف مع الشعب الفلسطيني، وأشكر كل من يقف ويساند قضيتنا من أجل التحرر من الاحتلال».■

استشهاد جريح فلسطيني هو ثالث شهداء الجمعة بنيران إسرائيلية في غزة

افادت وزارة الصحة في قطاع غزة بأن شاباً في السابعة عشرة من العمر استشهد صباح السبت متأثراً بجراح نارية اصيب بها من جانب الجنود الإسرائيليين أثناء الاحتجاجات بمحاذاة السياج الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل. وكان الناطق بلسان وزارة الصحة في القطاع قد أعلن استشهاد اثنين من الفلسطينيين واصابة ٢٦٤ آخرين خلال المواجهات التي وقعت خلال الاحتجاجات بجوار السياج الحدودي الفاصل بين قطاع غزة والأراضي المحتلة. فقد أعلن استشهاد فلسطيني يدعى غازي محمد أبو مصطفى يبلغ من العمر (٤٣ عاماً)، بعد ان أصيب برأسه برصاص الجيش الإسرائيلي في مواجهات بين متظاهرين والجيش شرق خان يونس، جنوب قطاع غزة، بحسب ما أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة.

وأعلن الناطق بلسان وزارة الصحة الفلسطينية أشرف القدرة «استشهاد طفل الرابعة عشر جراء اصابته في الرأس شرق رفح ويجري التعرف إلى هويته»، فيما أكد لاحقاً وفاة الطفل مجدي رمزي كمال السطري (١٤ عاماً) الذي كان قد أصيب شرق رفح.

وأشار الى أن مجمل الإصابات في قطاع غزة بلغ ٣٣٥ إصابة حتى اللحظة، راوح معظمها بين الطفيفة والمتوسطة، بينها ١١ حالة خطيرة. بينما أفاد بوصول ٢٢ مصاباً الى المستشفى الاندونيسي اثر اصابتهم شرق مخيم جباليا للاجئين وسط القطاع. وأفيد عن إصابات أخرى في صفوف الفلسطينيين، جراء الرصاص ووسائل تفريق المتظاهرين.

الأمم المتحدة: إيران تسلح الحوثيين

كشف تقرير للأمم المتحدة أن المتمردين الحوثيين لايزالون يتزودون صواريخ باليستية وطائرات بلا طيار «ذات خصائص مماثلة» للأسلحة المصنعة في إيران.

وفي هذا التقرير السري المقدّم الى مجلس الأمن، تقول لجنة خبراء إنها «تواصل الاعتقاد» أن صواريخ باليستية قصيرة المدى، وكذلك أسلحة أخرى، قد أرسلت من إيران إلى اليمن بعد فرض الحظر على الأسلحة عام ٢٠١٥.

وجاء في التقرير الذي يقع في ١٢٥ صفحة، أن أسلحة استخدمها الحوثيون وأنجز تحليلها أخيراً – بما في ذلك صواريخ وطائرات بلا طيار – «تظهر خصائص مماثلة لأنظمة أسلحة معروف أنها تُصنع في الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

واشنطن: عُمان شريك أمني إقليمي حيوي

أكدت الولايات المتحدة الأميركية أن السلطنة شريك أمني إقليمي حيوي، وأن العلاقات الثنائية بينهما جيدة وتاريخية على مختلف الأصعدة.

جاء ذلك على لسان المتحدثة باسم وزارة الدفاع الأميركية دانا دبليو، مشيرة إلى أن يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية وجيمس ماتيس وزير الدفاع الأميركي ناقشا مجموعة واسعة من قضايا الأمن الإقليمي، بما في ذلك الصراع في اليمن، وحرية الملاحة، والتعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب.

وبحسب المتحدثة فقد أكد ماتيس أن السلطنة شريك أمني إقليمي حيوي للولايات المتحدة، وقد تم استشراف آفاق جديدة لتعزيز التعاون الثنائي الدفاعي.

موسكو: قوات الأسد فقط والأولوية أمن «إسرائيل»

طمأنت موسكو تل أبيب إلى أن السيطرة على الحدود السورية في الجولان ستكون فقط لجيش النظام السوري وأن الأولوية ضمان أمن «إسرائيل»، وذلك حسب السفير الروسي لديها أناتولي فيكتوروف الذي قال إنه لن يكون هناك انتشار لأي تشكيلات أجنبية، وبخاصة إيرانية أو حليفة لها.

وأكد فيكتوروف في حديث إلى القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي وجود اتفاق على عدم انتشار قوات على حدود إسرائيل من الجانب السوري غير قوات النظام قائلاً: «اتفقنا على أنّ على الجانب الآخر من الحدود لن تكون هناك سوى وحدات من الجيش السوري النظامي».

وأضاف الديبلوماسي الروسي أن «الأولوية ضمان أمن إسرائيل، وهذا ليس مجرد كلام بالنسبة إلى السياسة الخارجية الروسية».

وأضاف المسؤول الروسي قائلاً: «يجب ألا تكون هناك قوات غير سورية في المنطقة الجنوبية لخفض التصعيد»، لكنه اعتبر طلب إسرائيل سحب القوات الإيرانية من جميع الأراضي السورية غير واقعي في الظروف الحالية.

تركيا: رفض رفع الإقامة الجبرية عن القس الأميركي

رفضت محكمة تركية، رفع الإقامة الجبرية عن القس الأميركي اندرو برانسون المتهم بأنشطة «إرهابية» و«التجسس».

وكان محامي القس برانسون طلب الإفراج عن الأخير والسماح له بمغادرة الأراضي التركية، لكن محكمة في ازمير (غرب) رفضت هذا الطلب بحسب وكالة انباء «الأناضول» الحكومية.

ووضع القس برانسون قد في الإقامة الجبرية، بعدما أمضى أكثر من عام ونصف عام، في التوقيف الاحتياطي، إثر اعتقاله في تشرين الأول ٢٠١٦، في إطار عملية تطهير بدأتها أنقرة بعد محاولة الانقلاب في تموز من العام نفسه.

وتتهمه السلطات التركية بأنه تحرك لمصلحة شبكة الداعية فتح الله غولن الذي تتهمه أنقرة بتدبير محاولة الانقلاب، وأيضاً لمصلحة المتمردين الأكراد.

إهمال جنود إسرائيليين يكشف أسرار أحدث الأسلحة

أكدت وسائل إعلام عبرية أن جنوداً في الجيش الإسرائيلي ارتكبوا مخالفة جسيمة بنشرهم على الإنترنت، صوراً تكشف تفاصيل حساسة حول أحدث الأسلحة التي يملكها الجيش.

ونقلت قناة «حاداشوت» عن التقرير أن إحدى تلك الصور تظهر مقاتلة من الجيل الخامس «F – ٣٥» داخل مخبأ تحت الأرض محصن في قاعدة «نفاطيم» الجوية.

وأوضحت القناة أن الصورة المذكورة تكشف الستار عن الأسلحة التي تتزود بها المقاتلة، وتشير إلى أن مسؤولاً أجنبياً كان على متنها، لافتة إلى أن قيادة الجيش الإسرائيلي تمنع نشر صور لأحدث مقاتلاتها، لتفادي تسريب تفاصيل مهمة حول أسلحتها وقدراتها القتالية.

«إسرائيل» تسجن شاعرة فلسطينية بسبب قصيدة

أمرت محكمة إسرائيلية، بسجن شاعرة من عرب الـ٤٨، خمسة أشهر بتهمة التحريض على الإرهاب بسبب قصيدة وتصريحات لها على مواقع التواصل الاجتماعي أثناء موجة من هجمات الفلسطينيين في الشوارع.

ونشرت الشاعرة دارين طاطور (٣٦ عاماً) تسجيلاً مصوراً على «فايسبوك» و«يوتيوب» ظهرت فيه وهي تلقي قصيدتها «قاوم يا شعبي قاومهم» كخلفية صوتية للقطات لفلسطينيين ملثمين يلقون الحجارة وكرات النار على الجنود الإسرائيليين.

ونشرت الشاعرة القصيدة في تشرين الأول ٢٠١٥، وسط موجة فلسطينية من عمليات الطعن وإطلاق النار ودهس الإسرائيليين. واعتقلتها السلطات بعد ذلك بأيام. وقال ممثلو الادعاء إن ما نشرته على مواقع التواصل الاجتماعي يمثل تحريضاً على العنف. ونفت هي ذلك.

هل تستطيع الابتعاد عن وسائل التواصل الاجتماعي؟

تنظم الجمعية الملكية للصحة العامة في بريطانيا لتشجيع مدمني مواقع التواصل الاجتماعي على «استعادة السيطرة» من خلال التوقف التام عن تصفح هذه المواقع على مدار شهر كامل.

وتستهدف حملة «أيلول بلا تصفح» في الأساس مستخدمي منصات فيسبوك وإنستغرام وتويتر وسناب تشات.

وتعتقد الجمعية أن الابتعاد عن المنصات الاجتماعية يمكن أن يساهم في الحد من الأرق، ويساعد في تعزيز العلاقات الاجتماعية، والصحة العامة.

وتوصل بحث للجمعية الملكية للصحة العامة إلى أن نصف المستخدمين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٤ يعتقدون أن «الامتناع فجأة» عن استخدام الشبكات الاجتماعية لشهر سيكون له آثار إيجابية على النوم والعلاقات الاجتماعية الحقيقة. كما يعتقد قرابة ٤٧ في المئة من المستطلعة آراؤهم أن الابتعاد عن هذه المنصات سيكون مفيداً للصحة العقلية بصورة عامة.

بريطانيا تناشد فرنسا وألمانيا تسهيل «طلاق براغماتي»

طالب وزير الخارجية البريطاني جيريمي هانت، فرنسا وألمانيا بالضغط على مفاوضي الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى «نتيجة معقولة» لمحادثات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (بريكزيت)، محذراً من أن أوروبا ستعاني أيضاً «إذا أخفق هذا المسار».

كلام هانت وَرد بعد لقائه نظيره الفرنسي جان إيف لودريان في باريس، إذ نقلت عنه صحيفة «إيفنينغ ستاندارد» قوله: «على فرنسا وألمانيا توجيه رسالة قوية إلى المفوضية الأوروبية، مفادها أن علينا التفاوض على طلاق براغماتي وواقعي يحمي الوظائف على الجانبين، لأن فقدان أي وظيفة في المملكة المتحدة، يعني فقدان وظائف في أوروبا أيضاً، إذا لم ينجح بريكزيت».

ويسعى هانت، من الصين إلى فرنسا والنمسا، إلى تسويق خطة حكومته للخروج من الاتحاد، وسط خلافات داخلية وانقسام حاد لدى الرأي العام، وزيادة المخاوف في سوق المال من تأثير سلبي لمغادرة التكتل من دون اتفاق، فيما بدأت مصارف كبرى تتخذ إجراءات لتفادي خسائر، عبر نقل جزء من عملياتها إلى الخارج.

إيران: صدمة انهيار الريال تحرّك الشارع

شهدت طهران ومدن إيرانية أخرى تظاهرات، احتجاجاً على انهيار الريال وتدهور الوضع المعيشي.

وواصل الريال هبوطه السريع في مقابل الدولار في السوق السوداء، علماً انه خسر ١٨ في المئة من قيمته خلال يومين، ونحو ثلثيها منذ مطلع السنة. تزامن ذلك مع نشر السلطات تعزيزات أمنية، ومع معلومات عن تطويقها البازار في طهران، لفضّ تجمّعات وتظاهرات في العاصمة ومدن أخرى، بينها أصفهان وكرج ورشت وشيراز وتبريز وزنجان.

وأفادت تسجيلات مصوّرة بُثت على مواقع للتواصل الاجتماعي بأن المتظاهرين يحتجون على انهيار الريال وارتفاع أسعار الأغذية والسلع الأساسية وانقطاع للتيار الكهربائي. وهتف متظاهرون في أصفهان «لا غزة ولا لبنان، حياتي فداء لإيران» و«الموت للديكتاتور» و«الموت للأسعار المرتفعة» و«الموت للبطالة» و«أيها الإصلاحيون والأصوليون، اللعبة انتهت».

عودة إرهاب داعش في العراق: قتل وسرقة دماء وأموال

بغداد ـ علي الحسيني

ترصد تقارير استخبارية عراقية في بغداد تصعيداً واضحاً في العمليات الإرهابية لتنظيم «داعش» في مدن شمال وغرب البلاد، ليس على مستوى المدنيين الرافضين له أو قوات الأمن فحسب، بل إنها وصلت إلى استهداف كل أشكال البنى التحتية في المناطق المحررة، مثل محطات الماء والكهرباء وأنابيب الغاز والنفط والحقول النفطية، وحتى صهاريج نقلها، بالإضافة إلى تهديد الشركات المحلية الراغبة بالعمل في تلك المناطق.

وتتخذ عمليات «داعش» أسلوباً تصفه قيادات عراقية عسكرية بـ«العصاباتية»، بمعنى أنها تضرب وتهرب، وهي تتخذ من مناطق صحراوية مقرات لها، أو تتخفى خلال تنفيذ هجماتها تحت عناوين عدة وأسماء مختلفة. وعلى الرغم من التعاون الواضح والكبير بين سكان المدن المحررة وقوات الأمن للخلاص من بقايا «داعش»، إلا أن التنظيم ما زال فاعلاً بشكل واضح، إذ قام عناصر من التنظيم، الأسبوع الماضي، بقتل رجل وثلاثة من أولاده بعد اقتحامهم لمنزله في بلدة جنوب غرب كركوك، وتركوا فقط زوجته وابنته بعد سرقة ممتلكاتهم وسيارتهم، وذلك بعد يوم من هجوم مماثل على سيارة تقل عدداً من الرجال ينتمون إلى قبيلة شمّر قرب الموصل، وتصفيتهم جميعاً.

ووفقاً لمسؤول عراقي بارز في وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الداخلية، تحدث من مكتبه في بغداد، فإن «إرهابيي داعش شنوا أكثر من ثلاثين هجوماً خلال أقل من أربعة أسابيع في مدن شمال وغرب العراق، طاولت مدنيين، غالبيتهم قبليون تم اعتبارهم كفرة ومرتدين بسبب تعاونهم مع قوات الأمن». وأضاف: «جرى قتلهم وسرقة أموالهم. إن التنظيم لم يعد مجرد تنظيم إرهابي للقتل، بل تحوّل إلى عصابة للسرقة في العراق»، لافتاً إلى أن «نحو ٢٠ هجوماً آخر استهدف بنى تحتية في مناطق مختلفة، كما أن هناك سبعة بلاغات من شركات قالت إنها تعرضت للتهديد من إرهابيين بقتلهم إذا عادوا للعمل، وآخرين قالوا إنهم تعرضوا للابتزاز، وطلب مجهولون منهم المال لقاء السماح لهم بالعمل في مناطق محررة».

ولم تستطع القوات العراقية حتى اليوم القضاء على جيوب ومخابئ «داعش» التي تمنحه القدرة على التحرك وتنفيذ هجماته. وقال محافظ كركوك، راكان الجبوري، إنّ «القوات العراقية حققت نجاحات في المحافظة، وتمكنت من طرد مسلحي داعش من العديد من المناطق»، مشيراً إلى أنه «رغم هذه النجاحات العسكرية إلا أنّ القوات العراقية لم تصل بعد إلى العديد من المخابئ والنقاط التي يسيطر عليها التنظيم في كركوك لتطهيرها». يشار إلى أنّ المناطق المحررة في العراق لم تشهد حتى الآن استقراراً كاملاً، فبين استهدافها من قبل بقايا التنظيم ونقص الخدمات يعاني أهلها الكثير.

وقال عضو تحالف القرار العراقي، عماد العبيدي، إنّ «الحكومة مسؤولة عن وضع سياسة واضحة المعالم لتحركاتها على كافة المستويات، ومنها التحركات الأمنية»، مبيناً أنّ «عدم وضوح الرؤيا بشأن مطاردة جيوب داعش والقضاء عليها يقلق العراقيين، وقد كلفهم الكثير». ودعا الحكومة إلى «تحديد سقف زمني واضح ومحدد لإنهاء هذا الملف، وعدم تركه مفتوحاً من دون خطة واضحة أو زمن محدد»، مبيناً أنّ «من غير المعقول أن تكون القوات العراقية قادرة على تحرير البلاد في وقت لا تستطيع فيه تحديد فترة زمنية للقضاء على بقايا التنظيم». وأوضح الخبير في شؤون الجماعات الإرهابية، اللواء المتقاعد حميد الدليمي، أن «الصفحة الحالية من عمليات داعش يمكن اعتبارها الأخيرة لعدة أسباب، بينها أن ماكينة التجنيد لدى داعش مشلولة تماماً ولم يعد خطابه يؤثر بأحد، لذا فإنه لن يكون من السهولة تعويض من يقتل من أفراده. والسبب الثاني أنهم محاصرون في مناطق ضيقة والقوات العراقية مستمرة في عمليات التمشيط اليومية.■

فتح وحماس تنشدان المصالحة في القاهرة

أفاد مراسلون بأن وفداً من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) غادر يوم الاثنين قطاع غزة متوجهاً إلى العاصمة المصرية القاهرة، للقاء وفد من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). ومن المقرر أن يبحث الجانبان ملف المصالحة الفلسطينية.

وأكد الناطق باسم حركة حماس فوزي برهوم أن الهدف من زيارة الوفد للقاهرة يتمثل في «التشاور حول التطورات الجارية في الشأن الفلسطيني». ونقلت وكالة الأنباء الألمانية أن وفد حركة حماس سيلتقي مسؤولين في جهاز المخابرات المصرية.

وفي وقت سابق، وصل وفد من حركة فتح إلى القاهرة لبحث ملف المصالحة الفلسطينية. وقال محمود العالول نائب رئيس حركة فتح إن الجهود الجارية في القاهرة من أجل إنجاز المصالحة تهدف إلى تحريك المياه الراكدة وإخراجها من حالة الجمود.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي يتزعم حركة فتح قد أعلن يوم السبت أن وفداً من الحركة سيتوجه إلى القاهرة لنقل موقفها من الأفكار المصرية للمصالحة. وتعهد عباس بأن الشهرين المقبلين سيشهدان قرارات مصيرية بشأن العديد من القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومحاولات تصفيتها عبر الخطوات الأميركية الأخيرة والممارسات الإسرائيلية اليومية. وقال الرئيس الفلسطيني: «نحن ثابتون على الموقف الذي اتخذناه بشأن المصالحة».

وكانت فتح وحماس وقعتا في ١٢ تشرين الأول الماضي اتفاقاً في القاهرة للمصالحة يقضي بتمكين الحكومة الفلسطينية من إدارة شؤون غزة كما الضفة.

ترامب وإحياء الاستثناء الأميركي في بناء الدولة الحديثة

بقلم: محمد المنشاوي

أعاد الجدل الدائر بشأن ما جرى في قمة هلسنكي بين الرئيسين، الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين، تسليط الضوء على مفهومي «فقط في أميركا» Only in America و«الاستثناء الأميركي» American Exceptionalism على نطاق واسع.

وتاريخياً ارتبطت «فقط في أميركا» تقليدياً بظاهرتين، طبيعة النظام السياسي المختلفة عن كل الديمقراطيات في العالم، وإمكانية تحقيق الأحلام. في أميركا فقط، يستطيع أن يصل مرشح رئاسي إلى الحكم حتى حال عدم حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، وقد حدث ذلك مع مرشحَين جمهوريَّين وصلا إلى البيت الأبيض، فجورج بوش الابن حصل على أصوات تقل عما حصل عليه الديمقراطي آل غور بنصف مليون صوت في انتخابات ٢٠٠٠، وتكرر السيناريو مع ترامب الذي حصلت منافسته الخاسرة، هيلاري كلينتون، على ٢,٥ مليون صوت أكثر منه. يسمح نظام المجمع الانتخابي المتبع في أميركا بذلك، ولا يحدث مثله في أي نظام سياسي آخر.

وارتبط ثاني هذه المظاهر بالقدرة على تحقيق الحلم لكل من تطأ أقدامه الأراضي الأميركية. وبرزت هذه الظاهرة في العقود الأخيرة، مع احتضان الولايات المتحدة ملايين من طلاب الدراسات العليا الأجانب (في التكنولوجيا والهندسة والكيمياء والفيزياء والبيولوجيا والرياضيات) وعدم رغبتهم في العودة إلى أوطانهم بعد انتهاء الدراسة، لتحقيق حلمهم في أميركا. وسيمثل انتهاء هذا السيناريو، حال حدوثه، انتهاء فكرة «الحلم الأميركي» لملايين من أنبغ البشر، وأكثرهم قدرة على والإبداع. وما زالت عبارة «فقط في أميركا» ترن في أذن صاحبها، مذكّرة إياه أو إياها بأنه يمكن تحقيق الحلم في أميركا فقط. ويعتقد كثيرون أن سياسات ترامب المتشدّدة تجاه الهجرة تهدد جذب العقول للبقاء في الولايات المتحدة.

أما عبارة «الاستثناء الأميركي»، التي ابتكرها المفكر الفرنسي ألكيس دي توكفيل، الذي رأى أن الولايات المتحدة مختلفة عن بقية الدول، ولديها مهمة عالمية محدّدة لنشر الحرية والديمقراطية. واستخدم الكاتب هذا التعبير أول مرة في كتابه «الديمقراطية في أميركا» الصادر عام ١٨٣٩، وتحوّل هذا التعبير مع الوقت، ليصبح جزءاً من الأساطير الجمعية التي تشكل جزءاً مهماً من الوعي واللاوعي عند الأميركيين. وتعتقد المدرسة الفكرية الأميركية أن أميركا، الفكرة والحدوتة، عظيمة بطبيعتها. ويدعم هذه المقولة إيمان أغلب الساسة هنا بأن «العالم ينتظر من الولايات المتحدة أن تقود العالم، وأن تحل مشكلاته. ولذا، عليها أن تمهد طريقها لقيادة العالم في العقود المقبلة، وأن حل مشكلات العالم يتطلب مؤهلات وإمكانات، ودوراً تستطيع أميركا فقط أن تقوم به»، طبقاً للرئيس السابق باراك أوباما الذي أضاف: «كل دول العالم تشعر بالغيرة، وتتمنى أن تكون في مكانة أميركا وقوتها».

ولا يجادل أحد في قيادة الولايات المتحدة العالم تكنولوجياً واقتصادياً لأسباب مختلفة. نعم تختلف وتتغير طبيعة هذه القيادة، فأحياناً تشاركها قوى أخرى، مثل أوروبا أو الصين أو روسيا، وأحياناً أخرى يقل تأثيرها وتختفي قوتها، مثلما هي الحال في أفغانستان. وفي أحيان ثالثة تكون قوّتها عرضة لقيود كبيرة تقلص من تأثيراتها، كما هي الحال في أزمة كوريا الشمالية. وعلى الرغم من الصعود الصيني السريع، إلا أن المدرسة الفكرية الأميركية تؤمن بأن زمن الأفول الأميركي لا يزال بعيداً، وتستشهد في ذلك بأن العالم، وأغلب سكان الأرض، يحيون بالصورة والطريقة التي يختارها العقل والذوق الأميركيان، من خلال تطبيقات تكنولوجية متنوعة، من «آيفون» و«تويتر» وفيسبوك» إلى «غوغل» و«أمازون»، ومن «مايكروسوفت» و«أنستغرام» وصولاً إلى «يوتيوب».

وعلى الرغم من تمتع الولايات المتحدة بتاريخ قصير جداً، طبقاً لمعايير عمر الأمم والدول، إذ لا يتعدى ٢٤٢ عاماً، إلا أنها عرفت ثباتاً مؤسسياً يُشهد له، على الرغم من نقاط قصور هنا وهناك، ويمثل ترامب خروجاً عن النسق العام السياسي الأميركي... نعم، زلزلت تصريحات الرئيس ترامب في قمة هلسنكي ثوابت السياسة الأميركية مرة أخرى، إلا أن هذا الزلزال (لم تتوقف توابعه بعد) يختلف عما سبقه، حيث صدرت هذه التصريحات عن ترامب، وهو خارج الأراضي الأميركية، في أثناء وقوفه بجوار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وأنها ارتبطت بالأساس بإهانة أجهزة استخبارات بلاده التي يعد هو شخصياً رئيسها الفعلي.

فقط في أميركا، يمكن الرئيس أن يقف الخصم الرئيسي لبلاده ويدعمه، ويشكّك في مصداقية أجهزة الاستخبارات. وفقط في أميركا يمكن أن يصف برلماني، مثل السيناتور جون ماكين، ما حدث بأنه «أسوأ لحظات الرئاسة في التاريخ الأميركي». وفقط فيها يمكن لمدير سابق لأهم وكالة استخبارية (سي آي أيه)، جون برنان، أن يصف ما قام به ترامب في هلسنكي بأنه «ليس أقلّ من خيانة».

في الوقت نفسه، يظهر الاستثناء الأميركي أن تيارات واسعة مؤيدة لترامب لم يهتز إيمانها به وبما يفعله، إذ تعتقد أن كل ما أُثير بشأن قمة هلسنكي يرتبط بصراع ترامب مع الدولة العميقة، وليس بصراع واشنطن مع موسكو. خرجت تيارات وأصوات مؤيدة له، ولما قام به، بداية من لقائه الرئيس الروسي، ونهاية بانتقاده أجهزة استخبارات بلاده. وتعتقد هذه التيارات أن ترامب حقق انتصاراً كبيراً في هلسنكي.■

هل نتجه نحو أوروبا أكثر ديمقراطية بعد الانتخابات؟

بقلم: كمال درويش

قبل عام؛ تنفس كثيرون الصعداء بعد الفوز الحاسم الذي حققه إيمانويل ماكرون في انتخابات الرئاسة الفرنسية، متبوعاً بنجاح حزبه في الانتخابات التشريعية. وبدا ساعتها أن المدّ المرتفع للشعبوية المتطرفة في الغرب قد انعكس وتراجع.

لكن تبيّنَ أن الأمر ليس كذلك؛ بيد أن الظهور المفاجئ بشدة لحكومة ذات أغلبية شعبوية في إيطاليا –التي هي عضو مؤسس في الاتحاد الأوروبي– لا يُنبئ بالضرورة عن كارثة.

صحيح أن قوة الشعبويين المتنامية تهدد أحزاب يمين ويسار الوسط التقليدية، ما يجعل من الصعب للغاية لإدارة حكومية في مستوى الاتحاد الأوروبي –بشكله الحالي– أن تؤدي وظيفتها. لكن ماذا لو ساعد النجاح الانتخابي المتواصل للحركات الشعبوية في الدفع قُدُماً بعملية إعادة هيكلة سياسية أوسع مدى، تؤدي في النهاية إلى تقوية الديمقراطية الأوروبية؟

تعزز تجربة ماكرون ذاته هذه القراءة؛ فهو لم يسبق له تولي منصب عن طريق الانتخاب، ومن ثم أنشأ حزباً جديداً يتمركز حول نفسه، مع دعم من ناخبي كل من يسار ويمين الوسط. ويبدو أنه أعاد هيكلة السياسة الفرنسية بهذه العملية.

ومن المحتمل أن تكشف انتخابات البرلمان الأوروبي –المزمعة العام المقبل– المزيدَ عن إمكانية وفرص حدوث إعادة هيكلة سياسية على هذا النحو؛ فلم يسبق أن حاز البرلمان الأوروبي نفس المستوى من الاهتمام الذي تناله المؤسسات الأوروبية الأخرى، مثل المفوضية أو المجلس أو حتى محكمة العدل.

ونادراً ما يتجاوز نطاقُ المناقشات البرلمانية الأوروبية حدودَ مدينتيْ بروكسل أو ستراسبورغ، كما درجت العادة، على أن يكون إقبال الناخبين لاختيار النواب وشغل مقاعد البرلمان ضعيفاً.

ولطالما استُشهد بمثل هذه الحقائق لإقامة الدليل على معاناة الاتحاد الأوروبي من قصور ديمقراطي، في ظل عدم انخراط المواطنين بشكل كافٍ مع الإدارة الحكومية على المستوى الأوروبي.

لكن هذه الديناميات تغيرت بعد أن ضربت الاتحاد الأوروبي سلسلةٌ من الأزمات، كان تأثيرها أشد ما يكون في اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا. فقد ولّت عصور تقبّل الأوروبيين للاتحاد الأوروبي في هدوء ودون مناقشة، رغم بعض الشكاوى.

أما الآن، فقد أضحى الاتحاد الأوروبي في قلب المناقشات السياسية المحلية، التي أصبحت تتضمن بشكل متزايد أسئلة وجودية عن بقاء منطقة اليورو والمشروع الأوروبي بأكمله.

يعني هذا أن المرشحين في انتخابات العام المقبل لن يكتفوا –على الأرجح– بالتركيز على القضايا المحلية فقط. فمع شيء من التركيز على القضايا المحلية؛ يُتوقع أن تكون هناك أيضاً مناقشات مستفيضة للمرة الأولى بشأن مستقبل أوروبا وسياساتها، خاصة في ما يتعلق بمناحي الهجرة والدفاع والأمن والطاقة والمناخ، والعلاقات مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا.

في النهاية، ورغم الاختلافات بين الدول الأوروبية؛ فإن كل واحدة منها تجابه حالياً مسألة القدر الذي تريده من أوروبا، وإلى أي مدى ينبغي أن تنفتح على صور العولمة الجديدة المعتمدة على التكنولوجيا وتتفاعل بها، إضافة إلى القدر الذي يلائمها من التضامن الاجتماعي.

ويُستبعد أن تلتزم هذه المناقشات –وكذلك البرلمان الأوروبي الذي سينتخب العام المقبل– بالخطوط الحزبية المعيارية؛ فالالتزام بالتكتلات السياسية التقليدية في النهاية أمر صعب للغاية هذه الأيام، وأوضح مثال على ذلك حزب ماكرون (الجمهورية إلى الأمام) الذي لا تناسبه بشكل تامّ الفئات الأيديولوجية التقليدية، ومن ثم فقد نشر ماكرون مجسّات لتأسيس حزب لعموم أوروبا.

ورغم أن السياسات فوق الوطنية في أوروبا تظل منطقة مجهولة التضاريس؛ فمن المنطقي أن يكون هذا السياسي المؤيد بقوة للاتحاد الأوروبي أحد روادها.

كما يبدو الشعبويون على اليمين –بصفتهم قوميين معادين لأوروبا– شغوفين بمناصرة بعضهم بعضاً على المستوى الأوروبي؛ حيث يستفيدون من برامجهم الحزبية المشتركة بشأن معظم القضايا، خاصة الهجرة والهوية الثقافية والتجارة.

وفي المقابل؛ نجد أن مثل هذا التجانس أكثر صعوبة في معسكر اليسار المتطرف (على الأقل بفرنسا)، الذي درج على خلط الآراء التحررية بشأن الهجرة بسياسات الحماية الاقتصادية، التي تبدو شبيهة بالسياسات التي يتبناها اليمين الشعبوي.

لا شك في أن أحزاب يمين ويسار الوسط ستحاول استعادة وضعها، بعد أن فقدت شريحة كبيرة من الناخبين خلال السنوات الخمس الماضية؛ ولا سيما في إسبانيا وإيطاليا وفرنسا، وبدرجة أقل في ألمانيا. وتكمن مشكلة هذه الأحزاب في أنها تبدو عتيقة وغير مناسبة للعصر في نظر كثيرين من الناخبين الشباب، بغض النظر عن أعمار قادتها.

ولكي تحقق هذه الأحزاب النجاح؛ ينبغي لها أن تقدم برنامجاً جديداً وملهماً يعالج قضايا اليوم بصورة مقْنعة، مع مقارعة القوى السياسية الجديدة ومزاحمتها.

لكن يمكن القوى السياسية الجديدة في بعض الحالات أن تستوعب أحزاب يمين ويسار الوسط. ففي فرنسا مثلاً؛ يستطيع حزب ماكرون أن يستوعب حزب الجمهوريين المنتمي إلى يمين الوسط، أو أن يتحرك أكثر باتجاه اليسار بتبني برنامج للتضامن الاجتماعي يواكب تدابير تحرير السوق التي اتخذها فعلاً. ويتوقف الأمر هنا على مدى تفكير قادة الحزب في ضمان نصر فوري ضد الجمهوريين والاشتراكيين من يسار الوسط.

ورغم بقاء التفاصيل غامضة؛ يبدو مؤكداً أنه ستكون هناك إعادة هيكلة شاملة للمشهد السياسي الأوروبي، الذي تشكله بدرجة كبيرة المواقف تجاه أوروبا. وإذا ساعدت انتخابات البرلمان الأوروبي في دفع إعادة الهيكلة قُدُماً؛ فقد ينتهي هذا بإحراز خطوة كبرى إلى الإمام لمصلحة الديمقراطية في أوروبا.■

الأمن القومي التركي: لغة التهديد الأمريكية غير مقبولة.. وتسيء لعلاقات البلدين

أكد مجلس الأمن القومي التركي يوم الاثنين، أن لغة التهديد التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد تركيا تسيء إلى العلاقات بين البلدين ولا يمكن قبولها أبداً.

جاء ذلك في بيان أصدره المجلس عقب اجتماعه برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة. وشدد البيان على أن تصريحات وقرارات الولايات المتحدة التي تفرض شروطاً تخالف الاتفاقيات الدولية بشأن مشاريع صناعات دفاعية التزمت تركيا بمسؤولياتها حولها، «من شأنها أن تلحق أضراراً لا يمكن تلافيها بالشراكة الاستراتيجية بين البلدين وعلاقات الثقة».

والخميس الماضي، قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في تغريدة عبر «تويتر»، إن «الولايات المتحدة ستبدأ بفرض عقوبات واسعة ضد تركيا»، بسبب خضوع القس الأمريكي أندرو برانسون، للمحاكمة في تركيا بتهم التجسس ودعم الإرهاب.

وقرر القضاء التركي الأربعاء الماضي، فرض الإقامة الجبرية، عوضاً عن الحبس، على القس برانسون، الذي يُحاكم بتهم التجسس وارتكاب جرائم لصالح منظمتي «غولن» و«بي كا كا» الإرهابيتين.

اتفاق منبج السورية

وفي شأن آخر، أكد البيان أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة بخصوص مدينة منبج السورية، من شأنه أن يسهم بشكل هام في إيجاد حل للمسألة السورية.

وأردف: «وفي هذا الإطار، تم تناول خارطة الطريق المتعلقة بمغادرة تنظيم (بي كا كا/ ب ي د- ي ب ك) لمنبج، ومراجعة التدابير التي من شأنها أن تسرّع عودة سكان المنطقة لمنازلهم، مع الاستعدادات الإضافية الخاصة بتوفير الأمن والمراقبة في المنطقة».

وفي ١٨ حزيران الماضي، أعلنت رئاسة الأركان التركية بدء الجيشين التركي والأمريكي تسيير دوريات مستقلة على طول الخط الواقع بين منطقة عملية «درع الفرات» بريف حلب الشمالي، ومنبج.

وتوصلت واشنطن وأنقرة، في حزيران الماضي، لاتفاق «خارطة طريق» حول منبج، تضمن إخراج إرهابيي تنظيم «ي ب ك/ بي كا كا» منها، وتوفير الأمن والاستقرار للمنطقة.

التطورات في إيجه والمتوسط

وحول التطورات في بحري إيجه والمتوسط، أكد البيان أن تركيا تراقب عن كثب التطورات في البحرين، وعزمها حيال حماية حقوقها ومصالحها». كما أشار أن اجتماع المجلس تناول التطورات الهامة داخل وخارج البلاد المتعلقة بأمن تركيا من كافة الجوانب.

وأعرب البيان عن «تطلع تركيا من المجتمع الدولي أن يتخذ نفس نهجها في مكافحة التنظيمات الإرهابية بعزم ودون تمييز». ونوّه أن ممارسة بعض الدول لمعايير مزدوجة في مكافحة الإرهاب «يعتبر أمراً غير مقبول».

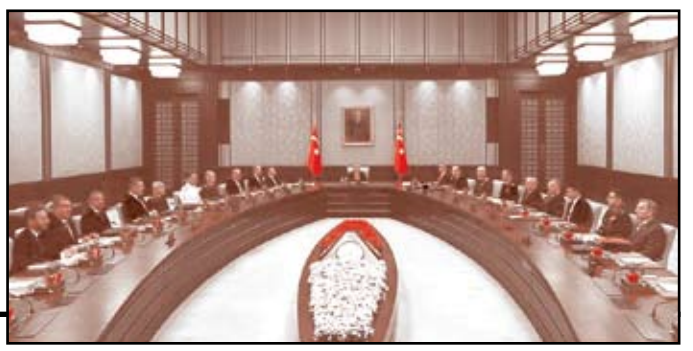

وأردف: «تم التأكيد على أهمية تبادل المعلومات في مكافحة الإرهاب، وتركيا ستواصل تبادل معلوماتها وخبراتها في إطار نهجها المتعلق بالتنظيمات الإرهابية مع كافة الدول في العالم».

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

وحول الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت في حزيران الماضي، أعرب البيان عن ترحيب المجلس بإجرائها في «ظل مناخ آمن ومستقر بكافة أرجاء البلاد». وأكد استمرار أولويات الأمن القومي للبلاد كما هي، في النظام الجديد (الرئاسي).

وحضر الاجتماع كل من نائب الرئيس فؤاد أوكتاي، ووزراء العدل عبد الحميد غل، والدفاع خلوصي أكار، والداخلية سليمان صويلو، والخارجية مولود جاويش أوغلو، ورئيس الأركان يشار غولر، ورئيس جهاز الاستخبارات هاكان فيدان، ورئيس مكتب الاتصالات في الرئاسة التركية فخر الدين ألتون، ومدير الأمن العام جلال أوزون قايا، وقادة القوات المسلحة التركية.

ويعد اجتماع اليوم، هو الأول من نوعه بعد تفعيل النظام الرئاسي الجديد في البلاد، عقب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة.■

تجدد المظاهرات العراقية فى بغداد للمطالبة بإنهاء الفساد

تظاهر آلاف العراقيين يوم الجمعة، فى بغداد والمدن الكبرى فى جنوب العراق، للتنديد مجدداً بالفساد وبقادتهم على خلفية أزمة سياسية.

وفى بغداد ردّد مئات الأشخاص «لاللفساد» و«لتخرج إيران!»، ووصفوا القادة بـ«اللصوص» و«الفاسدين» فى ساحة التحرير وسط انتشار أمني لقوات مكافحة الشغب المسلحين بهراوات كهربائية كما أفاد مراسلون لفرانس برس.

وفى البصرة من حيث انطلقت الاحتجاجات تجمع مئات الآلاف أمام مقر المحافظة. وقال المتظاهر حسن حنتوش (٣٣ عاماً) وهو يحمل شهادة فى التاريخ لفرانس برس: «سنتظاهر للمطالبة بأبسط الحقوق، الماء والكهرباء، لأن أوضاعنا وصلت حداً مأساوياً لا يوصف».

ورفع المحتجون يافطات فى الناصرية جنوب العراق كتب عليها «لاللفساد ونعم للتغيير» كما أفاد مراسل فرانس برس، ونظمت تظاهرات أخرى فى محافظتى النجف وميسان جنوب بغداد.

وخلال خطبة الجمعة الصّادرة عن المرجع الدّينى الأعلى للشيعة فى العراق آية الله السيد علي السيستانى، أكد مُمثّله فى كربلاء الشيخ عبد المهدى الكربلائي: «اليوم وبعد كلّ ما وقع فى الأسابيع الماضية من اعتداءات مرفوضة ومُدانة على المتظاهرين السلميّين وعلى القوّات الأمنية والممتلكات العامة والخاصة وانجرارها للأسف الشديد الى اصطدامات دامية خلّفت عدداً كبيراً من الضحايا والجرحى.■

الإسلاميّون في المغرب ومخاض ما بعد المشاركة

بقلم: بلال التليدي

يعيش إسلاميو المغرب مرحلة دقيقة من عمرهم الحركي والسياسي، فالتوحيد والإصلاح التي تعتبر الحركة الدعوية الأم، تعقد مؤتمرها السادس في بداية شهر آب برهان إعادة تحيين أوراقها التأسيسية (الميثاق)، وتقييم طبيعة العلاقة بين الدعوي والسياسي، فضلاً عن تحديد أولويات المرحلة القادمة. أما حزب العدالة والتنمية، فيعيش على إيقاع حوار داخلي ممتد الجولات، للتوافق على جواب سياسي جماعي للمرحلة، بعد أن أدخلته ظروف تشكيل حكومة سعد الدين العثماني في تباينات حادة، واصطفاف غير مسبوق على خلفية الاختلاف في قراءة اللحظة السياسية وطبيعة الخط والتموقع السياسي المطلوب.

قد يبدو في الظاهر التباين بين استحقاقات الحركة والحزب، وأن كلاً منهما ينشغل بأسئلته الخاصة، لكن في الجوهر، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه الإسلاميين المغاربة، الدعويّين أو الحركيين، هو إعادة تعريف الهوية الحركية والسياسية ورسم الدور، في ظل شروط ما بعد المشاركة في مربع الحكم.

يبدو وضوح هذا التحدي لدى الفاعل الحزبي أكثر، فحزب العدالة والتنمية الذي دخل لحد الآن في جولتين للحوار، تمحورت الأولى حول قراءة السياق الدولي والإقليمي وانعكاساتهما على مسار الدمقرطة في المغرب وعلى وضعية الإسلاميين فيه، والثانية، حول قواعد المنهج وخصوصيات الخطاب السياسي، هذا الحزب، يعيش على إيقاع سؤال تطوّر الهوية السياسية، وليس تحول الهوية المرجعية.

نعم، ثمة من يحاول أن يعتم المشهد، ويصوّر الخلاف كما لو كان خلافاً حول تمثل قواعد المنهج أو انزياحاً عن ثوابت الخطاب، لكن في المحصلة، مهما تم الاجتهاد في إبراز الثوابت الأصولية والمنهجية والخطابية لدى حزب العدالة والتنمية، فإن ذلك لن يجيب عن سؤال تطور الهوية السياسية، وما إذا كان حزب العدالة والتنمية اليوم، حزب الحركة الإسلامية المنشغلة برهان تحصين المكتسبات وتأمين المشروع وتوفير بعض شروط انسيابه وتوسعه، أو حزباً تجاوز هموم وانشغالات الحركة الإسلامية، وأصبح حالة إصلاحية مفتوحة في المجتمع، منشغلاً برهان الدمقرطة وخوض متطلبات الإصلاح السياسي.

سؤال تطوّر الهوية السياسية لحزب العدالة والتنمية هو الذي يبرر اليوم كل الخلافات الناشئة، سواء في بنية قيادته أو داخل النخب التي تتعايش ضمنه، أما ما يرتبط بقضايا المرجعية والهوية وأسئلة العلاقة بين الدعوي والسياسي، فهي قضايا لا يستطيع المركزون عليها أن يضيفوا شيئاً عما استقر من الكسب والتراكم الذي استوعبته أطروحة النضال الديمقراطي وأطروحة الشراكة، وأن أقصى ما يمكن لهذه المقاربة أن تقدمه أن تستعين بجزء من تاريخ الحزب ومواقفه لإسناد النزعة المحافظة، والتركيز الانتقائي على بعض مفردات المنهج، وبالتحديد ما يتعلق بالتدرج، والتوافق، والإصلاح التراكمي، وفقه ترجيح المصالح والمفاسد، وفقه مراتب الأعمال، وفقه الأولويات، وغيرها من المفردات المنهجية والأصولية، التي صارت ملكاً وسلاحا للجميع في معركة الحجاج الفكري والسياسي.

حركة التوحيد والإصلاح التي تبدو في الظاهر محافظة على أولوياتها القديمة المتمثلة في «المساهمة في الإصلاح وترشيد التدين»، تحاول اليوم أن تغطي على أزمة تراجع دورها التدافعي في المجتمع، برهانات تجديد الأوراق، وإعادة تقييم علاقتها بالحزب في ضوء خلافات المرحلة، وتقديرها للدور الذي يمكن أن تقوم به للتدخل لمعالجة بعض الظواهر القيمية التي ظهرت في سلوك أعضائها المنتسبين لحزب العدالة والتنمية.

المؤشرات التي برزت خلال أربع سنوات من ولاية قيادتها التي ستنتهي مع انعقاد المؤتمر السادس في الأسبوع الأول من آب، غير كافية للحكم على جدّية الديناميات الداخلية التي تعيشها الحركة، ففضلاً عن انكفائها على الوظائف التقليدية التي رسمتها في السابق ورقة التخصصات (التربية والتكوين والتنظيم)، وفضلاً عن الاستنزاف الذي عرفته بسبب رحيل أغلب قياداتها إلى الحزب أو التخصصات الأخرى، فهي تعيش اليوم حالة جمود وتراجع غير مسبوق في أدائها المجتمعي، وحتى رهاناتها الإشعاعية السابقة، تراجعت أو فقدت كثير منها مبرراتها الموضوعية. فقد توقفت أداتها الإعلامية (جريدة التجديد) التي كانت تمثل تعبيرها القوي عن دورها التدافعي في المجتمع، وتراجع بشكل لافت أداء منظمتها الطلابية (منظمة التجديد الطلابي)، ولم يسجل في خانة إنتاجها الفكري ما يعكس رهاناتها المجتمعية، وتعمقت فيها أزمة الخلف القيادي، وضاق أفق رهانها الإشعاعي ذي البعد الترشيدي والوسطي، فالسلفية «التجديدية» المشرقية، التي راهنت حركة التوحيد والإصلاح على تجسير العلاقة معها وترشيدها، ذهبت في اتجاه معاكس، ومنتديات الوسطية التي انخرط جزء من قيادات الحركة في فعالياتها، صارت أشبه ما تكون بفرص سياحية من غير مردودية تذكر، فيما لم يثمر الرهان على غرب إفريقيا سوى علاقات محدودة الأفق وغير قابلة للامتداد في المكان ولا في الفعالية.

في المحصلة، وفي الجوهر، يعيش حزب العدالة والتنمية، كما حركة التوحيد والإصلاح، التحدي نفسه، أي إعادة تعريف الهوية والدور في سياق ما بعد المشاركة. فلا الحركة قادرة على أخذ مسافة عن الحزب وتجزير هويتها المدنية، وإعادة رسم أدوارها بمعزل عن الدور السياسي الذي يقوم به حزب العدالة والتنمية، ولا الحزب قادر على أن يعيد تركيب هويته السياسية بعيداً عن سؤال تحصين مكتسبات الحركة في مجالاتها المختلفة. والمفارقة، أنه بدلاً من الانكباب على التفكير في هذه المعادلة المعقدة، تطرح على الطاولة مقاربات تزيد الوضع تعقيداً وسوءاً، تشترك كلها في طلب دور الحركة، ولا تدرك أن الحركة تعيش الأزمة ذاتها، وأن حل الأزمة في التنظيمين، يكمن في إعادة النظر في الهوية والدور، وليس في إعادة ترسيم العلاقة بين الدعوي والسياسي، بالنحو الذي تتمكن فيه الحركة من الملاحقات التربوية والتنظيمية، ورصد الظواهر القيمية السلبية التي ظهرت في ممارسات الحزب والتفكير في أجوبة تدخلية لمواجهتها.

نتيجة الحوار الداخلي في الحزب، ونتيجة المؤتمر السادس للحركة، لن تكونا في التقدير مختلفتين كثيراً، فالحركة ستواجه أزمة الخلف القيادي ربما بخيار التجديد، والحزب سيربح في أحسن الأحوال بعض الوقت في تهدئة الداخل، ويبقى الوضع الجامد لأربع سنوات قادمة، دون أن يكون للقيادة الحالية سواء في الحزب أو الحركة، الجرأة على الجواب عن سؤال التحدي المرتبط بإعادة تعريف الهوية والدور في سياق ما بعد الشراكة مع الحكم.■

«إعدامات رابعة»: النظام المصري يجدد عقيدة الدم مع معارضيه

أصدرت محكمة جنايات القاهرة، الأسبوع الماضي، قراراً بإحالة أوراق ٧٥ من قيادات ونشطاء اعتصام رابعة العدوية لمعارضة الانقلاب على الرئيس المعزول محمد مرسي، في تموز ٢٠١٣ إلى المفتي، تمهيداً لإصدار حكم بإعدامهم، إلى جانب عقوبات متوقعة، تتدرج من السجن ٣ سنوات إلى السجن المؤبد بحق نحو ٦٥٠ آخرين، على رأسهم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، محمد بديع، والصحافي محمود شوكان.

واعتبر هذا الأمر رسالة سياسية شديدة اللهجة من النظام المصري للدوائر التي تروّج للمصالحة والتقارب بين جماعة الإخوان المسلمين، أو تيارات منها، مع نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي، وطيّ صفحة الماضي، وكذلك لبعض السياسيين الذين يروّجون لصور متخيلة تستقي تفاؤلها من إقدام النظام على ممارسة ضغوط على أفراد الجماعة المحبوسين، للتوقيع على وثائق تعترف بشرعية السيسي مقابل التخلي عن النشاط السياسي.

وتزامن صدور القرار مع الذكرى الخامسة للخطوة العملية الأولى التي اتخذها السيسي لفض الاعتصام، وقمع مؤيدي مرسي بالقوة، وهي مطالبته بخروج تظاهرات لتفويضه للتعامل مع «الإرهاب المحتمل» في ٢٦ تموز ٢٠١٣. وسيصدر الحكم النهائي في القضية بعد الذكرى الخامسة لفض الاعتصام بأيام، وتحديداً في ٨ أيلول المقبل، أي إن سنوات خمساً مرت على المجزرة التي راح ضحيتها، وفق أرقام حكومية رسمية، ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ من المواطنين، من دون أي محاكمة أو مساءلة للمسؤولين عن المجزرة، بينما يرتفع العدد إلى أكثر من ألف، وفق بيانات منظمات حقوقية محلية ودولية. وبعد كل هذه المدة، يجد معتصمون آخرون أنفسهم على طريق المشانق، باتهامات هشة، كتنظيم اعتصامات من دون تصريح وتعطيل الطرق والمواصلات.

والحاصل حالياً أن جميع قيادات الجماعة مدانون بأحكام غير قابلة للطعن، ما يعني أن أجيالاً كاملة من الجماعة أصبحت في خصومة نهائية مع النظام والقضاء، لايمكن محوها في ظل استمرار نظام السيسي، وإذا بقيت الجماعة بهيكلها الحالي، بل إن العشرات من هؤلاء القيادات، وعلى رأسهم محمد البلتاجي وعصام العريان، باتوا معرّضين أكثر من أي وقت مضى، للإعدام على ذمة قضية أو أكثر من المتهمين فيها، وهو ما يسهم في ترسيخ عقدة الدماء بين نظام السيسي و«الإخوان». ووفقاً لمصادر سياسية إسلامية، في وقت سابق، فإن «جميع المفاوضات السرية بين أجنحة في السلطة وشخصيات نافذة في جماعة الإخوان، بين صيف ٢٠١٣ وخريف ٢٠١٤، لحث الجماعة على وقف التظاهرات الشعبية والسيطرة على أتباعها، مقابل تدشين وضع سياسي جديد للجماعة والإفراج عن قياداتها، كانت تتحطم على صخرة تمسّك الإخوان بمساءلة مرتكبي مذبحتي رابعة والنهضة، وتعويض أسر الشهداء والمصابين واعتراف الدولة بالخطأ الجسيم».

جريمة بلا مجرمين

وزعمت النيابة أمام المحكمة أخيراً أن هناك قاضياً مستقلاً منتدباً من محكمة استئناف القاهرة للتحقيق في قتل المعتصمين، كجريمة مستقلة بذاتها عن جريمة الاعتصام. لكن المعلومات الواردة من وزارة العدل توضح أن هذه التحقيقات لم تتعدّ كونها «تجميعاً لمحاضر إثبات الوفاة وبعض محاضر الشرطة الإدارية التي وُثقت خلال ساعات الفض، وأُثبت فيها جميعاً أن الفض تم بواسطة قوات الشرطة بعد استئذان النائب العام الراحل، هشام بركات، بمعنى أن هذا الإذن كفيل بقوننة إجراءات الفض أياً كانت طبيعتها. لكن التبعية المطلقة للنيابة العامة والسلطة القضائية ككل للنظام، لا تبدو كافية ليأمن قادة السلطة الحاكمة، وقت فض الاعتصام، من خوف دفين مقيم من أي محاسبة مستقبلية أو إجراءات قضائية دولية من شأنها تعريض شخصيات نافذة للخطر، كالسيسي نفسه أو وزير الداخلية آنذاك، محمد إبراهيم، أو رئيس الوزراء آنذاك، حازم الببلاوي، أو رئيس الجمهورية المؤقت السابق عدلي منصور، أو رئيس الأركان آنذاك ووزير الدفاع السابق، صدقي صبحي، وكذلك رؤساء وقادة الفرق الشرطية والعسكرية التي شاركت في عملية الفض.

ومنذ أيام معدودة، أصدر السيسي قانون معاملة بعض كبار قادة القوات المسلحة، الذي يجيز له إصدار قرار بتحديد بعض الشخصيات العسكرية ممن تولوا مناصب قيادية في فترة تعطيل الدستور، التي وقعت خلالها أحداث رابعة والنهضة، ومنحهم حصانة نهائية من أي إجراءات قضائية بشأن أي جرائم وقعت منهم، أو بمناسبة توليهم مناصبهم، وكذلك منحهم حصانة دبلوماسية تقيهم الملاحقة القانونية خارج مصر. ويبدو السيسي نفسه على رأس الشخصيات العسكرية التي ستستفيد من هذا القانون، للإفلات من أي ملاحقة قضائية محلية أو دولية بسبب اعتصام رابعة، فهو المسؤول الأمني الأول في البلاد وقت الأحداث، ولن يكون بمعزل عن المحاسبة إذا تغير النظام السياسي، بثورة أو بطريقة سلمية.■

٥٣٣ فلسطينياً عُذّبوا حتى الموت في معتقلات النظام السوري

أعلنت «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا» أن ٥٣٣ فلسطينياً بينهم نساء وأطفال وكبار في السن، قضوا في معتقلات نظام بشار الأسد خلال السنوات السبع الماضية. وأشار فريق الرصد والتوثيق في «مجموعة العمل» في تقرير إلى أنه «تم توثيق ٣٨٣٩ ضحية من اللاجئين الفلسطينيين السوريين قضوا في أماكن مختلفة من سوريا، بينهم ٤٧٨ لاجئة».

وبحسب التقرير، فقد شهد مخيم اليرموك جنوب العاصمة دمشق، أكبر معدلات سقوط الضحايا، حيث تم توثيق ١٣٩٨ ضحيّة، يليه مخيم درعا جنوب سوريا حيث تم توثيق سقوط ٢٦١ ضحيّة، ثم مخيم خان الشيح في ريف دمشق حيث سقط ٢٠٠ ضحية، ثم مخيم النيرب في حلب حيث وُثق سقوط ١٦٧ ضحية، ثم مخيم الحسينيّة حيث سقط ١٢٢ ضحية، فيما تم توثيق ١٨٣ ضحية غير معروفي السكن، و١٥٠٨ من بقية التجمعات والمخيمات والمناطق في سوريا.

وكشف التقرير عن أن ١١٩٨ لاجئاً قضوا بسبب القصف، و١٠٣٧ قضوا بسبب طلق ناري، فيما يأتي التعذيب حتى الموت في معتقلات النظام في المرتبة الثالثة حيث وثقت المجموعة مقتل ٥٣٣ فلسطينياً بينهم نساء وأطفال وكبار في السن.

وأصيب آلاف اللاجئين الفلسطينيين من جراء الأعمال الحربية التي تستهدفهم من قصف وقنص وخلال مشاركتهم في القتال الدائر، ومنهم من تسببت إصابته بعجز أو بتر أو فقد عينيه.

يُشار إلى أن أجهزة أمن النظام لا تزال تتكتم على مصير أكثر من ١٥٠٠ معتقل فلسطيني في سجونها، علماً أن شهادات مفرج عنهم تؤكد قضاء عدد كبير منهم تحت التعذيب، حسب تقرير «مجموعة العمل».

وقالت تنسيقية «أهالي داريا في الشتات»، إن نظام الأسد سلّم لدائرة السجل المدني في داريا، قائمة تضم أسماء ألف معتقل من مدينة داريا، قضوا من جراء التعذيب في معتقلات النظام.■

شهادتي على مجزرة العسكر في «المنصّة»!

بقلم: عصام تليمة

بعد قيام الانقلاب العسكري في مصر بمذبحة الحرس الجمهوري وقتله المصلين في صلاة الفجر، طلب قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي تفويضاً وأمراً لمواجهة العنف والإرهاب المحتمل –حسب تعبيره– وطلب من الناس النزول يوم الجمعة ٢٦ يوليو (تموز) ٢٠١٣م، وقد كانت المسيرات تخرج من رابعة إلى العباسية وإلى وسط البلد في وقت الحر الشديد، وهم صائمون، ما أعطى صورة كبيرة عن صلابة وثبات أنصار الشرعية المعتصمين في رابعة وغيرها.

نزلت الجماهير الرافضة للانقلاب إلى ميدان رابعة والنهضة، ولكن كان العدد كبيراً وحاشداً في رابعة، فقد رأيت الخيام والحشود تصل من ميدان رابعة من جميع الاتجاهات إلى مساحات بعيدة، فمثلاً في اتجاه المنصة وصلت إلى قرب النصب التذكاري واقتربت من أسوار جامعة الأزهر، رغم شدة حرّ ذلك اليوم، فقد استشعر الرافضون للانقلاب خطورة استدعاء السيسي الناس للتفويض.

نزلت حشود الشرعية نهاراً، وكانت مسيرات حاشدة رأيتها تشق عباب طرق القاهرة من العباسية إلى ميدان رابعة، رجالاً ونساء، وكنا كلما مررنا على محل عصير أو أي محل به مياه، يمسك صاحبه بخرطوم المياه ويقوم برش المياه على المتظاهرين تخفيفاً عنهم شدة الحر، ويعطي المتظاهر ظهره لمن بيده المياه، وتمضي دقائق وتجف ملابس المتظاهر من شدة الحر. بينما نزلت جماهير السيسي بعد الإفطار، في الليل، أشبه بحفلة ماتينيه، من فنانين وغيرهم، وشتان بين الحشدين.

انتهى حشد السيسي بفنانيه ومتظاهريه لأخذ لقطة، ولم يكن المحتشدون بالكثرة التي توقعها، أو طلبها، وكانت حشود الشرعية غفيرة لا تخطئها العين، خرجت بعد صلاة التراويح – كعادة أيام رابعة – تجوب الشوارع والمناطق المجاورة لها، من كل اتجاه مسيرة، وكنت مع المسيرة التي مشت باتجاه المنصة وطريق جامعة الأزهر، كانت المسيرة سلمية تماماً، تهتف بالرئيس مرسي رئيساً شرعياً لمصر، وتندد بالانقلاب العسكري وجرائمه، وتحمل صورة ضخمة له، وهي تردد الأغاني والشعارات.

انتهينا من سور جامعة الأزهر، لنجد على بداية الكوبري الممتد لأكتوبر، عربات الداخلية، رجالها وقوفاً بالسلاح. تردّدت المسيرة بين الإكمال والعودة، وهتف كثير من المتظاهرين: ارجع، ارجع، عادت مقدمة المسيرة للخلف حتى لا تصل إلى صدام مع الجنود، لنفاجأ بقنابل تصيب الشخص بالإغماء وانعدام الرؤية، ثم بعدها مباشرة انهال الرصاص علينا من كل اتجاه.

جرى الجميع للعودة إلى مكان الاعتصام والجماهير في رابعة، كان الرصاص يصوّب على المتظاهرين من ظهورهم، يصيب الرجال والنساء، وتيقنت بعدها أن رصاصاً محرماً ومجرّماً دولياً استخدم، شاء الله تعالى لي أن أنجو من موت محقق، فقد سقطت بجواري امرأة وابنتها من شدة الغاز الخانق، انحنيت ألتقطهما بيدي حتى لا يموتا دهساً بالأقدام، لأجد رصاصة تصطدم بسور قاعة المؤتمرات فتخترق السور، بعد أن مرت من فوق عمامتي بسنتيمترات.

ثم ذهبنا نحتمي بساحة جامع الزهراء (كلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر)، لنفاجأ بعد ذلك بأنّ أبواب جامعة الأزهر قد فتحت للقناصة والقتلة، يصوّبون رصاصهم الآثم من قلب جامعة الأزهر وجامع الزهراء، دون مراعاة لحرمة بيوت الله، ثم بدأ الشهداء والجرحى يتساقطون واحداً تلو الآخر.

كانت مجزرة الحرس الجمهوري خرقاً من العسكر لحرمة الساجدين المصلين، أما مجزرة المنصة، فكانت خرقاً لحرمة الصوم وشهر رمضان والجمعة، والمصلين القائمين الليل، وكانت موقفاً جديداً يثبت غدر العسكر، بضرب العزّل من ظهورهم، وهو ما يتنافى مع أخلاق الحرب مع الأعداء، فضلاً عن أبناء الوطن الواحد.

وكانت مجزرة المنصة، بروفة عملية مصغرة للعسكر لمجزرة فض رابعة، وكانت زيارات كاثرين آشتون دائماً يتبعها بعد مغادرتها مصر، مجزرة للعسكر، فقد كانت بمثابة ضوء أخضر للعسكر، يؤكده صمت العالم الغربي عن إدانة نظام العسكر في أي مجزرة قام بها، وقد كان علينا أن نعي وقتها بوضوح أن العسكر في طريقه للفض بطريقة بشعة، ولو أدى إلى بحور وأنهار من الدم، دون حسيب أو رقيب، وسط صمت إقليمي ودولي، إلى أجل يعلمه الله تعالى وحده، يحاسب فيها كل من اقترفت يداه هذه المجزرة وغيرها.■

تأملات في الحج: لبّيك اللهمّ لبّيك

بقلم: سميّة الغنوشي

اعتاد المسلمون أداء شعيرة الحج إلى مكة المكرمة بالجزيرة العربية المكان الذي ولد فيه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ومنها صدح برسالته التوحيدية، وهي فريضة مطلوب من المسلم ذكراً أو أنثى أداؤها مرة واحدة في العمر لمن استطاع إليه سبيلاً، أي لمن يمتلك القدرة البدنية والمالية على ذلك.

ورغم أن الحج يبدو في ظاهره مجرد واجب ديني يؤديه المسلم امتثالاً لتعاليم دينه، إلا أنه يبدو مفعماً بالمعاني الروحية والفلسفية التي تحتاج إلى التأمل الحصيف لفهم دلالتها والرسائل التي تبعث بها.

أول المعاني المرافقة للحج، هذا الحشد البشري الهائل الذي يضم أناساً وأعراقاً شتى في حركة دائرية منضبطة ومنظمة حول الكعبة، هو حضور الدلالة والمعنى في حياة المسلم التي تنتظمها غاية واحدة ووجهة واحدة منتهاها توحيد الخالق سبحانه وتعالى.

يردّد الجميع في طوافهم حول الكعبة وبلسان واحد وصوت واحد «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك»، من هنا يحضر معنى التوحيد المطلق على مستوى الحركة الفيزيائية للحجيج وعلى مستوى اللسان، فيتماهى الحاج في معنى التوحيد المطلق حساً وروحاً.

أي إن الحج يعمر قلب المسلم وروحه بكثافة المعنى والقيمة في هذا الكون، حيث يدور كل شيء حول مركز التوحيد المطلق، وهذا خلافاً لمعنى العدميّة التي تشعر الإنسان بغياب الوجهة والغاية، فتسقطه في الفراغ المطلق نتيجة انعدام الوجهة والغاية المحددة وتجعل منه مجرد نقطة تأويلية متحركة لا غير.

والعدميّة كما عرّفها الفيلسوف الألماني نيتشه تعني «a movement toward x» أي حركة عشوائية لا وجهة ولا غاية لها، نتيجة غياب هذه الغاية أصلاً بعد موت الآلة. ويعبّر أبو القاسم الشابي عن هذه النزعة حين يتساءل: يختزن الحج دلالتي الكونية الجامعة والمساواة التي تتخطى الحدود الجغرافية والعرقية واللغوية، حيث تتحد مناكب مئات الألوف من البشر من كل أصقاع العالم في هيئة واحدة (لباس الإحرام) دون تمييز بين غنيّ وفقير أو بين حاكم ومحكوم.

يتوحد الجميع هنا في لباس واحد وهيئة واحدة، بما يوحي بوحدة الأصل والخلق، كما ورد في خطبة الوداع حين خطب النبي الأعظم صلى الله عليه وسلم في الناس فقال: «أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم وآدم من تراب».

كما يرتبط الحج بترسيخ معنى المسالمة والموادعة وتجنب كل أشكال العنف والعدوان، مع ضبط اللسان والسلوك. قلَّ وندَر أن نرى في عالم اليوم هذا المشهد المليوني من البشر وهم يتحركون في نسق واحد واتجاه واحد، بكل سلاسة وهدوء، دون أن يكون ذلك مصحوباً بعنف أو عدوان أو فوضى، ﴿فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾.

فالحج تربية للمسلم على إشاعة قيم السلم والتعايش بين إخوانه المسلمين وفي عموم العالم، والمثال المصغر والمجسد لذلك هو الفضاء المكي الواسع: ﴿أيها الناس، إن دماءكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا﴾.

إن ملبس الحاج الذي يتخفف من كل شيء، من دون عطر ولا تطيّب أو قَص للشعر، هو تذكير بالفطرة البشرية البسيطة. وهو أهم من كل ذلك استحضار لمعنى الموت والحياة الآخرة، بلباس الإحرام الأبيض والبسيط، يذكر الحاج بكفن الموت، خرقة القماش التي يُلف بها الجسد عند وفاته ويدفن بها في القبر..

هذا يعني أن الموت ليس مجرد محطة بعيدة وقادمة، فهو يسكن الحياة وينبث في كل مناحيها، ما يفرض على المسلم استحضاره دوماً، ما يضفي على الحياة الدنيا معنى النهائية والنسبيّة، مهما بلغ شأن الناس من مال وسلطة وجاه، هم زائلون ومنتهاهم الموت أو الانتقال إلى الحياة الآخرة ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾.

طبعاً، إن فكرة الموت لا يجب أن توحي بعدمية الحياة، بل ينبغي أن تضفي عليها طابع النسبية والغائبية، لا تنزع عنها القيمة والعمق. فمن المطلوب أن يعيش متعة الحياة بكل أبعادها، ولكن أن يستحضر في ذات الوقت لحظة الموت الحاضرة بكثافة في حياة المسلم، أي إن فكرة الموت تضفي معنى المحدودية والنسبية للحياة، ولا تنزع عنها القيمة والمعنى.

يقترن الحج بمعنى الترابط بين الديني والأخروي، فهو محطة للتطهر الروحي واستحضار معاني التوحيد المطلق، ولكنه مناسبة أيضاً للتجارة وتبادل المنافع بين الملايين من البشر.

إن المسلمين اليوم في أجواء الصراعات والحروب التي تعصف ببلدانهم، وفي خضم صعود جماعات العنف والإرهاب والقتل المتبادل الذي يمارس باسم الإسلام، هم في أمس الحاجة إلى إبراز هذه المعاني الدينية والروحية، وإلى تذكير أنفسهم والعالم من حولهم بأهمية تجسيد هذه الرسائل المتضمنة في الحج وفق النداء الكوني ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾.■

عن المؤامرة ونظرية المؤامرة
فلسطين مثلاً

بقلم: عبد الوهاب الأفندي

عقد في القدس المحتلة، مطلع شهر تموز الجاري، لقاء بين سياسيين وناشطين أميركيين وإسرائيليين (من بينهم أعضاء في الكنيست والكونغرس) لمناقشة أجندة «مشروع النصر الإسرائيلي». وقد أطلق هذا المشروع الإجرامي في عام ٢٠١٦، رافعاً شعار ضرورة «هزيمة» الفلسطينيين، وإجبارهم على الخضوع التام لشروط إسرائيل. ويفلسف عرّاب هذا المشروع، الناشط الإسرائيلي – الأميركي المتطرف (دانيال بايبس) أغراضه بأن الفلسطينيين لم يعترفوا في قرارة أنفسهم بالهزيمة أمام إسرائيل، وما زالوا يرفعون شعارات الصمود، ويرون أن في وسعهم الصبر والانتظار قروناً إذا استدعى الأمر، حتى يستيعدوا أرضهم. وعليه، لا بدّ من إجبارهم، بكل وسيلة ممكنة، على الاستسلام الكامل، والتخلي حتى عن حلم العودة، وليس فقط المطالبة بها. ويشمل هذا إجبارهم على الاعتراف بقانون يهودية الدولة الذي أجيز أخيراً.

يتحقق هذا المطلب، بحسب بايبس وعصابته، عبر استراتيجيات متعدّدة لضرب مصادر الصمود الفلسطيني، بدءاً بالموارد المادية، وانتهاء بالعقيدة. وقد بدأ التطبيق العملي لهذه الاستراتيجيات بتخفيض الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا)، تمهيداً لإلغائها تماماً. تبع ذلك قوانين أميركية وإسرائيلية لمعاقبة السلطة الفلسطينية في حال دعمها أسر المعتقلين. والهدف النهائي هنا هو قطع كل تمويل للسلطة وتصفيتها. لا بدّ أيضاً من قطع مصادر الدعم العربي للصمود، وهو أمر بدأ يتحقق بدعم عرّابي «صفقة القرن» الضاغطين على الفلسطينيين، حتى يعلنوا بأنفسهم تصفية القضية، والتخلي عن حق العودة، وعن حل الدولتين وعن القدس وكل أرض فلسطين، ربما باستثناء غزة، وكل حق آخر. وعموماً نسيان أي شيء يسمى فلسطين.

تشمل الخطة أيضاً ضرب الدعم الدولي للفلسطينيين، وهو عند هذه العصابة يأتي من الدول والمنظمات الإسلامية، ومن أوروبا، ومن تيارات اليسار في الغرب. وعليه، لا بدّ من ضرب العرب والمسلمين بعضهم ببعض، ومحاربة الوجود الإسلامي في الغرب (كما يظهر من خطط الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الأولية لمنع هجرة المسلمين إلى أميركا). تشمل الخطة رفع وتيرة التعاون مع فصائل اليمين المتطرّف في الغرب، بغرض إضعاف اليسار المتهم بأنه عصب الدعم الدولي للقضية الفلسطينية. ولهذه الغاية، نظم «منبر الشرق الأوسط»، صاحب هذه المبادرة النازية، مظاهرة تأييد للناشط العنصري البريطاني، تومي روبنسون، الذي يقضي عقوبة سجن بتهمة إهانة القضاء. جدير بالذكر أن ترامب نفسه غرّد دعماً لروبنسون، المعروف بعدائه الوقح للمسلمين، متهماً القضاء البريطاني بأنه سجنه بسبب آرائه! ولعلها مفارقة كبرى أن يتقارب الصهاينة بهذه الحميميّة مع النازيين الجدد، ولكن هذا التصرف النازي ليس الوحيد لهم.

من جهة أخرى، تستهدف جماعة «أنصار إسرائيل» هذه أيضاً مصادر الصمود الأخلاقي والعقائدي لفلسطين، وذلك عبر اللعب على التناقضات العربية، بمساعدة شركاء عرب هم أكثر حماسةً منهم لضرب وشائج التضامن العربي مع أهل فلسطين. وقد تولى هؤلاء التحريض على الصامدين في الأرض المباركة، متهمين إياهم ببيع أراضيهم لليهود، دون أن يتساءلوا أين يقيم هؤلاء إذن؟ وتستنفر هذا العصابة شركاءها لضرب المصدر العقائدي للصمود الفلسطيني، خصوصاً الإيمان بأن فلسطين هي «وقف إسلامي». وتبحث العصابة ومن وراءها عن فتوى بجواز التخلي عن بعض أجزاء «دار الإسلام»، مستشهدةً بسوابق الأندلس وبعض مناطق البلقان. ولا تستغربوا إن صدرت هذه الفتوى قريباً.

ولعل المفارقة أن العصابة تزايد على المؤسسة الإسرائيلية، خصوصاً الجيش، وتتهمها بضعف العزيمة في تنفيذ هذا المخطط الوحشي. وبحسب بايبس وعصابته، فإن إسرائيل تصرفت بحزم في السابق لفرض إرادتها على الفلسطينيين والعرب، لكن إرادتها ضعفت مع بدء التفاوض مع العرب بعد حرب ١٩٧٣، ثم غابت تماماً بعد «أوسلو». وترى العصابة أن منهج أوسلو (إعطاء الفلسطينيين بعض المكاسب مقابل الاعتراف بإسرائيل) قد فشل، لأن الفلسطينيين لم يتخلوا عن فكرة تدمير إسرائيل. وبالتالي لا بدّ من تغيير المنهج، أي التعامل مع الفلسطينيين بمنطق العقاب، والعقاب فقط، حتى يتم كسر إرادتهم، وتقويض هويتهم وأسس عقيدتهم، على أن تكون الغاية النهائية هي إبادة الفلسطينيين معنوياً، بالعودة إلى منطق غولدا مائير وسابقيها في أنه لا وجود لشيء اسمه الفلسطينيون.

هذه العصابة جادة إذن في مشروعها الذي حقق نجاحات لا بأس بها في تنفيذ هذه «المؤامرة». وهناك قطاع كبير من الرأي العام العربي (أكبر من اللازم) يؤمن بنظرية المؤامرة، وينسب كل مصيبة عربية إلى مؤامرة مزعومة. والخلل في هذا التوجه هو إسباغه صفات إلهية على هؤلاء المتآمرين: فهم علماء بكل شيء، وقادرون على كل شيء، ويقولون للشيء كن فيكون. ولا يعني هذا بالطبع أن الأعداء لا يتآمرون، بل العكس، هم يتآمرون علناً، ويشرحون لنا كل التفاصيل عبر وسائل إعلامهم. فقد عقد هيرتزل مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ على ملأ الناس، وخرجت توصياته إلى العلن، وبدأ بناء المؤسسات التي أوصى بها بلا تأخير. ثم بدأ تنظيم الهجرة المنظمة إلى فلسطين، وأعلن وعد بلفور، ونفذا الانتداب على فلسطين، إلخ.

هذه المرة لا عذر لأحد في النوم أو التناوم، فهذه ليست مؤامرة ضد «حماس» أو «فتح»، وليست لإبادة الفلسطينيين وحدهم، فهناك مؤامرات متزامنة ومتداخلة للقضاء على إنسانية الإنسان في مصر، وتحويل أهلها إلى عبيد للمماليك الجدد، ومؤامرات مماثلة ضد أهل الخليج وأهل المغرب العربي وسورية والعراق.. إلخ. فهذا موسم إبادة العرب، على يد وكلاء يزعم كل منهم أنه يدافع عن فئة ضد أخرى، وهي الفئة التي يقع عليها أشد بأسه، فحكام سورية لا يقتلون ولا يعذبون إلا السوريين، ومثلهم بقية الأدعياء. فإما أن تنهض الشعوب وتتوحد، أو أن تنتظر الإبادة. والأفضل أن ينهض كل العرب اليوم دفاعاً عن فلسطين، لأنها هي ما يوحّدهم، ولأن إبادتها ستمهد لإبادة الباقين.■

مؤتمر منبر الأقصى في إستامبول: الأزمة الخليجية تطيل محنة القدس

أدان البيان الختامي لمؤتمر «منبر الأقصى» للدعاة والخطباء الذي اختتم بالعاصمة التركية إسطنبول، الدول التي تسعى سراً وعلانية لتبني ما بات يعرف بـ«صفقة القرن».

كما حذر المجتمعون في المؤتمر، البالغ عددهم حوالي ٤٠٠ عالم وداعية من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، من أن المسجد الأقصى وكل الآثار الإسلامية في القدس تتعرض لخطر الإزالة والتهويد الممنهج.

وأكد الأمين العام للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين علي القره داغي أن «ما يطيل محنة القدس هي الخلافات العربية وتحديداً في البيت الخليجي».

وأضاف أنه «من غير المعقول صرف الجهود إلى تسييس الحج إلى بيت الله الحرام، وحصار الدول بعضها لبعض بدلاً من صرف جهودها لإيجاد حل لإنقاذ الحرم الإبراهيمي».

وقد ناقش المؤتمر آليات تسويق القضية الفلسطينية إعلامياً، وإعداد خطط عمل تقدم للمؤسسات الداعمة لهذه القضية.

ويرمي المؤتمر، وفق منظميه، إلى تأهيل رموز مقدسيّة متخصصة في مختلف المجالات، وصناعة مرجعيات فكرية وثقافية قادرة على شرح القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها، وبناء حاضنة معرفية لمختلف العلوم المقدسيّة.

كما يسعى القائمون على المؤتمر لجعله منصة لتنفيذ مشاريع وبرامج مستمرة خاصة في القدس، فضلاً عن حشد التجمعات العربية لخدمة القضية الفلسطينية ونشر الوعي حولها.■

مسلمو «مورو» بالفلبين يعقدون اجتماعاً لمناقشة مستقبلهم السياسي

عقدت جبهة «تحرير مورو الإسلامية»، يوم الأحد، اجتماعاً لمناقشة مستقبل المرحلة السياسية القادمة عقب إقرار قانون «بانغسامورو الأساسي» الذي منحهم الحكم الذاتي في الفلبين.

الاجتماع عقد في «معسكر دارابانان» بمقاطعة كوتاباتو، وشارك فيه زعيم الجبهة الحاج مراد إبراهيم، ونائبه الأول غزالي جعفر، ورئيس لجنة الإعلام، مهاجر إقبال، ومسؤولون رفيعون بإقليم ميندناو. وأعرب زعيم الجبهة في كلمة ألقاها بالاجتماع، عن ارتياحه لنيل المسلمين الحكم الذاتي بالفلبين، بعد سنوات كفاح طويلة.

وعقب انتهاء فعاليات الاجتماع، أشار إبراهيم إلى «ضرورة الاهتمام بالأمور التنموية والاقتصادية للمنطقة، بعد نيل الحكم الذاتي».

وأضاف أن مباحثاتهم ستستمر مع الحكومة المركزية الفلبينية، مبيناً أن الكفاح لم ينته بالنسبة إلى شعب مورو المسلم. وقال إبراهيم: «بدأ الكفاح السياسي الحقيقي الآن».

والثلاثاء الماضي، صادق مجلس النواب الفلبيني، على القانون الذي يحمل اسم «قانون بانغسامورو الأساسي»، وذلك غداة مصادقة مجلس الشيوخ عليه.

والأربعاء الماضي، صادق الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي، على القانون الذي يتعين عرضه على موافقة شعب مورو في فترة أقربها ٩٠ يوماً و ١٥٠ يوماً على أبعد تقدير من تاريخ مصادقة الرئيس.

والقانون كان تتويجاً لاتفاق سلام وقع بين الحكومة الفلبينية و«جبهة مورو» الإسلامية قبل أربع سنوات، خلال فترة ولاية الرئيس السابق، بينينو أكينو الثالث.

ومع القانون الجديد يتوقع أن تزيد المكاسب القانونية والاقتصادية لمسلمي المنطقة، حيث سيمنح حكماً ذاتياً موسعاً للجزر المحيطة بمنطقة «ميندناو» أكثر من كيان الحكم الذاتي الموجود.

وبموجبه سيتم تشكيل حكومة بانغسامورو الذاتية الحكم، وافتتاح محاكم تطبق الأحكام الشرعية بشكل مستقل في إطار الحريات الدينية.■

الاحتلال يسجن شاعرة فلسطينية خمسة أشهر.. والسبب؟

حكمت محكمة الاحتلال الإسرائيلية في الناصرة، يوم الثلاثاء، على الشاعرة دارين طاطور من قرية الرينة، بالسجن الفعلي لمدة خمسة أشهر فعلي و٦ أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة التحريض.

قضت محكمة الاحتلال إسرائيلية، يوم الثلاثاء، بالسجن الفعلي لمدة خمسة أشهر على الشاعرة دارين طاطور، من قرية الرينة، شمالي الأراضي المحتلة، بزعم التحريض عبر نشر قصيدة على شبكات التواصل الاجتماعي.

وقالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني: إن ما تسمى «محكمة الصلح الإسرائيلية» في مدينة الناصرة (شمال) قضت بسجن الشاعرة طاطور لمدة ٥ أشهر.

وكانت طاطور (٣٦ عاماً)، قد اعتقلت في تشرين الأول ٢٠١٥ بعد نشرها قصيدتها «قاوم يا شعبي قاوم»، عبر شبكة التواصل الاجتماعي.

وفي تشرين الثاني ٢٠١٥ وجّهت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام ضدها، شملت «التحريض على العنف»، و«دعم تنظيم إرهابي»، وفق زعمها.

وفي الثالث عشر من كانون الثاني ٢٠١٦ أفرجت المحكمة المركزية الإسرائيلية في الناصرة عن الشاعرة طاطور إلى سجن منزلي.■

موظفو «الأونروا» بغزة ينظمون وقفة احتجاجية رفضاً للتقليصات

نظم العشرات من موظفي «الأونروا» يوم الخميس، وقفة احتجاجية في قطاع غزة، وذلك رفضاً لتقليصات ميزانيات الوكالة الأخيرة بحق اللاجئين، التي كان آخرها إنهاء عقود عمل للعديد من الموظفين والتهديد بعدم افتتاح بعض المدارس التابعة للوكالة.

وأضاف الاتحاد في بيان صحفي: «من خلال هذه الرسائل سيتم إبلاغ الموظفين على بند الطوارئ بالاستغناء عن ١٣٪ منهم فوراً، وما نسبته ٥٧٪ دوام جزئي والباقي سيتم توزيعهم على البرامج».

وأشار إلى أن ذلك سيكون حتى نهاية العام الحالي مع عدم وجود أي ضمانات للاستمرار بعد نهاية العام، موضحة أنه سيتم توزيع هذه الرسائل عبر بوابة الموظفين ومن خلال مدراء الدوائر.

وطالب الاتحاد كافة الموظفين المهددين والعاملين على بند الطوارئ بعدم استلام هذه الرسائل، مهيبة بمدراء الدوائر عدم توزيعها على الموظفين كخطوة احتجاجية على هذه القرارات الجائرة.

وأكد الاتحاد موقفه الذي أبلغه لمدير العمليات «بأننا نرفض تلك القرارات وفصل أي موظف أو تحويل عقده لدوام جزئي، وسنتصدى لهذه الكارثة الإنسانية التي تمس الأمن الوظيفي لزملائنا بما فيها من تدمير لهم ولعائلاتهم».

وتابع البيان: «طالبنا إدارة الأونروا بألا ترسل هذه الرسائل، وأن تتعامل بإيجابية مع مقترحات الاتحاد لحل الأزمة والحفاظ على كل الموظفين».

وشدد الاتحاد على جميع العاملين على برنامج موازنة الطوارئ والمهددين بالفصل الحضور في اعتصام يوم الاثنين أمام مكتب مدير العمليات الساعة العاشرة صباحاً في رسالة رفض مطلق لأي قرار سيتخذ بحقهم، ودعا الاتحاد في بيانه «جميع الزملاء في مكتب غزة الإقليمي للمشاركة في هذا الاعتصام»، آملاً ألا يكون دور التقليصات القادم على أي فئة منهم.■

كلمة طيبة

الحكومة.. والحكمة

لا يبدو الى الآن ان المساعي التي يبذلها الرئيس المكلّف تشكيل الحكومة والمشاورات التي يجريها قد آتت أكلها وشكّلت قناعة عند الاطراف المعنية بضرورة التنازل قليلاً للوصول الى صيغة مشتركة بين الجميع تنهي هذه الحالة، وتتيح تشكيل الحكومة من أجل قيامها بدورها المطلوب لمعالجة الأزمات الحياتية والمعيشية وغيرها، ولكن هذه القناعة لم تتشكل بعد عند أغلب هذه القوى، ما يحول حتى الساعة دون الاتفاق على الحكومة.

أما الأسباب، فكما قلنا في افتتاحيات سابقة، منها الداخلي المنظور، الذي يظهر في مواقف الأطراف السياسة ومطالبها بالحصول على عدد معيّن من الوزارات، وعلى نوعية محددة منها. وهنا تبرز – كما يقال – العقدة المسيحية، حيث يرفض التيار الوطني الحر أن تكون حصة القوات اللبنانية أكثر من ثلاث وزارات ليس من بينها وزارة «سيادية»، كما يطالب التيار بحصّة مستقلة لرئيس الجمهورية، ما يمنحه مع الرئيس حصة وازنة تصل الى ثلث مجلس الوزراء، وهذا يحوّله مع فخامة الرئيس الى الآمر والناهي في المجلس، خاصة في الأمور المصيرية التي تحتاج الى موافقة ثلثي مجلس الوزراء. وبالطبع هذا مرفوض من معظم الاطراف السياسية، بما فيها حلفاء التيار. وتأتي هذه المطالب كجزء من معركة خلافة الرئيس عون في زعامة الساحة المسيحية، أو كجزء من معركة رئاسة الجمهورية المقبلة.

كما أن هناك ما يطلق عليه العقدة الدرزية، ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط يرفض الحديث عن عقدة درزية، ويعتبر أنه الأقوى في طائفة الموحدين الدروز وفقاً لنتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، وبالتالي فهو يرفض منح النائب طلال ارسلان مقعداً وزارياً على حسابه، فيما يصرّ رئيس الجمهورية، ومعه التيار الوطني الحر على توزير ارسلان فيما يقف الرئيس المكلف مع مطلب جنبلاط.

هناك عقدة ثالثة يجري الحديث عنها ولكنها أقل حدّة، وهي توزير إحدى الشخصيات التي يمكن أن تمثّل المسلمين السنّة المعارضين للرئيس سعد الحريري. وهنا يجري البحث عن تمثيلهم من حصة رئيس الجمهورية وليس بشكل مستقل.

كل هذه العقد الداخلية تحول ظاهراً دون تشكيل الحكومة، إلا أن البعض يرى أن هذه العقد الداخلية تعكس في حقيقتها عقداً خارجية تتصل بمواقف القوى الاقليمية وصراعها، وتحديداً يجري الحديث هنا عن المملكة العربية السعودية وايران. ولكل من هاتين الدولتين حساباتها الخاصة في موضوع الحكومة، والملف اللبناني بشكل عام.

المهم في كل هذا الملف أن مقاربة التشكيل يجب أن تمتزج عند الجميع مع حكمة تقدّم المصلحة البلد على ما عداها من مصالح، سواء كانت خارجية أو فئوية ضيّقة، ومن ثمّ ممارسة كل مؤسسة من مؤسسات الدولة للصلاحيات المنوطة بها حصراً دون محاولات الهيمنة والاستحواذ.

في جانب آخر تمّ تفعيل مسألة إعادة اللاجئين السوريين الى سوريا، خاصة بعد زيارة الوفد الروسي الذي جاء خصيصاً لبحث هذه المسألة، وقد أبدى الجانب اللبناني ارتياحاً لهذه المبادرة الروسية، خاصة أنها تعهدت أمام الأمم المتحدة بتوفير الضمانات الكاملة لعودة اللاجئين الى مناطقهم، دون ملاحظات من النظام. وهذه الضمانات إذا كانت جدّية وحقيقية فإنها فرصة لإنهاء معاناة اللاجئين السوريين، وإن كانت في مكان آخر تكون قد قضت على تطلعاتهم بالتخلّص من النظام الاستبدادي.■

أبو محمد

«تعليب» النضال الفلسطيني

بقلم: أواب إبراهيم

قطعت قنوات التلفزة المحلية والعربية وبعض العالمية برامجها المعتادة، وانتقلت في بث مباشر من الضفة الغربية، لنقل وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقدته الأسيرة المحررة «عهد التميمي» بعد ثمانية أشهر قضتها في سجون الاحتلال بتهمة صفع جنديين إسرائيليين.

منذ توقيفها احتلت عهد التميمي صدارة الأخبار في وسائل الإعلام، وعلى مدى أشهر من توقيفها تابع العالم جميع جلسات محاكمتها وصولاً إلى الإفراج عنها قبل أيام. كما شكل اسمها «تراند» في وسائل التواصل الاجتماعي، واستبدل كثيرون صور صفحاتهم الشخصية بصورة عهد.

في سجون الاحتلال قرابة عشرة آلاف أسير، بينهم مئات الأسيرات، وعشرات الأطفال، لكن أياً من هؤلاء الأسرى لم يحظَ بما حظيت به عهد التميمي من اهتمام وأضواء، ولم يستقبل أياً منهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كما فعل مع عهد التميمي، الأمر الذي يطرح علامات تساؤل حول خلفيات ودوافع هذا الاهتمام.

فإذا كان سبب الاهتمام يتعلق بكون عهد طفلة (١٧ عاماً)، فمن يتابع قضايا الأسرى في السجون الإسرائيلية لا بدّ أن يكون سمع بالطفلة ديما الواوي (١٢عاماً) التي قضت في السجن أشهراً، لتخرج بعدها صفراء هزيلة شبه فاقدة للحياة، ترتمي في أحضان والدتها باكية خائفة، بخلاف السمنة والنضارة والنشاط الذي خرجت به عهد التميمي، والتي سارعت بعد خروجها للارتماء في أحضان وسائل الإعلام.

وإذا كان الاهتمام بعهد التميمي مرتبطاً بالصور الجميلة التي رافقت مسيرتها النضالية التي وثقتها وسائل الإعلام، فمن المؤكد أن هذه الصور لن تنافس صورة الكاتبة الفلسطينية لمى خاطر وهي تحتضن طفلها قبل أيام تودعه قبل أن يعتقلها جنود الاحتلال. فصورة عناق لمى خاطر وطفلها تدمع القلوب والعيون، لكنها لم تجد من يهتم بها، الأمر الذي يطرح مزيداً من الأسئلة عن خلفيات الاهتمام بعهد التميمي دون غيرها.

أما إذا كان مرد الاهتمام يعود إلى أن الظرف الحالي للقضية الفلسطينية، والحديث عن صفقة القرن هو العامل الذي دفع وسائل الإعلام للاهتمام بقضية عهد التميمي، فاللافت أنه في اليوم نفسه الذي خرجت فيه عهد من سجن شارون، ومن السجن نفسه خرجت أسيرة محررة أخرى اسمها ياسمين أبو سرور التي لم تجد بانتظارها خارج السجن سوى والديها لتعانقهما.

عهد التميمي ابنة السبعة عشر عاماً، ذات ملامح أوروبية، بيضاء البشرة، خصلات شعرها الأشقر الأجعد ينسدل على كتفيها، عيناها زرقاوان، كلها أوصاف أعطت النضال الفلسطيني صورة جديدة غير معتادة، وكانت دافعاً لتسليط الأضواء الكاشفة عليها، خاصة من جانب محور الاعتدال، الذي وجد بعهد التميمي ضالته، فحوّل حركاتها وسكناتها وهمساتها و«تسبيلة» عينيها لتكون عنواناً للمقاومة والنضال الفلسطيني. هذا الاهتمام بنضال عهد التميمي لم ينحصر بتوقيفها والإفراج عنها من سجون الاحتلال، بل امتد لمناحي حياتها الأخرى التي لاعلاقة لها بالنضال، فاحتلت صورتها وهي تلعق «البوظة» مبتسمة للكاميرا صفحات الصحف ووسائل التواصل الاجتماعي.

الشكل الخارجي لعهد التميمي، وبالطبع عدم ارتدائها الحجاب في مجتمع محافظ، إضافة إلى عدم انتمائها ووالديها إلى المقاومة الإسلامية.. كل ذلك شكل هديّة للمستائين من السَّمت الإسلامي للمقاومة الفلسطينية. فتم تعليب قضية عهد التميمي وتجهيزها لتكون «أيقونة» جديدة للمقاومة، علّها تزيح من الأذهان الصورة السائدة الملتزمة للمقاومة التي تقودها حركتا حماس والجهاد الإسلامي. وكرّس رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس هذا الواقع باستقباله لها وكيله المديح لها ووصفها بأنها تشكل نموذجاً للنضال الفلسطيني، الذي وثقته وسائل الإعلام حين وجهت عهد التميمي إشارات نابية بإصبعها لجنود الاحتلال (!!).

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	ذو القعدة	آب	الفجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة	د	ساعة
السبت	٢٢	٤	٠٥	٤	٥١	٥	٤٤	١٢	٢٧	٤	٤٢	٧	٠٩	٩
الأحد	٢٣	٥	٠٦	٤	٥١	٥	٤٤	١٢	٢٧	٤	٤١	٧	٠٨	٩
الإثنين	٢٤	٦	٠٧	٤	٥٢	٥	٤٤	١٢	٢٧	٤	٤٠	٧	٠٧	٩
الثلاثاء	٢٥	٧	٠٩	٤	٥٣	٥	٤٣	١٢	٢٧	٤	٣٩	٧	٠٥	٩
الأربعاء	٢٦	٨	١٠	٤	٥٣	٥	٤٣	١٢	٢٦	٤	٣٨	٧	٠٤	٩
الخميس	٢٧	٩	١١	٤	٥٤	٥	٤٣	١٢	٢٦	٤	٣٧	٧	٠٣	٩
الجمعة	٢٨	١٠	١٢	٤	٥٥	٥	٤٣	١٢	٢٦	٤	٣٦	٧	٠٢	٩

تصدرها
شركة «بلاغ» للإعلام والصحافة والنشر

رئيس التحرير
إبراهيم المصري

المدير المسؤول
أيمن إبراهيم

الإدارة
بسام غنوم

الإدارة: بيروت - المصيطبة - شارع العمارة ص.ب ١١/٥٢٦٦
هاتف: ٦٥٨٦٠٥ (٠١) فاكس 961.1.650308+
صفحة الإنترنت: Web page :www.al-aman.com
البريد الإلكتروني: E.mail: info@al-aman.com

صف الأحرف والفرز: Creative Advertising
هاتف: ٠١/٨١٥٦٧٨
التوزيع: الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات
هاتف: ٠١/٢٧٧٠٠٧